



الجلس القومي للسكان

الجلس القومي للسكان
الإدارة العامة للبحوث والمعلومات



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة

الدكتورة نجوى حسين خليل
وأخرون

المحددات الثقافية للزيادة السكانية

دراسة على عينة من الشباب

الدكتورة نجوى حسين خليل

مشرفاً

الدكتورة نادية حليم

مستشاراً

الدكتورة أمال هلال

عزيرة عبدالعزیز

الدكتورة وفاء مرقس

الدكتور أحمد عبدالموجد

المحددات الثقافية للزيادة السكانية
دراسة على عينة من الشباب

القاهرة

٢٠٠٨

القاهرة ٢٠٠٨



الجلس القومي لحقوق
الإدارة العامة للبحوث والمعلومات



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية

المحددات الثقافية للزيادة السكانية

دراسة على عينة من الشباب

الدكتورة نجوى حسين خليل

مشرفاً

الدكتورة نادية حليم

مستشاراً

الدكتورة أمال هلال

عزيرة عبدالعزیز

الدكتورة وفاء مرقس

الدكتور أحمد عبدالوجود

القاهرة

٢٠٠٨

هيئة البحث

الأستاذة الدكتورة نجوى حسين خليل مشرفاً ، وقامت بكتابة مقدمة البحث .

الأستاذة الدكتورة نادية حليم مستشاراً للبحث ، وقامت بكتابة الفصل الأول .

الأستاذة الدكتورة وفاء مرقس باحثاً رئيسياً ، وقامت بإعداد خطة البحث ، والمشاركة فى إعداد أداة البحث والإشراف على تنظيم العمل الميدانى ، وشاركت فى كتابة الفصل الثانى ، وقامت بكتابة الفصل الرابع والخاتمة .

الدكتورة أمال هلال عضو هيئة البحث ، قامت بالمشاركة فى إعداد أداة البحث ، وتنظيم العمل الميدانى وكتابة الفصل الثالث ، والمشاركة فى كتابة الفصل الثانى .

الدكتور أحمد عبدالموجود قام بكتابة الفصل الرابع .

الأستاذة عزيزة عبد العزيز المسئول الإحصائى للبحث ، وشاركت فى وضع الخطة الإحصائية وإجراء التحليلات الإحصائية .

المحتويات

أ	المقدمة
١	الفصل الأول: قضية السكان في علاقتها بالموثوث الثقافي "رؤية نظرية"
١٧	الفصل الثاني: الإططار المنهجى للدراسة
٣٥	الفصل الثالث: رؤى الشباب تجاه الزواج والإنجاب
٨٣	الفصل الرابع: الموثوث الثقافي وقضية السكان
١٣٩	الفصل الخامس: قضية السكان وسياسات المواجهه
١٦١	الختاتمة:
١٦٩	مراجع البحث:
١٧٣	الملاحق:
١٧٥	ملحق (١) جداول الفصل الثالث.....
١٨٩	ملحق (٢) جداول الفصل الرابع.....
١٩٧	ملحق (٣) جداول الفصل الخامس.....
٢٠٥	ملحق (٤) استمارة البحث

الفصل الأول

قضية السكان فى علاقتها بالموروث الثقافى * "رؤية نظرية"

تشارك مصر حالياً مجموعة الدول المتضررة من الزيادة السكانية غير المتناسبة مع زيادة الموارد ، وتأثير هذه الزيادة على ما يبدل من جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وما يمكن أن تحرزه هذه الجهود من نتائج .

وقد نجحت مصر فى الوصول بمستوى المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة إلى ١٠٠٪ فى كل مناطق الجمهورية ، كما زادت نسبة الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة من ٢٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٣ . ولدى وزارة الصحة الآن ٦٠٠٠ من العاملين فى المجتمع الذين من المفترض أنهم يمارسون دوراً محورياً فى تحقيق هذه النتيجة . ورغم ذلك ، فإن تحقيق الهدف القومى الذى يسعى إلى الوصول بمعدل الإنجاب الكلى إلى ٢.١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ يظل تحدياً أمام السياسة السكانية . يذكر أن هذا المعدل قد انخفض بالفعل من ٣.٥ طفل عام ١٩٨٠ إلى ٣.٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٠ ، ثم انخفض إلى ٣.٢ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٣ . ولازال معدل النمو السكانى الحالى يهدد فرص الأجيال الحالية والقادمة فى حياة أفضل ، وذلك رغم

* قامت بكتابة هذا الفصل الأستاذة الدكتورة نادية حليم ، مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

انخفاض معدل المواليد من ٢٦ر١٢ فى الألف عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥ر٨ فى الألف عام ٢٠٠٤ ، وانخفاض معدل الوفيات إلى ٦ر٣ فى الألف عام ٢٠٠٤ ، وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية من ٢٠ر٤ فى الألف عام ٢٠٠١ إلى ١٩ر٤ فى الألف عام ٢٠٠٤ .^(١)

ولازالت الزيادة السكانية تحقق مايقرب من مليون ونصف مليون نسمة سنوياً ، وتضيف مولودا كل ٢٣ ثانية . ويصل إجمالى عدد سكان مصر عام ٢٠٠٦ إلى ٧٦ر٦٩٩ر٤٢٧ مليوناً ، منهم : ٧٢ر٧٩٨ر٠٣١ مليوناً بالداخل ، و٣ر٩٠١ر٣٩٦ مليوناً بالخارج^(٢) .

قضية السكان :اهتمام قديم وحديث

الاهتمام بقضية السكان ، والعلاقة بين السكان والموارد ليست وليدة اليوم^(٣) ، فهى تعود إلى الثلاثينيات من القرن العشرين ، حين نادى العالم "كلياند" بخطة سكانية لمصر تحميها من انفراط العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد . وقد واكب هذه البدايات فتوى الشيخ عبدالمجيد سليم - مفتى الديار المصرية - بإجازة تنظيم النسل إذا كان فيه مصلحة . وفى عام ١٩٣٧ عقد "المؤتمر الدولى لتنظيم النسل" بالقاهرة ، الذى نظمته الجمعية الطبية المصرية ، وأشارت أوراق المؤتمر إلى بعدى : تنظيم النسل ، وبعد التنمية ، وهى بداية مبكرة جدا رأت فى التنمية ركيزة أساسية لحل المشكلة السكانية .

ولم تبدأ مصر فى دخول مرحلة الانفجار السكانى إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث انخفضت الوفيات إلى ١٨ فى الألف ، ووصل معدل المواليد إلى ٤٢ فى الألف ، فارتفع معدل الزيادة السكانية ، وبدأت العلاقة بين السكان

والموارد تختل منذ عام ١٩٥٢ ، حيث أشارت الدراسات إلى صعوبة تحقيق مستوى معيشى مرتفع فى ظل هذه المعدلات الحادّة .

وفى عام ١٩٥٣ تشكلت "اللجنة القومية لشئون السكان" ، ومثلت فى عضويتها العديد من الوزارات ، كما أعلنت الحكومة المصرية عن التزام واضح بمشكلة السكان عندما صدر الدستور ، وأقر بأن معدلات النمو المرتفعة تمثل أكبر عائق يمنع الجهود الرامية لرفع مستوى معيشة المواطنين المصريين .

ومن أبرز العلامات فى تاريخ الفكر السكانى المصرى صدور الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ مشتملاً على أول نص صريح لموقف القيادة السياسية من المشكلة السكانية . وفى عام ١٩٦٥ تم تأسيس المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ، واللجنة التنفيذية له ، وأعلنت الحكومة عن أول هدف سكانى لها ، وهو تخفيض معدل المواليد الخام بمقدار ١٪ سنوياً .

غير أنه ومع بداية السبعينيات بدأ بعد توزيع السكان يظهر كأحد أبعاد قضية السكان ، لاسيما مع تزايد الهجرات غير المخططة إلى القاهرة . ويشهد عام ١٩٧٣ ظهور أول سياسة تعطى أهمية للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان باعتبارها ركيزة محورية لأى سياسة سكانية شاملة . ورغم اشتغال هذه السياسة على تسعة أهداف من بينها التحكم فى نمو السكان ، فإن البرنامج الوحيد والمحقق لهذا الهدف والذى بدأ واستمر نشيطاً على مدار الفترات الزمنية التالية كان هو البرنامج القومى لتنظيم الأسرة .

وفى عام ١٩٨٤ عقد المؤتمر القومى للسكان ، وقامت اللجنة الفنية لهذا المؤتمر بوضع استراتيجية سكانية خمسية لمرتين : الأولى للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ ، والثانية للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ . ولأول مرة دخلت خطط السكان فى إطار الخطة الخمسية للدولة ، وكان ذلك فى الفترة (١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢) .

وأضيف إلى برنامج تنظيم الأسرة ثلاثة برامج أخرى تتناول الأمية ، وتشغيل المرأة ، ورعاية الطفل المصري . وفي عام ١٩٨٦ تم اعتماد سياسة سكانية لمصر ، اشتملت على سبعة برامج ، حيث أضيف إلى البرامج الأربعة السابقة برنامج قومي للإعلام ، وآخر لرفع مستوى التعليم ، وثالث لاستخدام الأرض .

وفي عام ١٩٩١ صدرت عن وزارة السكان وشئون الأسرة والمجلس القومي للسكان وثيقة باسم "الاستراتيجية السكانية ١٩٩٢ - ٢٠٠٧" ، وأضافت هذه الاستراتيجية إلى البرامج السبعة السابقة برنامجاً للبيئة ، وآخر للشباب ليصبح عدد البرامج تسعة .

وفي عام ٢٠٠١ جرت محاولة لوضع مشروع لتحديث السياسة السكانية . ثم وضعت عام ٢٠٠٢ استراتيجية قومية للسكان للفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٧) تناولت أحد عشر برنامجاً ، حيث أضيف إلى البرامج التسعة السابقة برنامج لدعم المعلومات والبحوث ، وبرنامج لدعم وحماية الأسرة ، وآخر لتقليل التفاوتات بين المجموعات السكانية . وتستهدف هذه السياسة الوصول بمعدل الإنجاب الكلى إلى ٢٫٤ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٢ ، وإلى ٢٫١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ .

إذن هناك برنامج مستقل للشباب منذ عام ١٩٩٢ ، ويعبر ذلك عن إدراك متنام بأهمية إعطاء جهد مكثف ومخطط لأهم شريحة سكانية لها علاقة بقضايا السكان والإنجاب . غير أن التعرف على الحجم الفعلى لهذه الشريحة فى التعداد الأخير ربما تواجهه مشكلة التوزيع العمري التى ظهرت بين البيانات الصادرة عن التعداد حتى وقت كتابة هذه الجزئية . أشارت البيانات إلى مرحلة عمرية تبدأ من ١٥ - أقل من ٤٥ ، شكلت هذه الشريحة مايقرب من نصف السكان (٤٩٫٨٪) .

وترتفع الأمية في شريحة الشباب (٢٠ - أقل من ٣٥ سنة) إلى ٢٦٤٪ من إجمالي الأميين ، وترتفع أكثر لتصل إلى ٣٢٣٪ إذا اتسعت شريحة العمر لتشمل السكان من سن ١٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة . وتشكل الإناث نسبة ٦١٪ من إجمالي الأميين . وتعد نسبة السكان في سن الزواج أحد المحددات التي تؤثر - بشدة - في إمكانية إحداث نقله نوعية في معدلات النمو السكاني . وتصل نسبة هذه الشريحة السكانية إلى ٢٩٪ من إجمالي السكان . وتشير بيانات البطالة إلى معدل يصل إلى ٩٧٢٪ لإجمالي الجمهورية ، وترتفع البطالة بين الإناث إلى ما يقرب من أربعة أضعاف نظيرتها بالنسبة للذكور . ويظل التسرب من التعليم الابتدائي مشكلة ، كما تشكل نسب الفقراء تحدياً آخر أمام إحراز نجاحات أكبر على صعيد السيطرة على معدل الإنجاب ؛ نظراً للعلاقة الوثيقة بين هذه المؤشرات السابقة ومشكلة السكان بصفة عامة ، ومعدلات الإنجاب بصفة خاصة (٤) .

الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠٠٢-٢٠١٧) (٥)

تتمحور الأهداف العامة لكل السياسات السكانية منذ أن بدأ الاهتمام بوجود هذه السياسات حول أهداف ثلاثة ، وهي : خفض معدل النمو السكاني ، وتحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان ، والارتقاء بالخصائص السكانية . ويدخل في إطار هذا الهدف الثالث ما أشير إليه في الاستراتيجية الأخيرة باعتباره هدفاً رابعاً ، وهو يتناول "تقليل التفاوتات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية . وفي الحقيقة فإنه من المفترض أن تحقيق الهدف الثالث - وهو الخاص بالخصائص السكانية - إنما يعني ضمناً

ألا يتم تحسين هذه الخصائص فى منطقة جغرافية دون أخرى ، أو بين جماعات بعينها وإهمال الأخرى .

وتعتمد الاستراتيجية القومية للسكان الصادرة عن الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٧

فى تنفيذها على عدة محاور :

• **يتناول المحور الأول** الارتقاء بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتوافرها فى إطار منظومة الرعاية الصحية الأساسية ، وذلك عن طريق تكامل خدمات الصحة الإنجابية فى إطار منظومة الرعاية الصحية الأساسية ، وذلك عن طريق الارتقاء بكفاءة وجودة خدمات الصحة الإنجابية ، وتنظيم الأسرة ، وضمان توافرها .

• **ويتناول المحور الثانى** تغيير الاتجاهات والسلوك لتبنى مفهوم الأسرة

الصغيرة ، ويتحقق ذلك من خلال :

◊ تفعيل دور الدعوة والإعلام والتعليم والاتصال لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة .

◊ تأكيد دور رجال الدين ، وإعادة صياغة الخطاب الدينى .

◊ استهداف الشباب من الجنسين للتأثير فى سلوكهم الإنجابى .

◊ استهداف المناطق الجغرافية التى تسجل مستويات مرتفعة من الإنجاب .

• **ويتناول المحور الثالث** دعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية

الشاملة والارتقاء بالمستوى الصحى للأسرة ، من خلال البرامج المختلفة ،

والتعليم ومحو الأمية ورفع نسبة الاستيعاب ، وتحسين وضع المرأة . وقد أدرج

فى إطار هذا المحور الهدف الثالث لأى استراتيجية سكانية سابقة ، وهو تحقيق

توزيع جغرافى أفضل للسكان .

• **المحور الرابع** ويختص بتفعيل نظام المتابعة والتقييم والتقييم .

وبالعودة إلى الأنشطة المدرجة بالاستراتيجية ، والخاصة باستهداف الشباب من الجنسين ، تظهر أهداف فرعية داخل محور تغيير الاتجاهات والسلوك ، مثل "تطوير دور المناهج الدراسية - خاصة تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية - فى كليات الطب والتمريض والمعاهد والمدارس الفنية الصحية . يضاف إلى ماسبق الاهتمام بالشباب من خلال أندية ومراكز الشباب ، وشريحة الشباب فى كل الوزارات والهيئات .

وتشمل هذه الأهداف - أيضاً - تغيير اتجاهات الشباب من الجنسين نحو تبني مفهوم الأسرة الصغيرة ، ودعم برامج استهداف الأزواج لزيادة وعيهم نحو ثقافة الطفلين ، وأهمية مواكبة الخطاب الدينى لهذا التوجه لدعم قضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .

وإلى جانب السياسات والاستراتيجيات السكانية ، يمكن الإشارة إلى سياسات ضمنية تتناول القوانين واللوائح الأخرى التى تساعد - بطريقة غير مباشرة - على تحقيق أهداف هذه السياسة القومية . ويدخل فى إطار هذه السياسات الضمنية برامج التربية السكانية فى المدارس والجامعات التى تشمل - فى مكون رئيسى فيها - مفاهيم الصحة الإنجابية ، مستهدفة إنشاء وعى وإدراك فى عقول الشباب على مدار مراحل التكوين العلمى والتنشئة من الطفولة وحتى الشباب . غير أن تحفظات كثيرة تضعف من أهمية هذه البرامج ، ربما لايسعفنا المقام هنا للتعرض لها تفصيلا ، غير أن وجودها - بصفة عامة - فى إطار هذا الحشد الكبير من المواد التى يثقل بها الطالب ، وفى إطار الحفظ والتلقين الذى تقوم عليه العملية التعليمية ، فإن هذه الجزئية كغيرها من جزئيات العلم ينتهى مفعولها بمجرد أداء الامتحان ، وتحقيق هدف الحصول على أكبر

قدر من الدرجات ، ويبقى انتهاج أسلوب تحليل المشكلات ، وصياغة الوعي والإدراك الذى يخلق اتجاهها فإيماننا فسلوكا فعليا غائبا عن الساحة بالنسبة لقضية الإنجاب ، وربما غيرها من المجالات .

أهمية الشباب وقضاياهم

لم تعد قضية الشباب تشغل بال القلة من الباحثين من علماء النفس والتربية ، ولكنها أصبحت تجذب أعدادا من الباحثين والمفكرين من منطلق الأهمية التى تحتلها هذه الفئة السكانية ، فهم أكثر فئات المجتمع قدرة على العمل والإنتاج ، وهم أكثر الفئات تحملاً لأعباء التحولات الكونية الراهنة .

وهذا ما دعا منظمة الأمم المتحدة إلى طرح سياسة شبابية عالمية جديدة تجسدت فى برنامج العمل العالمى من أجل الشباب لعام ٢٠٠٠ وما بعده *world programme of action for youth to the year 2000* والذى تبنته الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٥ .

وقد تضمن برنامج العمل من أجل الشباب عشر أولويات تتناول قضايا شبابية ومجتمعية مختلفة ، تتعلق بالجوع والفقر والصحة والتوظيف والبيئة والمشاركة فى عملية اتخاذ القرار ، وغيرها من القضايا التى تهم هذه الفئة الاجتماعية المهمة .

"وتتجه معظم المجتمعات إلى تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفقاً لعدد من المعايير ، وقد تلجأ - كما كان الأمر كذلك فى المجتمعات التقليدية - إلى طقوس يتعين على الإنسان المرور خلالها كي يكتسب المكانة الاجتماعية التى يتمتع بها الشباب" .

ومن المحددات لهذه الشريحة ما يعتمد على العمر ، ويتجه أصحاب هذا الرأى إلى اعتبار الشباب فترة زمنية تبدأ من الخامسة عشرة حتى الرابعة والعشرين من العمر ، وهى الفترة التى يكتمل فيها النمو الجسمى والعقلى على نحو يجعل المرء قادراً على أداء وظائفه المختلفة . وفى إطار منظمة الأمم المتحدة ، وفى كافة إحصاءاتها ومؤشراتها ، يجرى تحديد فئة الشباب فى ضوء متغير العمر ، وهم مايشكلون فئة العمر ١٥-٢٤ عاماً * .

غير أن التصور الصحيح عن الشباب ينبغى أن يأخذ فى اعتباره معيار العمر ومعيار الصفات والقدرات الاجتماعية والنفسية المتميزة . وتختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع . وبناءً على هذا التصور الأخير ، فإن الشباب لايمثل مرحلة منفصلة عن بقية مراحل العمر ، وخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة ، وإنما هى امتداد لهذه المرحلة الأخيرة بالذات . والخط الفاصل بين مرحلتى الطفولة والمراهقة من جهة ، والشباب من جهة أخرى يتحدد بالاستقلال الشخصى والتخلص من الاعتماد على الآخرين . ولا يشكل الشباب فئة متجانسة ، بل عدة فئات تتباين فيما بينها تبايناً شديداً ، وتتعاظم تلك التباينات بتعاظم الفوارق البيئية والاجتماعية والاقتصادية (٦) .

* وتجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب فى هذا البحث اشتملت على المرحلة العمرية ١٨-٣٥ سنة ؛ وذلك للاهتمام الرئيسى لهذا البحث ، وهو الوقوف على المعارف والاتجاهات لفئة الشباب نحو الإنجاب . وبما أن متوسط السن عند الزواج هو ٢٨ سنة بالنسبة للذكور ، و٢٦ سنة بالنسبة للإناث ، فقد كان لزاماً على هيئة البحث أن تتسع هذه الشريحة لتشمل السن حتى ٣٥ سنة بما يسمح بظهور شريحة المتزوجين من الشباب بما يكفى للتعبير عن الهدف الأساسى للبحث .

- وفى هذا الإطار تبين تقسيم الشباب إلى ثلاث فئات رئيسية :
- فئة تنتمى اقتصادياً إلى شرائح المجتمع الثرية والقادرة على شراء خدمات تعليمية أرقى من المتاح . وبالتالي تصير فرص العمل متاحة أمامها ، كما يصبح متاحاً لها امتلاك قدرات واسعة على التشبيك وتطوير المهارات . ولا يصطدم شباب هذه الفئة مع الثقافة العالمية ، بل تنعكس هذه الثقافة على سلوكهم وموسيقاهم وسياراتهم وطبيعة علاقاتهم بالجنس الآخر وحتى بأسرهم ، ويمكن أن يطلق على هذه الفئة "العزل الاختياري" .
 - أما الفئة الثانية ، فهي تتكون من الشباب الطامح إلى الارتقاء الاجتماعى ، والساعين إلى تحقيق نقلة نوعية فى وضعهم الاجتماعى والاقتصادى . ولكن القلة منهم من تنجح فى الاختراقات المأمولة والوصول إلى الوضع المهنى الاجتماعى المقبول . وسرعان ما يتسلل الإحباط إلى نفوس الكثيرين منهم . وتزداد معاناة هذه الفئة كلما ازدادت الأزمات حدة ، وزاد الشعور بالتهميش والمشاركة فى الحياة المنتجة والنشطة . وهى أكثر الفئات بعداً عن توفير إمكانيات ومقومات إقامة حياة أسرية . وتتأثر هذه الفئة - إلى حد ما - بثقافة العولة ، غير أنهم فى سعى دائم للوصول إلى حالة من التوازن بين الثقافة القادمة والثقافة المحلية التى تغلفها بعض القيود .
 - أما الفئة الثالثة ، فهي فئة الشباب الخارج من عمق الفقر والإهمال ، والقادمين من القرى والمناطق الحضرية الفقيرة والعشوائيات . وهى الفئة الأكبر حجماً والأكثر إحساساً بالدونية والحرمان الذى يدفعهم - ربما - إلى اليأس والضعف ، وأحياناً إلى الجريمة والمخدرات . وهذا الفريق يعانى الأمية والتهميش وتدنى نوعية الحياة .

ويمكن الربط بين هذه الشرائح السابقة وبين النسق القيمي الذى يحكم السلوك ، والذى يتأثر بدوره إما بالبيئة الحضارية أو الطبقة الاجتماعية . وتكشف نتائج الدراسات اختلافاً فى الأنساق القيمية بين مجتمعات ثلاثة (العمال ، الريفيين ، الحضريين) ، وتعكس هذه الفروق أثر الثقافة الفرعية على إكساب الفرد نسقاً قيمياً معيناً . كما يتأثر هذا النسق وفقاً لنوع التعليم ، والتخصص الدراسى ، والدين ، والمهنة . وفى ضوء كافة المتغيرات تشكل العولة مجموعة من القيم الاجتماعية التى تعكس بعض التوجهات الاستراتيجية لهذه المرحلة^(٧) .

الثقافة وعلاقتها بقضية السكان

من تحليلات العلماء السلوكيين للخصوبة ، فإنها تخضع لعدة عوامل ، منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية ، ومنها ما يرتبط بالبيئة ، ومنها ماله علاقة بالأوضاع الثقافية والتاريخية .

ويختلف العلماء فى تأكيداتهم لأهمية هذه العوامل ، فيرى البعض التركيز على التفاعلات بين المتغيرات الاجتماعية الهيكلية والاقتصادية والديموجرافية باعتبارها العوامل المسببة للخصوبة ، وشدد آخرون على القيم العامة ، والمعلومات والمواقف ، أو على تأثير الأقارب والأصدقاء ، وهناك فريق ثالث يأخذ بالسببية المتعددة للسلوك ، وبالتالي - وتبعاً لهذا التصور الأخير - فإن محددات السلوك يتعين أن تأخذ فى اعتبارها كل العوامل السابقة ، وإلا فإن الاستنتاجات قد لا تكون صحيحة .

ويعدّ التعرف على دوافع أى سلوك هو الوسيلة لترشيده ، وغالباً ما يتأثر السلوك بقوى اجتماعية وثقافية ، بالإضافة إلى الإطار النفسى الذى يعيش فيه الفرد . ومن هنا يأتى دور المجتمع فى تشكيل دوافع السلوك .

والفرد فى وجوده فى جماعة إنما يتأثر بها ويؤثر فيها ، كما تلعب دوراً فاعلاً فى تحديد معايير السلوك ، وما يجوز ولا يجوز . وتتوقع الجماعة من الفرد أن يلتزم بمعاييرها وأن ينصاع لها . وهذا هو الثواب والعقاب الذى تمنحه الجماعة للفرد أو تنزل به عليه .

وتعبر القيمة عن المحصلة الاجتماعية التى يسترشد بها الفرد فى سلوكه كما تعد الإطار المرجعى لسلوكه . وتعتمد اتجاهات الفرد على معتقداته التى تمثل بدورها المعيار الشخصى للسلوك .

وقد يتغير الاتجاه إذا زادت ثقافة الفرد ، ونضج وعيه ، أو تغير مستواه الاجتماعى أو الاقتصادى ، أو غير جماعته المرجعية ، كما يؤثر فيه رأى الأغلبية والمناقشة الهادفة إلى التغيير^(٨) .

وتشكل ثقافة المجتمع - بما تحويه من قيم وعادات وتقاليد وأعراف - إما دافعاً أو عائقاً رئيسياً أمام أى تغيير يسعى المجتمع إلى تحقيقه . وتشكل ثقافة التغيير وإعمال ملكات العقل وقراءة التحولات المجتمعية قراءة تحليلية نقدية عنصراً رئيسياً فى تغيير الشعوب ، وآلية هامة لتطويرها^(٩) . وبالتالي فهى من أهم المحطات التى يعين التركيز عليها فى دراسة أى ظاهرة اجتماعية بصفة عامة ، ودراسة ما يهتم به هذا البحث تحديداً ، وهو المعوقات الثقافية فى علاقتها بالمشكلة السكانية .

لاشك أن الماضي يحمل بمخزونه التراثى مكاناً فى وجدان الجماهير ،
ولاشك - أيضاً- أن الطبقات المسيطرة فى أى وقت من التاريخ عادة ما تنجح
من خلال إشاعة الوعى الزائف فى تسيير رؤيتها للمجتمع وعلاقاته .
وترتفع نغمة دائمة تدعو إلى الانتباه إلى الخصوصية الثقافية ، وهى ليست
دائماً دعوة للمحافظة على الهوية وجوانب التراث محل الفخر والإعزاز ، ولكنها
أحيانا ما تكون لفرملة جوانب التغيير التى لازال الوعى بها غير مستعد
لقبولها ، حيث إن مفهوم تحديث المجتمع لايمكن أن يتناول جانباً دون آخر ،
فهو كل متكامل تتركب جزئياته فى تناسق وتناغم حتى يمكن أن يستقيم
الجدار (١٠) .

ويقف حجر عثرة أمام تطوير المجتمع وتحديثه العقلية التى بنيت على
أسس قيم ومعايير الماضى التى يحكم بمقتضاها أفراد المجتمع مايجرى حولهم
من أمور ، وقدرة العقول على حساب التكلفة والربح والخسارة من وراء أى قرار
يتخذه الفرد فى حياته أو تتخذه المجتمعات فى سياساتها ، وقدرة الأفراد وقوى
التغيير على محاكمة القيم والمعايير التى تحكم المجتمع بحساب تكلفة الربح
والخسارة من وراء انتهاج منطق هذه المعايير فى الحكم على الأمور ، وفى اتخاذ
القرار والسلوك .

وربما يعود عدم تغيير ثقافة المجتمع إلى غياب جهد مخطط وبرامج تأخذ
بالمجتمع باتجاه التغيير المطلوب لكل شرائح المجتمع وكل مناطقه الجغرافية .
وهناك إدانة للنخب المثقفة فى المجتمع وغياب وجودها المؤثر ، أو خفوت صوتها
وعدم قيامها بدور محسوس فى إحداث التغيير المطلوب .

والثقافة التي تفتح المجال للتغيير هي التي تسمح بتطوير إمكانيات العقل لى يناقش ويحل ويفند وي طرح البدائل ثم يختار من بينها ما يراه مناسباً ، وهي الثقافة والمجتمع الذى يهيئ جواً عاماً من الانفتاح على الخبرات المتنوعة ، والبعد عن ما يسمى بالمسلّمات ، والتحلل من ضغط التقاليد ، والانفلات من فخ الانحصار فى كل ما هو قديم ، والاتجاه إلى فتح الباب على مصراعيه لصياغة مفاهيم جديدة ، ورؤى مستحدثة ؛ وذلك لأن الحرية الفكرية والثقافية على علاقة وثيقة بالاستجابة لمتطلبات التغيير وقبول المستحدث والمفيد .

وتبدأ جهود التغيير بفتح المجال لتحليل ما هو قائم ونقده ، إلا أن ما يحدث - فى الغالب - هو الانصياع الكامل لما هو قائم من معايير ، والترويج له ، والمحافظة عليه ومحاربة الخروج عليه .

ومهمة الإعلام فى هذا المجال كبيرة ، وذلك بافتراض أساسى مؤداه "أن الجمهور يتعلم من وسائل الإعلام ، ويسعى الإعلام إلى شد الانتباه تجاه موضوعات بذاتها ، وجذبه إلى مناقشتها حتى تصبح مع مرور الوقت احتياجات اجتماعية . ربما لا يصل التأثير إلى تغيير الاتجاه ، ولكن على أقل تقدير يسهم بما يقوم به من دور فى توجيه الجمهور لما يفكر فيه ويهتم به" (١١) .

وإذا شاء المجتمع تغييراً حقيقياً بصورة عامة ، وفى قضية السكان بصورة خاصة ، فإن التأكيد على تبنى مدخل التنمية الثقافية يعد مطلباً لاسبيل إلى تجاهله ؛ وذلك لأن الإصلاح الفكرى يجب أن يأتى فى المقدمة كى يمهد لمحاور التنمية الأخرى ، ويسهل عملية تنفيذها .

ومناقشة المشكلات التى تواجه جهود السيطرة على النمو السكانى المنفلت ، وجهود تنظيم الأسرة تحديداً توضح أن بعضها يرتبط بتطبيق

البرنامج نفسه ، وبعضها بخصائص السكان المتدنية لاسيما ما يخص وضع المرأة فى المجتمع ، وبعضها مرتبط بمشكلة الموروث الثقافى والمنظومة الثقافية السائدة . ورغم أهمية إعطاء جهد متوازن لجميع البرامج التى تشتمل عليها استراتيجية السكان ، فإن برنامج الشباب يظل فى موقع القلب منها . هذه الشريحة التى يلزم التوجه إليها وخلق الطلب لديها على مفهوم الأسرة الصغيرة ، وقيمة التنظيم ومعناه ، وقيمة الطفل وما يتبعها من مسؤوليات على الوالدين تحملها قبل إنجابه .

وترتبط القيم التى تتعلق بجانب الصحة الإنجابية ، ومفاهيم تنظيم الأسرة بمنظومة أخرى من القيم التى تصوغ أسلوب التفكير وسلوكيات الإنسان فى كل جوانب الحياة . وعبر التاريخ أخذت هذه المفاهيم قوة وصلابة لا يحركها سوى تغيير جذرى فى المكون المعرفى للفرد مصحوباً بقبول مجتمعى ؛ وذلك لأن حركة الفرد وتجاوبه مرتبط - إلى حد كبير - بحركة المجتمع التى لا يكون من السهل الانسلاخ عنها والتحول إلى سلوك قد لايلقى كل الترحيب .

وعلى الدولة أن تشتمل سياساتها على سياسة ثقافية تعيد صياغة الفكر باتجاه مفهوم الزواج والإنجاب ، وقيمة الأبناء ، والاستعداد لتحمل مسؤولياتهم قبل اتخاذ قرار إنجابهم . سياسة تتوجه إلى كل شرائح المجتمع ، وبتركيز أكبر على شريحة الشباب الذين يشكلون الأسر الحديثة التكوين اليوم ، أو من سيكونون أسر الغد . أما التخطيط فهو ركيزة أساسية لكل مشروع ، وهو مبدأ عالمى لا يمكن تجاهله بحال ، وتطبيقه على قرارات الزواج والإنجاب من أهم المشروعات التى تحتاج لهذا المبدأ الهام .

المراجع

- ١ - المجلس القومى للسكان ، مشروع التنمية المؤسسية ، وحدة إدارة البحوث ، استمرارية البرنامج السكاني فى ضوء قرب انتهاء المعونات الأجنبية ، التقرير النهائى ، ٢٠٠٦ ، ص ٤ .
- ٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم مؤشرات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، مايو ٢٠٠٨ .
- ٣ - انظر :
غلاب ، السيد ، حليم ، نادية وآخرين : الفكر السكانى فى مصر تاريخه وتطوره ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
حليم ، نادية وآخرين : تقويم السياسة السكانية فى مصر ، مجلد رقم (١) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
حليم ، نادية وآخرين : تقويم السياسة السكانية فى مصر ، مجلد رقم (٢) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
حليم ، نادية وآخرين : تقويم السياسة السكانية فى مصر ، مجلد رقم (٣) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، مايو ٢٠٠٨ .
- ٥ - المجلس القومى للسكان ، الخطة الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٧ - ٢٠١٧ ، إبريل ٢٠٠٧ .
- ٦ - نجيب ، كمال ، تطوير منظومة التربية العربية من أجل تمكين الشباب ، جامعة الدول العربية ، إدارة السياسات والهجرة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٥ - ٧ .
- ٧ - أبو زيد ، جيهان ، الشباب العربى والقيمة فى ظل العولمة ، المؤتمر العربى الأول لصحة الأسرة والسكان ، القاهرة ، ١٣ - ١٦ ، مايو ٢٠٠٦ ، المجلد الثالث ، جامعة الدول العربية ، ص ص ٢٤٥ - ٢٦٥ .
- ٨ - حليم ، نادية وآخرون ، تناول الإعلامى للمشكلة السكانية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث السكان ، ١٩٨٣ ، ص ص ٤٣ - ٤٥ .
- ٩ - حليم ، نادية وآخرون ، المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية ، المركز الديموجرافى بالقاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٥ .
- ١٠ - مغيث ، أنور ، الثقافة بين الحداثة والتحديث ، من أوراق ندوة غير منشورة ، المجلس الأعلى للثقافة ، يناير ٢٠٠٧ .
- ١١ - حليم ، نادية وآخرون ، المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية ، مصدر سابق ، ص ص ٧٧ - ١١٥ ، من أيمن منصور ندا ، الصور الإعلامية والقرارات السياسية ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، عدد إبريل ٢٠٠١ ، ص ص ٢٥٥ - ٢٩٦ .

الفصل الثانى

الإطار المنهجى للدراسة*

أولاً : مشكلة البحث وأهميته

تعانى مصر - شأنها فى ذلك شأن الدول النامية - من الزيادة السكانية وتداعياتها بفعل ارتفاع معدل النمو السكانى بها ، والذي بلغ خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ حوالى ٢٪ ، وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل النمو السكانى فى العديد من الدول النامية التى اتخذت خطوات جادة فى مواجهة النمو السكانى ، مثل : تونس (١١٪) ، وإيران (١٢٪) ، وأندونيسيا (١٣٪) . ويشكل معدل النمو السكانى الحالى فى مصر ضعف المعدل المستهدف فى إطار الاستراتيجية القومية للسكان والذي يبلغ ١٪ (معدل الإحلال)^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الجهود قد بذلت فى مجال تطوير خدمات تنظيم الأسرة ، وقد تمكنت هذه الجهود من الوصول بنسبة الممارسة بين السيدات فى سن الإنجاب إلى ٦٠٪ ، وكذلك شيوع المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة بنسبة تقترب من ١٠٠٪ بين النساء وفقاً لبيانات المسح الديموجرافى الصحى لعامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٣ . هذا إلى جانب الجهود التى بذلت للارتقاء

* قامت بكتابة هذا الفصل الأستاذة الدكتورة وفاء مرقس ، والدكتورة أمال هلال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بالخصائص السكانية ، لاسيما فى مجال تعليم وعمل المرأة ، والذين يمثلان أبرز المتغيرات الحاكمة فى تفضيلات الإنجاب وخفض معدل الخصوبة الكلية ، حيث تشير الإحصاءات الخاصة بالتعليم إلى أنه قد حدث تطور كبير فى معدلات تعليم الإناث ، فقد زادت معدلات قيد الإناث فى الابتدائى من ٦٥٪ إلى ٩٦٪ ، كما ارتفعت فى التعليم الإعدادى من ٤٩٪ إلى ٩٤٪ ، وارتفعت - أيضاً - فى التعليم الثانوى من ٣٧٪ إلى ٦٨٪ ، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠١^(٢) . كما يشير تحليل أوضاع المرأة فى سوق العمل إلى أن نسبة عمالة المرأة قد ارتفعت من ٩١٪ عام ١٩٨١ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٠^(٣) .

ورغم ما تحقق من إنجازات فى مجال خدمات تنظيم الأسرة والارتقاء بالخصائص السكانية ، والذى من شأنه أن يسهم فى خفض معدلات الإنجاب والحد من النمو السكانى ، فإن نتائج المسوح الميدانية تشير إلى أن معدل الخصوبة الكلية - رغم ما شهدته من انخفاض واضح من ٣هـ طفل فى بداية الثمانينيات إلى ٣ر٩ طفل فى بداية التسعينيات ، ثم إلى ٣ر١ طفل عام ٢٠٠٣ - لا زال بعيداً عن المعدل المستهدف كمعدل للإحلال والذى يبلغ ٢ر١ طفل عام ٢٠١٧^(٤) . هذا إلى جانب أنه من واقع بيانات المسح الديموجرافى الصحى لعامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لوحظ اتجاه متوسط الإنجاب المرغوب فيه إلى الارتفاع بين شريحة المتعلمات والعاملات بأجر نقدى من ٢هـ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٥ إلى ٢ر٨ طفل عام ٢٠٠٠ ، وكذلك بالنسبة للسيدات فى المستويات الاقتصادية المتوسطة والمرتفعة ، وهو ما يعكس اتجاهها غير متوقع من هذه الشريحة من النساء . ولعل فى هذا ما يدعو إلى التأمل فى المنظور الثقافى الذى يحكم أفكار وتصورات المجتمع نحو

الإنجاب وأهميته ، خاصة وقد بدأ الاتجاه نحو تبني ثقافة الطفل الثالث فى الظهور ؛ لذا فمن الأهمية دراسة المعتقدات السائدة حول الزواج المبكر والإنجاب وحجم الأسرة فى علاقتها بالسلوك الإنجابى من المدخل الثقافى ؛ لفهم كثير من السلوكيات الشائعة بين الأفراد نحو هذه المواقف .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى رصد المكونات الثقافية الخاصة بالإنجاب لدى شريحة الشباب من المتزوجين والمقبلين على الزواج ، سعياً نحو الكشف عن منظومة القيم والأفكار والتصورات التى تسهم فى تشكيل فكر الشباب حول قضية الإنجاب ، ومحددات هذا الفكر ، والعوامل الفاعلة فيه ؛ وذلك بهدف إمداد صانع القرار بمعلومات وبيانات تسهم فى وضع سياسات للتصدى للمعوقات الثقافية التى تحول دون تحقيق المستهدف من الجهود المبذولة فى الحد من النمو السكانى.

وينبثق عن هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية على النحو التالى :

- رصد المعارف السائدة فى أذهان الشباب حول مفهوم الأسرة الصغيرة وفكرة تنظيم الأسرة .
- الكشف عن العوامل الفاعلة فى اتخاذ قرار الإنجاب .
- الكشف عن منظومة القيم والتصورات والأفكار الخاصة بالإنجاب لدى شريحة الشباب من سن ١٨ - ٣٥ سنة .
- التعرف على المصادر المختلفة لمعرفة الشباب بخدمات تنظيم الأسرة .
- التعرف على رؤى الشباب المستقبلية تجاه الزيادة السكانية .

تساؤلات البحث

- ماذا يعنى مفهوم الأسرة الصغيرة فى أذهان الشباب ؟
- ماهى منظومة القيم والمعارف والاتجاهات والأفكار والتصورات السائدة فى أذهان الشباب حول الإنجاب ؟
- ما المصادر التى أسهمت فى تشكيل وصياغة الإطار المعرفى لدى الشباب حول الإنجاب ؟
- ما العلاقة بين الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب والمفاهيم السائدة لديهم حول مسألة الإنجاب ؟

مفاهيم الدراسة

الثقافة وعناصرها

يعتبر أبسط تعريف شامل للثقافة ذلك الذى وضعه إدوارد تايلور ، والذى حدد فيه مفهوم الثقافة على أنه "ذلك الكل المركب الذى يشتمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التى يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو فى المجتمع " .

وعلى صعيد آخر ، نجد رالف لينتون R. Linton يعادل الثقافة بالوراثة أو الإرث الاجتماعى . بينما اعتبر لوى Lowie الثقافة هى التقليد الاجتماعى الكلى . ويلاحظ أن تلك التعريفات للثقافة تنطوى على العنصر الاجتماعى ، والذى يفهم منه أنه لاتوجد ثقافة بدون مجتمع ، ولايوجد مجتمع بدون أفراد ، ومن ثم لايتصور وجود مجتمع إنسانى بدون ثقافة . ومن ناحية أخرى ، يؤكد "كروبر"

على أن الثقافة تنتقل من جيل إلى آخر بالتقليد الاجتماعي ، كما أنها تتميز بخاصية التقبل والتمثيل الثقافي والذين يضمنان استمرار الثقافة ككل . ومن ثم ، فالثقافة - من وجهة نظره - تشتمل على الأنشطة التي يكتسبها الإنسان بالتعلم والتقليد الاجتماعي بصفته عضواً في المجتمع^(٥) .

ويدعم هذا التصور لمفهوم الثقافة ماساغه روبرت بيرستد من تعريف للثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل مانفكر فيه ، أو نقوم بعمله ، أو نمتلكه كأعضاء في مجتمع^(٦) .

وتنقسم الثقافة إلى عدة عناصر : إدراكية ، ومعرفية ، ووجدانية ، تؤثر في توجيه سلوك الفرد ، وتعد ضابطاً للتفاعل مع الجماعة التي ينتمي إليها ، من خلال قدرتها على تحديد وتنظيم أنماط الحياة الاجتماعية والتحكم في مسارها . وهي مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأفكار التي تشكل نسقاً رمزياً يوجه التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . كما تتسم بأنها تراث يتراكم على مر العصور ، بحيث يتمثل - في آخر الأمر - في شكل التقاليد المتوارثة التي تنتقل من جيل لآخر ، ويستوعبها الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية . لذا فالثقافة السائدة هي الثقافة المسيطرة أو الحاكمة التي تفرزها هذه المؤسسات ، وليست بالضرورة الثقافة المنتشرة أو الذائعة^(٧) .

ويمكن القول إن الإنسان نتاج تفاعلات ثقافية مادية ومعنوية تشكل كيانه وتؤثر فيه ، ويتأثر بكل ما حوله من واقع حياتي معاش ، وخيال ثقافي ينسجه هو حول نفسه أو يترك الآخرين ينسجون له رموزاً ثقافية يقبلها أحياناً ، ويتكيف معها أحياناً أخرى ، أو يتحداها .

ومن هنا يأتي تفسير تفضيلات الإنسان لمواقفه الحياتية في ضوء غاياته ووسائله التي هي تعبير عن سياق ثقافى كلى ونوعى فى آن واحد . وليس معنى ذلك أن الثقافة بمفردها هي الإطار الحاكم لأفعال البشر . فالثقافة ما هي إلا أسلوب حياة يحمل رموزا ومفاهيم وقيما وتفضيلات تظهر فى سلوكيات قد تتفق مع الفكر المتجدد والسائد فى المجتمع وقد تختلف^(٨) . وهذا ما يفسر وجود عوائق تحول دون تقبل دعوات المجتمع لتغيير الاتجاه نحو السلوك الإنجابى ، على سبيل المثال ، بما تتضمنه الثقافة السائدة من عناصر بالغة الأثر فى تشكيل الاتجاه نحو السلوك الإنجابى ، كالقيم والعادات والتقاليد والتراث الشعبى .

القيم

يعتبر مفهوم القيم من المفاهيم الجوهرية فى دراسة الثقافة ، وهو يمس العلاقات الإنسانية بجميع صورها ، فلا يوجد مجتمع منظم - سواء كان ناميا أو متقدما - يخلو من القيم التى تعطى لحياة أفراده معنى وغرضا ويعبر عنها رمزيا ، وتنشأ هذه القيم فى المجتمع استجابة من الأفراد للقوى والضغوط التى تفرضها البيئة ، ويتشبث الأفراد بتلك القيم عن وعى منهم ، ويعتقدونها ، ويلتزمون بها فى سلوكهم^(٩) .

وتؤدى القيم دورا هاما فى تحديد سلوك الفرد وتوجهاته فى المجتمع الذى يعيش فيه ، كما تؤدى نفس الدور فى تحديد سلوك الجماعة وتفاعلها الاجتماعى من خلال مختلف أشكال السلوك الاجتماعى ، والقيم تنشأ من خلال تفاعل الفرد مع ثقافة مجتمعه أثناء عملية التنشئة الاجتماعية ، فهى تتغلغل فى حياة الأفراد فى شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات ، وتظهر فى السلوك الظاهرى

والشعورى واللاشعورى ؛ لذا فإنه من الصعب أن يفصل الفرد سلوكه عن قيمه الخاصة وعن قيم المجتمع فى أى موقف من المواقف ، فكل اختيار أو عمل ينبغى أن يستند إلى تقبل صريح أو ضمنى للقيمة التى يعتنقها الفرد . وتعد القيم المرتبطة بالزواج واختيار الشريك ، وتحديد عدد الأبناء بالأسرة ونوعهم ، من المواقف الهامة التى يقوم فيها الفرد بعملية الانتقاء والتفضيل وفقا لإطار قيمي محدد ، كما أنها من أكثر المواقف التى يمثل فيها الموروث الثقافى دوراً فى التأثير لتحديد الاتجاه والسلوك نحوها . ومادامت القيمة إنسانية شخصية تتوقف على الاعتقاد فلا بد إذن أن تكون نسبية ، بمعنى أنها تختلف من شخص إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، ومن ثقافة إلى ثقافة ، مما يعنى أن القيم يمكن أن تتغير أو يتغير ترتيبها على السلم القيمي وفقا للتغيرات التى تطرأ على الظروف المحيطة بالفرد أو نظرتة للحياة ، أو وفقا لنموه وتطوره العقلى والجسمى . وبناء عليه ، نستطيع تغيير قيم الشخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه ، بل يمكن أن نخلق فى الأفراد قيما جديدة لم تكن موجودة إذا كونا لديهم اهتمامات أو أفكارا جديدة يقتنعون بها ، وهنا يدخل دور الإعلام والمفكرين فى نقد الممارسات السلوكية والقيم البالية المرتبطة - مثلا - بالزواج المبكر وكثرة الأبناء وإعلاء قيمة الابن الذكر وغيرها ، باعتبار أن التمسك بها أصبح غير مُجد ، وغير ملائم لروح العصر ، أو توضيح الآثار السلبية التى تترتب على التمسك بهذه الممارسات والقيم ، بحيث يفتر الاهتمام بها تدريجيا ، ويحل محلها قيم وممارسات سلوكية إيجابية تساعد على نشر الأفكار الجديدة التى تلائم أوضاع المجتمع وتعمل على تحقيق حياة أفضل لأفراده . وهذا يؤكد على ضرورة إعادة تشكيل المنظومة الثقافية لأفراد المجتمع تجاه هذه الموضوعات ، حتى نضمن نجاح الجهود التى تبذل لتنمية أفراده وتقليص المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية .

العادات الاجتماعية

وهى تعنى كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا ، ويتعلم اجتماعيا ، ويمارس اجتماعيا ، ويتوارث اجتماعيا ^(١٠) . فهى ظاهرة اجتماعية تمثل أسلوبا اجتماعيا ، بمعنى أنها لايمكن أن تتكون وتمارس إلا بالحياة فى المجتمع والتعامل مع أفرادهم وجماعاته ، ومن أمثلة العادات الاجتماعية التى توضح الأسلوب الاجتماعى فى التصرف : طرق الخطبة والزواج ، وإقامة الحفلات ، وغيرها .

وتمثل العلاقة بين القيم والعادات الاجتماعية فى كون العادات مشتقة عامة من قيم المجتمع ، أو هى سلوكيات تعمل وفقا لمعايير هذه القيم ، فالعادات الاجتماعية لها دور فى الضبط والتنظيم لايقبل شأنا وأثرا عن دور القوانين ، وهى تشتمل على فروع متعددة ، إلا أنها تختلف عن بعضها من حيث درجة الإلزام ، والشيوخ ، والانتشار ، والدوام ، والبقاء ، وتعد العادات المتعلقة بالزواج والإنجاب ، وتفضيل عدد أكبر من الأبناء ، كلها عادات راسخة وعريقة تتوارثها الأجيال .

التقاليد والأعراف

تعتبر التقاليد عادات مكتسبة يتم توارثها من جيل إلى جيل على مر الزمان ؛ لذلك تعكس التقاليد قيم الأسلاف ومعتقداتهم ، أما الأعراف فهى تتسم بطبيعة أمره ناهية لأحد أشكال السلوك فى موقف معين بذاته ^(١١) .

التراث الشعبى

هو ذلك المخزون الهائل من المعرفة والممارسات الشعبية ، والذى يتضمن عناصر متنوعة ، مثل : المثل الشعبى ، والحكاية ، والأغنية الشعبية ، وغيرها ، والأمثال

والأقوال الشعبية هي عبارة عن حكم وموجهات للسلوك أو قواعد تحدد المقبول وغير المقبول ، فالأفراد هم الذين يحملون التراث وينقلونه من جيل إلى جيل ، لذا فالتراث لا يمكن أن ينتشر أو يبقى إلا بين جماعات سكانية ، فهو يبقى إذا مارسه الأفراد ، ويندثر إذا هجره . لذلك قد يكون لهذه الأمثال والأقوال تأثيرها في توجيه سلوك الأفراد في المسائل السكانية ، مثل : السلوك الإنجابي ، وتأجيل الإنجاب ، أو تأخر سن الزواج ، وغيرها .

وهنا يثار تساؤل حول مدى تأثير الموروث الثقافي وما يحويه من عناصر في توجيه سلوك الأفراد في الموضوعات المرتبطة بالسلوك الإنجابي . فهذا الموروث الثقافي وما يحويه من عناصر يؤدي دورا بارزا في ترسيخ بعض المعتقدات السائدة في المجتمع ، والتي تشجع على كثرة الإنجاب ، مثل : المعتقدات المرتبطة بالإنجاب كقيمة أساسية في حياة الأفراد ، وقيمة المرأة الولود ، والتصورات القائمة في أذهان البعض عن تفضيل الذكور وإعلاء قيمة الذكورة ، بالإضافة لقيمة العصبية المنبتقة من فكرة ضرورة الحفاظ على كيان العائلة ، وهي غالبا ماتسود في المجتمعات الريفية : نظرا لارتباطها بقيمة الإرث والحفاظ على ثروة الأسرة ، بجانب الوعي الشعبي بالدين الذي ترسخ في أذهان المصريين بأنه يدفع ويحفز الأفراد على كثرة الإنجاب ، والأمثال الشعبية السائدة بين الأفراد تدعم هذه القيم . ومن ثم ، يمكن القول إن هذه القيم والتصورات تبدو مجسدة في كثير من الأفعال والممارسات لدى الأفراد في مختلف القطاعات والمستويات الاجتماعية المتباينة . ويعد هذا الموروث الثقافي من المحددات الأساسية للسلوكيات المرتبطة بالزواج والإنجاب ، ويلعب دورا أساسياً في عملية تنظيم الأسرة والبرامج الموجهة إليها ، إذ يتوقف على فهمه ودراسة مدلولاته نجاح تلك البرامج أو فشلها .

الإجراءات المنهجية

عينة البحث وخصائصها

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من فئة الشباب من المتزوجين والمقبلين على الزواج من سن ١٨ - ٣٥ سنة من الجنسين ، قوامها ١٦٧٧ مفردة ، مستخرجة من عينة المسح الديموجرافى الصحى لعام ٢٠٠٥ من محافظتين من الوجه البحرى ومحافظتين من الوجه القبلى .
وقد وقع الاختيار على محافظة الإسماعيلية باعتبارها إحدى مدن القناة ، ومحافظة الشرقية لموقعها المتوسط فى إقليم الدلتا ، ومحافظة بنى سويف كنموذج لشمال الصعيد ، ومحافظة سوهاج كنموذج لجنوب الصعيد .

وفيما يلى استعراض موجز لخصائص عينة الدراسة :

توزيع العينة حسب محل الإقامة

توزعت عينة البحث ما بين المحافظات الأربع محل الدراسة بنسب تكاد تكون متساوية ، بواقع نسبة ٢٥١٪ فى محافظة الشرقية ، ونسبة ٢٥٣٪ فى محافظة الإسماعيلية ، ونسبة ٢٤٦٪ فى محافظة بنى سويف ، ونسبة ٢٥٠٪ فى محافظة سوهاج ، ويوضح ذلك الجدول رقم (١) .

جدول (١)
توزيع العينة حسب محل الإقامة

المحافظة	ك	%
الشرقية	٤٢١	٢٥١
الإسماعيلية	٤٢٤	٢٥٣
بنى سويف	٤١٢	٢٤٦
سوهاج	٤٢٠	٢٥٠
الإجمالى	١٦٧٧	١٠٠

توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع

توزعت عينة الدراسة ما بين نسبة ٣٦٣٪ من الذكور ، مقابل نسبة ٦٣٧٪ من الإناث ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٤) .

جدول (٤)

توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع

النوع	ك	%
ذكور	٦٠٨	٣٦٣
إناث	١٠٦٩	٦٣٧
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

توزيع عينة الدراسة طبقاً للحالة الاجتماعية

شكلت فئة المتزوجين أكبر نسبة في عينة الدراسة بواقع ٦٠٨٪ من مفردات عينة الدراسة ، فيما بلغت نسبة من لم يسبق لهم الزواج ٣٧٧٪ من مفردات عينة الدراسة ، في حين لم يسجل الأرمال أو المطلقون والمنفصلون سوى نسبة ضئيلة تبلغ ٨٪ لكل منهما ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٥) .

جدول (٥)

توزيع عينة الدراسة طبقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	٦٣٢	٣٧٧
أرمل	١٣	٠٨
متزوج	١٠١٩	٦٠٨
مطلق/منفصل	١٣	٠٨
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

توزيع عينة الدراسة طبقاً للحالة العملية

تشير بيانات توزيع عينة الدراسة طبقاً للحالة العملية إلى انخفاض نسبة من يعملون إلى ما يقرب من ثلث عينة الدراسة ، بواقع ٣٠.٢٪ من عينة الدراسة ، وأن نسبة من لا يعملون أكثر من ثلثي عينة الدراسة ، وتتضمن هذه الفئة ربات البيوت والطلاب والمجندين ومن هم بلا عمل ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٧) .

جدول (٧)

توزيع عينة الدراسة طبقاً للحالة العملية

الحالة العملية	ك	٪
يعمل بأجر	٥٠٦	٣٠.٢
لا يعمل	١١٧١	٦٩.٨
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

توزيع العاملين من عينة الدراسة طبقاً للمهنة

تشير بيانات الجدول رقم (٨) الخاص بتوزيع العاملين في عينة الدراسة طبقاً للمهنة إلى أن ما يقرب من ربع عينة الدراسة من فئة العمال بنسبة ٢٢.٩٪ ، يليها فئة الموظفين ١٨٪ ، ثم فئة الحرفيين بنسبة ١٧.٢٪ . أما أصحاب الوظائف التخصصية ، فقد بلغت نسبتهم ١٤.٤٪ ، بينما سجل من يعملون بالفلاحة نسبة ٧.٩٪ ، في مقابل نسبة ٥.٧٪ لمن يعملون كبايعين ، ونسبة ٣.٥٪ يعملون أعمالاً حرة ، وكذلك هناك نسبة ٤.٢٪ يعملون بمهنة سائق ، أما من يعملون بالوظائف التخصصية العليا فلم تتجاوز نسبتهم ٣.٢٪ ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٨) .

جدول (٨)

توزيع العاملين من عينة الدراسة طبقاً للمهنة

المهنة	ك	%
وظائف تخصصية عليا	١٦	٣ر٢
وظائف تخصصية	٧٣	١٤ر٤
موظف	٩١	١٨ر٠
أعمال حرة	٢٧	٥ر٣
حرفيون	٨٧	١٧ر٢
عمال	١١٦	٢٢ر٩
باعة	٢٩	٥ر٧
فلاح	٤٠	٧ر٩
ممرضات	٦	١ر٢
سائق	٢١	٤ر٢
الإجمالي	٥٠٦	١٠٠

أداة جمع البيانات

اعتمد البحث في جمع المادة الميدانية على استمارة استتبار ، وقد تم عرضها على أساتذة متخصصين في علم الاجتماع وعلم السكان والإحصاء السكاني لتحكيمها ، كما تم اختبار مدى صلاحية الأداة بتطبيقها على عينة قوامها خمسون مفردة من شباب في سن ١٨ - ٣٥ سنة ، وتم تعديل الصياغة النهائية لاستمارة الاستتبار بناء على ما أسفر عنه اختبار الأداة وملاحظات المحكمين .

وقد تضمنت استمارة البحث المحاور التالية :

البيانات الأساسية

اشتملت على : السن ، والنوع ، والحالة الاجتماعية ، والمستوى التعليمي ، والحالة العملية ، والمهنة .

التاريخ الإنجابي للمتزوجين أو من سبق لهم الزواج

وتضمن عدد سنوات الزواج ، وعدد الأبناء ، وتاريخ الميلاد أو الوفاة للأبناء ، ووجود حالة حمل حالياً ومدى الرغبة فيه .

مفهوم الأسرة الصغيرة

وتضمن : المقصود بالأسرة الصغيرة ، وآراء الشباب حول حجم الأسرة ، وتفضيلات النوع بالنسبة للأبناء ، والفترة المناسبة بين كل طفل والذى يليه ، وأسباب ذلك .

التصورات والقيم المرتبطة بالزواج والإنجاب

وتضمنت السن عند الزواج الأول ومدى مناسبته ، والفحص الطبى قبل الزواج ورأى الشباب فيه (قبولا أو رفضا) ، والسن الأمثل للزواج رسميا ومن وجهة نظر الباحثين ، ومدى المعرفة بفكرة تنظيم الأسرة وماذا تعنى ورفضه أو قبوله لها والأسباب وراء ذلك ، ووسائل تنظيم الأسرة ومعلوماته عنها وكيفية الحصول عليها وكيفية اتخاذ قرار التنظيم فى الأسرة ، وكذلك العناصر الثقافية التى تحكم فكر المبحوث فيما يتعلق بالإنجاب وأهميته وموقف الدين من قضية التنظيم من وجهة نظر المبحوث .

المشكلة السكانية

وتتضمن : مدى إدراك المبحوث لمعاناة مصر من الزيادة السكانية وأسبابها ، والعلاقة بينها وبين المشكلات الأخرى فى المجتمع ، ورؤيته للإجراءات التى اتبعت فى مواجهة المشكلة عالمياً ، ورؤيته لمواجهة الظاهرة محلياً .

المراجع

- ١ - عبدالعزيز ، حسين ، المشكلة السكانية فى مصر ، الأبعاد والجوانب المختلفة للنمو السكانى ، مشروع السياسات السكانية ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٤٣ .
- ٢ - وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات ، ٢٠٠٢ .
- ٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تطور وضع المرأة فى قوة العمل فى عصر مبارك ، السكان بحوث ودراسات ، عدد ٦٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ٦ .
- ٤ - عبدالعزيز ، حسين ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .
- ٥ - غامرى ، محمد حسن ، ثقافة الفقر ، القاهرة ، المركز العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٧ - ٢٩ .
- ٦ - ليلة ، على ، ثقافة المخدرات : البحث عن نموذج تحليلى موجه ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ديسمبر ، ٢٠٠٣ ، ص ٦ .
- ٧ - البشرى ، طارق ، حول القيم والمفاهيم السائدة فى المجتمع العربى ، المعاصرة بين العالمين العربى والإسلامى ، ندوة الثقافة العربية ، الواقع وآفاق المستقبل ، ١-٢ ، ص ٢٩ .
- ٨ - حجازى ، مجدى ، ثقافة المخدرات لدى الشباب ، ورقة مقدمة لمجلس بحوث الإدمان ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، غير منشورة .
- ٩ - هلال ، أمال ، قيم العمل والتنمية الشاملة ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٣٩ ، عدد ٣ ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ص ١٠٧ - ١٣٩ .
- ١٠ - دياب ، فوزية ، القيم والعادات الاجتماعية ، القاهرة . دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ .
- ١١ - القلبنى ، فاطمة يوسف ، قيم التنشئة الاجتماعية كما تعكسها قصص وحكايات الأطفال ، دراسة لعينة ريفية حضرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣ .

الفصل الثالث

رؤى الشباب تجاه الزواج والإنجاب*

تعد مشكلة التزايد السكانى إحدى الظواهر الاجتماعية التى تواجه الدول النامية ومنها مصر ، حيث تنعكس آثارها السلبية على شتى نواحي الحياة ؛ مما يترتب عليه استنزاف لموارد المجتمع ، والوقوف كعائق أمام عمليات التنمية ، وسد احتياجات الأفراد فى القطاعات والمستويات المختلفة . كما ينعكس هذا بدوره على حياة الأسرة التى تعجز عن توفير الرعاية الكافية لتربية أبنائها .

لذا تهدف الاستراتيجية القومية للسكان فى مجتمعنا - ضمن ماتهدف -

إلى : **الارتقاء بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة** وتوافرها فى إطار منظومة الرعاية الصحية الأساسية . **تغيير الاتجاهات والسلوك** من أجل تقبل مفهوم الأسرة الصغيرة ، مع التركيز على دور الشباب وأهميته فى تشكيل اتجاهات مغايرة لما هو سائد نحو تنظيم الأسرة ؛ وذلك للوصول للهدف النهائى ، ألا وهو خفض معدلات المواليد ، وبالتالي خفض معدلات النمو السكانى الذى يعانى المجتمع من آثاره السلبية على كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية . وانطلاقاً مما يؤكدّه العديد من العلماء نحو تأثر معدلات الخصوبة بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والبيئية والثقافية التى تتفاعل معاً

* قامت بكتابة هذا الفصل الدكتورة أمال هلال ، خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وتؤثر فى سلوك الأفراد تجاه مفهوم الزواج والإنجاب ، فإن التعرف على دوافع هذا السلوك هو الوسيلة الأكثر إيجابية لترشيده ، إذ غالباً مايتأثر هذا السلوك بقوى اجتماعية وثقافية بجانب الإطار النفسى الذى يعيشه الفرد .

وبناء على ما سبق ، فإن الاتجاه نحو الإنجاب وتحديد حجم الأسرة المرغوب ، والموقف من مفهوم الأسرة الصغيرة ، وتفضيلات الإنجاب كما ونوعاً يتأثر - بشكل أساسى - بالمكون الثقافى الذى تتبلور فى ضوءه أفكار ومعتقدات وتصورات الشباب نحو هذه الموضوعات . ويعنى هذا أن قرار حجم الأسرة يخضع لعوامل شتى ، أهمها العوامل الثقافية التى تتشكل من مجموعة الأفكار والتصورات والقيم والاتجاهات التى قد تشجع على كثرة الإنجاب ، أو قد تدفع نحو الحد منه . ومكمن الخطورة يتمثل فى العناصر الثقافية السلبية التى قد تقف حائلاً أمام برامج التوعية والإرشاد والجهود المبذولة للحد من النمو السكانى .

وبذلك فتصورات الإنسان وأفكاره ومواقفه الحياتية تجاه الموضوعات المختلفة تتحدد فى ضوء غاياته التى هى تعبير عن سياق ثقافى كلى ونوعى فى آن واحد ، وليس معنى ذلك أن الثقافة بمفردها هى الإطار الحاكم لأفعال البشر ، وإنما هى أسلوب حياة يحمل رموزاً وتصورات ومفاهيم وتفضيلات تظهر فى سلوكيات قد تتفق مع ما هو سائد أو لا تتفق معه .

من هذا المنطلق ، تسعى الدراسة الحالية إلى الكشف عن رؤى واتجاهات الشباب السائدة نحو مفهوم الأسرة الصغيرة ، والزواج المبكر ، وتفضيل الأبناء من حيث الكم والنوع ، والسن الأمثل للزواج ، وفكرة الوقاية من المشكلات الصحية قبل الزواج ، وارتباط هذه الموضوعات بالخصائص العمرية والبيئية والاجتماعية التى تلعب دوراً رئيسياً فى صياغة وتشكيل هذه الاتجاهات . بحيث

تقدم رؤية شاملة للأبعاد المختلفة التي تشكل فكر واتجاهات الشباب (الجيل الحالي) نحو الزواج والإنجاب ، وطرح منظومة مغايرة تسمح بتعديل الاتجاهات السلبية بحيث تدعم الجهود المبذولة لمواجهة النمو السكاني المتزايد .
وفى ضوء ما طرح ، سنركز فى هذا الفصل على محور رئيسى هو :
الرؤى والأفكار المرتبطة بالزواج والإنجاب ، يندرج تحته عدة أبعاد فرعية تقدم فى مجملها صورة عن اتجاهات الشباب نحو الزواج والإنجاب ، وهى :

- الوضع الإنجابى فى الأسرة .
- مفهوم الأسرة الصغيرة .
- تفضيلات الإنجاب .
- الزواج المبكر .
- الموقف من الفحص الطبى .

أولاً: الوضع الإنجابى فى الأسرة

يعبر معدل الإنجاب الكلى عن متوسط عدد الأطفال الذى يمكن أن تنجبهم السيدة خلال فترة حياتها الإنجابية (١٥ - ٤٩ سنة) ، مما يتيح الفرصة للتعرف على المستوى الحقيقى للإنجاب فى المجتمع . وتكتسب دراسة اتجاهات هذا المتغير أهمية خاصة ، إذ إنه يعد العامل الأساسى فى تحديد مستويات النمو السكاني . لذا حاولت الدراسة التعرف على التاريخ الإنجابى للمتزوجين أو ممن سبق لهم الزواج من أفراد العينة ، وعدد سنوات الزواج ، واحتمالات وجود حمل ؛ وذلك للتنبؤ بمستوى الإنجاب مستقبلاً .

فتشير نتائج الدراسة إلى تفاوت عدد سنوات الزواج بالنسبة للمتزوجين أو من سبق لهم الزواج ، إذ شكلت الفترة من سنة إلى أربع سنوات زواج

نسبة ٦٣٪ من مفردات الدراسة ، تلاها نسبة من تزوجوا لمدة تتراوح ما بين ٥ إلى ٨ سنوات إذ بلغت ٣٢٪ . بينما لم تتجاوز نسبة من ترواحت مدة زواجهم من ٩ - ١٤ سنة ١٧٪ (انظر الجدول رقم ١) .

جدول (١)

توزيع المبحوثين طبقاً لعدد سنوات الزواج

عدد سنوات الزواج	ك	٪
أقل من سنة	٣٣	٣٢
١ - ٤	٦٥٨	٦٣.٠
٥ - ٨	٣٣٤	٣٢.٠
٩ - ١٤	١٨	١.٧
غير مبين	٢	٠.٢
الإجمالي	١٠٤٥	١٠٠.٠

أما عن عدد الأبناء في الأسر، فتشير النتائج إلى أن هناك نسبة ١٣٪ متزوجون حديثاً وليس لديهم أبناء - وقت تطبيق البحث - ربما في انتظار أول مولود . أما الأسر التي لديها ما بين طفل وطفلين من الذكور ، فبلغت نسبتهم ٧٦٣٪ مقابل ٧٢٩٪ لديهم طفل أو طفلان من الإناث . بينما تبلغ نسبة من لديهم ثلاثة أو أربعة أطفال ذكوراً ١٠.٥٪ ، في حين تصل نسبة من لديهم ثلاثة أو أربعة أطفال إناث إلى ١١.٨٪ . أما الأسر التي لديها خمسة أطفال فأكثر سواء ذكور أو إناث لا تتجاوز نسبتهم ٠.١٪ . (انظر الجدولين رقما ٢ و ٣) .

جدول (٢)
عدد الأبناء الذكور لدى أفراد العينة

عدد الأبناء الذكور	ك	%
متزوج حديثاً	١٠٠	١٢ر٢
٢ - ١	٦٢٦	٧٦ر٣
٤ - ٣	٨٦	١٠ر٥
٦ - ٥	٤	٠ر٥
٧ فأكثر	٤	٠ر٥
الإجمالي	٨٢٠	١٠٠

جدول (٣)
عدد الأبناء الإناث لدى أفراد العينة

عدد الأبناء الإناث	ك	%
متزوج حديثاً	١٠٠	١٣ر٠
٢ - ١	٥٦٣	٧٢ر٩
٤ - ٣	٩١	١١ر٨
٦ - ٥	١٠	١ر٣
٨ - ٧	٣	٠ر٤
٩ فأكثر	٥	٠ر٦
الإجمالي	٧٧٢	١٠٠

وبسؤال أفراد العينة عن مدى وجود حمل فى الفترة الحالية - علماً بأن غالبية أفراد العينة لديهم أطفال يتراوح عددهم ما بين ٢-٤ أطفال - تبين أن ٨٤ر٨٪ لا يوجد لديهم حمل فى الفترة الحالية ، مقابل ١٥ر٢٪ يوجد حمل حالياً . وقد أرجعت النسبة الراغبة فى هذا الحمل - وهى ٦٧ر٣٪ - إلى أنه أول طفل للأسرة ، وقد ذكر هذا السبب بنسبة ٥٠ر٥٪ ممن لديهم حمل فى الفترة الحالية ، بينما بررت نسبة ٢٦ر٢٪ بأنها فرصة ليتربى الطفل القادم مع أخواته ، ولا يكون هناك فارق كبير بينهم ، ولا ترهق الأم بتربيته . هذا ، إلى جانب ١٩ر٤٪ يفضلون الإنجاب مبكراً قبل أن تتقدم بهم السن . أما من يرغبون فى هذا الحمل من أجل إنجاب طفل ذكر لم تتعد نسبتهم ١ر٩٪ (انظر الجداول أرقام ٤ و ٥ و ٦).

جدول (٤)

توزيع عينة الدراسة طبقاً لمدى وجود حمل حالياً

الاستجابة	ك	٪
يوجد	١٥٩	١٥ر٢
لا يوجد	٨٨٦	٨٤ر٨
الإجمالى	١٠٤٥	١٠٠

جدول (٥)

مدى وجود الرغبة فى حدوث الحمل

الاستجابة	ك	٪
يوجد	١٠٧	٦٧ر٣
لا يوجد	٢٠	١٢ر٦
إرادة	٣٢	٢٠ر٦
الإجمالى	١٥٩	١٠٠

جدول (٦)

أسباب الرغبة في حدوث الحمل

الأسباب	ك	%
أول طفل بالنسبة للأسرة	٥٤	٥٠.٥
إمكانية تربية الأبناء في سن مناسبة	٢٠	١٨.٧
تفضيل تربية الأبناء وهم في سن متقاربة	٢٨	٢٦.٢
من أجل إنجاب طفل ذكوري	٢	١.٩
أخري	١٠	٩.٣
عدد المستجيبين*	١٠٧	-

* إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما الفئة التي حدث لديها حمل ولكنه غير مرغوب فيه ، فقد كان تبريرهم أن لديهم من الأبناء ما يكفي ولا توجد رغبة في إنجاب مزيد من الأبناء ، وقد بلغت نسبتهم ٣٥٪ . أما من كان دافعهم عدم الرغبة في الإنجاب من أجل المحافظة على صحة الأم من تكرار الحمل والإنجاب ، فقد بلغت نسبتهم ٣٠٪ . كما أشارت نسبة ٢٥٪ إلى أن الأسرة غير قادرة على تحمل نفقات الحمل ، إذ إن نفقات متابعة الحمل والإنجاب تمثل عبئاً اقتصادياً على الأسرة لاتستطيع تحمله (انظر الجدول رقم ٧) .

جدول (٧)

أسباب عدم الرغبة في حدوث الحمل

الأسباب	ك	%
صحة الأم لاتتحمّل	٦	٣٠
إنجاب الأسرة لعدد كاف من الأبناء	٧	٣٥
عدم قدرة الأسرة على مصاريفه	٥	٢٥
أخضرى	٣	١٥
عدد المستجيبين *	٢٠	-

* إمكانية اختيار أكثر من بديل .

ثانياً: مفهوم الأسرة الصغيرة

يعد مفهوم الأسرة الصغيرة من المفاهيم التي تركز عليها برامج السياسة السكانية في مواجهة الزيادة السكانية ، فمن ضمن المبادئ التي استندت إليها وثيقة السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات ٢٠٠٢ - ٢٠١٧ ، إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب لأطفالها ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من تنفيذ قرارها في هذا الشأن ، وذلك في نطاق ثقافة المجتمع وتعاليمه الدينية .

وانطلاقاً مما سبق ، فقد عنيت سلسلة المسوح السكانية الصحية - التي أجريت في مصر خلال الربع قرن الماضى - بالتعرف على النوايا الإنجابية المستقبلية وأنماط حجم الأسرة بين السيدات في المناطق السكنية المختلفة ، ورؤى الشباب نحو حجم الأسرة المرغوب فيه ، وقناعتهم بمزايا الأسرة الصغيرة ، ومدى إدراكهم للأضرار والأخطار الاجتماعية والاقتصادية والصحية الناجمة عن

كثرة الإنجاب ، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي ؛ وذلك لاعتبارها جزءاً هاماً من الخلفية التي يتعين أن تقاس عليها معدلات الإنجاب المحققة ومدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة . ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على اتجاه الشباب من الجنسين لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة ، والعدد الأمثل للأبناء ، والتفضيلات السائدة لنوع المولود ، ومدى الاتساق بين الاتجاه السائد بين الشباب في المجتمع وبين السلوك الفعلي للمتزوجين في تحديد عدد الأبناء ، والكشف عن الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو تبنى مفهوم الأسرة الصغيرة ، وما إذا كانت هناك فروق وفقاً للمحيط البيئي الذي يلعب دوراً فعالاً في تشكيل اتجاهاتهم وتصوراتهم .

وبسؤال المبحوثين من أفراد العينة الشباب من الجنسين باختلاف البيئة السكنية (ريف ، حضر) حول تصورات ورؤى الشباب المعاصر تجاه مفهوم الأسرة صغيرة العدد ، تبين أن نسبة ٦٨.٥٪ من شباب الحضر مقابل ٦٣.٥٪ من شباب الريف يؤكدون أن الأسرة صغيرة العدد تعنى لدى الشباب المعاصر إنجاب طفلين على الأكثر . بينما هناك نسبة ٢٧٪ على مستوى الريف والحضر يرون أن الأسرة الصغيرة تعنى لدى الشباب إنجاب ثلاثة أطفال ، أما التفكير في إنجاب طفل واحد أو أكثر من ثلاثة أطفال ، فلا يمثلون سوى نسبة بسيطة (انظر الجدول رقم ٨) .

جدول (٨)

آراء الباحثين نحو تكوين أسرة صغيرة وفقاً للبيئة السكنية

العدد	الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
١	٣٤	٢٧	١٧	٤٢	٥١	٣٠
٢	٨٠٥	٦٣٢	٢٧٦	٦٨٥	١٠٨١	٦٤
٣	٣٦٤	٢٨٦	٨٩	٢٢١	٤٥٣	٢٧
٤	٦٢	٤٩	١٥	٣٧	٧٧	٤٦
٥ فأكثر	٨	٠٦	٤	١٠	١٢	٠٧
غير مبين	-	-	١	٠٢	١	٠١
الإجمالي	١٢٧٤	١٠٠	٤٠٣	١٠٠	١٦٧٧	١٠٠

وإذا حاولنا تحليل هذه الرؤى في ضوء الاختلافات الديموجرافية (النوع ، السن) لأفراد العينة ، تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن الذكور من أفراد العينة بنسبة ٦٠.٩٪ يرون أن الشباب يرغبون في تكوين أسرة صغيرة العدد لا تتعدى طفلين ، بينما ترتفع النسبة بين الإناث من أفراد العينة لتصل إلى ٦٦.٠٪ . ولا توجد اختلافات على مستوى الفئات العمرية لأفراد العينة في تحديد اتجاه معدل الإنجاب الشائع بين الشباب في طفل أو ثلاثة على الأكثر . (انظر جدول ١ في الملحق) .

أما فيما يتعلق باتجاهات الشباب المعاصر السائدة نحو تفضيل الذكور والإناث وأسباب هذا التفضيل ، فتشير النتائج إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة - بنسبة ٥٥٨٪ - يرون أن الشباب المعاصر لا يميل إلى تفضيل نوع محدد من الأبناء ؛ انطلاقاً من عدم التفرقة بين الذكور والإناث ؛ بينما ترى نسبة ٤٠٣٪ أن الاتجاه السائد نحو تفضيل الذكور (انظر الجدول ٩) .

جدول (٩)

آراء المبحوثين نحو نوع المولود المفضل لدى الشباب

النوع	ك	٪
ذكور	٦٧٦	٤٠٣
إناث	٦٦	٣٩
مفيش فرق	٩٣٥	٥٥٨
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

أما من منظور الفروق البيئية (ريف ، حضر) بين أفراد العينة ، فقد تبين أن ٥٩٥٪ من شباب الريف يرون أن الاتجاه السائد بين الشباب المعاصر هو عدم الميل لتفضيل نوع محدد من الأبناء ، مقابل ٤٣٩٪ من شباب الحضر . بينما تؤكد نسبة ٤٨٩٪ من شباب الحضر على أن الاتجاه السائد عند الشباب هو تفضيل الذكور مقابل ٣٧٦٪ من شباب الريف .

وإذا نظرنا إلى هذه النتيجة في ضوء الفروق النوعية نجد أن الذكور والإناث بنسب متقاربة يؤكدون على أن الاتجاه السائد بين الشباب المعاصر هو

عدم التفضيل بين الذكور والإناث ، وإن كان الذكور أكثر تأكيداً لاتجاه الشباب نحو تفضيل الذكور ٤٢١٪ مقابل ٣٩٣٪ للإناث (انظر الجدولين ٤ و ٥ فى الملحق) . وبالنسبة لأسباب تفضيل عدد أكبر من الذكور ، أوضحت النتائج أن النسبة التى أكدت على أن اتجاه الشباب المعاصر يسير نحو تفضيل الذكور أرجعت هذا إلى أن الذكور يمثلون سناً للأب وقت الشدة والعوز ٦٣٦٪ ، بينما ذكرت نسبة ٣٠٦٪ أن السبب يرجع إلى أن الذكور يحملون اسم العائلة ، وهم يمثلون الامتداد لشجرة العائلة ورمز القوة والعصبية . أما الفئة التى أكدت على تفضيل الشباب المعاصر لإنتاج الإناث - وهى نسبة ضئيلة - أرجعت ذلك إلى أن البنات أسهل فى تربيتهم وطوع الأهل (٣٧٩٪) ، بينما ٥٦١٪ وهى النسبة الغالبة ترجع تفضيل الإناث للفكر السائد حول دور الأنثى داخل الأسرة ، وهو خدمة الأهل ورعايتهم . (انظر الجدولين رقمى ١٠ و ١١) .

جدول (١٠)

آراء المبحوثين نحو أسباب تفضيل الشباب المعاصر للأبناء الذكور

أسباب التفضيل	ك	٪
علشان يكونوا سند للأب	٤٣٠	٦٣٦
امتداد لاسم العائلة	٢٠٧	٣٠٦
سند لأخواتهم البنات	٨٨	١٣٠
أخـــــرى	٦٩	١٠٢
عدد المستجيبين *	٦٧٦	-

* تعدد استجابات .

جدول (١١)

آراء المبحوثين نحو أسباب تفضيل الشباب المعاصر للإبناء الإناث

أسباب التفضيل	ك	%
البنات أسهل فى التربية	٢٥	٣٧٫٩
البنات فى خدمة أهلها	٣٧	٥٦٫١
أخـــــرى	١٠	١٥٫٢
عدد المستجيبين*	٦٦	-

* تعدد استجابات .

وبتحليل أسباب التفضيل وفقاً لاختلاف البيئة السكنية (ريف ، حضر) تظهر النتائج أن شباب الريف يرى أن أسباب تفضيل الشباب لإنجاب الذكور أكثر يرجع إلى اعتبارهم سناً للآب وقت الشدة ٦٦٫٢٪ ، مقابل ٥٧٫٤٪ من شباب الحضر . ونسبة متقاربة بين أفراد العينة من الحضر والريف ترى أن تفضيل الذكور يرجع إلى أنهم يمثلون امتداداً لاسم العائلة ، والحفاظ عليه من الاندثار (٣١٫٥٪ ، ٣٠٫٠٪ على التوالي) ، ونسبة ضئيلة أرجعت السبب إلى أن الذكور سند للأخوات الإناث وحماية لهم من مخاطر الحياة (انظر الجدول رقم ١٢) .

جدول (١٢)

أسباب تفضيل المواليد الذكور وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

السبب	الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
علشان يكونوا سند للأب	٣١٧	٦٦,٢	١١٣	٥٧,٤	٤٣٠	٦٣,٦
امتداد لاسم العائلة	١٤٥	٣٠,٣	٦٢	٣١,٥	٢٠٧	٣٠,٦
سند لأخواتهم البنات	٤٩	١٠,٢	٣٩	١٩,٨	٨٨	١٣,٠
أخـــــرى	٥٥	١١,٥	١٤	٧,١	٦٩	١٠,٢
الإجمالي	٤٧٩	١٠٠	١٩٧	١٠٠	٦٧٦	١٠٠

وعلى مستوى الفروق النوعية والعمرية ، فلم تظهر النتائج فروقاً واضحة في وجهة نظر أفراد العينة حول أسباب تفضيل الشباب لإنجاب عدد من الذكور أكبر ، وقد تمثل السبب الأكثر وروداً في أن الذكور سند للأب وقت الشدة والعوز . أما فيما يتعلق بأسباب تفضيل الإناث ، فقد أشار الذكور من أفراد العينة إلى أن السبب يرجع إلى أن البنات أسهل في تربيتهم (٤٢,٩٪) ، بينما ٥٧,٨٪ من الإناث من أفراد العينة أرجعن السبب إلى أن البنت دورها خدمة أهلها لذا فهي أكثر تفضيلاً (انظر الجداول ٧ و ٨ في الملحق) .

ثالثاً: تفضيلات الإنجاب

يمثل معدل الإنجاب المرغوب فيه مستوى الإنجاب الذى يمكن أن يتحقق فى حالة إنجاب عدد الأطفال المرغوب فيهم فقط ، وتشير مقارنة معدل الإنجاب الفعلى والمرغوب فيه إلى طبيعة الأثر الديموجرافى الذى ينتج من تمكين النساء من الوصول إلى حجم الأسرة الذى ترغب فيه . فتوضح نتائج المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٠ أن كثيراً من السيدات ينجبن أطفالاً يزيدون على العدد الذى يرغبن فيه ^(١) .

وتشير بعض الدراسات إلى أن انخفاض مستوى الإنجاب الفعلى يرتبط بتناقص مستوى الإنجاب المرغوب فيه ، ولهذا فإنه من المؤكد أن النجاح فى خفض مستويات الإنجاب الفعلية يعتمد - إلى حد كبير - على قيام الأسر بخفض رغباتهم فى إنجاب عدد كبير من الأطفال ^(٢) . إلا أن العقبة الرئيسية - التى تحول دون تحقيق الخطط التى تسعى للوصول إلى معدل الإنجاب المطلوب - قد تتمثل فى المنظور الثقافى الذى يفرس فى فكر الأبناء من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية مفاهيم وتصورات تدعم تفضيل عدد أكبر من الأبناء ؛ وذلك تأكيداً للمكانة الاجتماعية للأسرة ، واعتبار الأبناء مصدر رزق ودعم مادمى ونفسى للوالدين فى مرحلة الشيخوخة ، وكثيراً ما يمثل الأبناء - لاسيما للأسر ذات الدخل المنخفض - مصدر دخل للأسرة بخروجهم المبكر لسوق العمل . ومن هذا المنطلق ، اهتمت الدراسة الحالية بطرح تساؤل حول رؤية أفراد العينة للعدد الأمثل للأبناء داخل الأسرة وتفضيلاتهم نحو العدد المرغوب فيه من الأبناء مستقبلاً ، وأسباب هذا التفضيل ، وهل هناك فروق فى هذا التفضيل من منظور الاختلافات الديموجرافية بينهم .

تظهر النتائج تفاوتات طفيفة في آراء الشباب من أفراد العينة وفقاً لاختلافاتهم البيئية ، فنجد أن حوالي ٦٠٪ من شباب عينة الحضر يرون أن العدد الأمثل للأبناء في الأسرة لا يتجاوز طفلين ، يقابلها ٥٠٫٧٪ لشباب عينة الريف . أما الآراء التي ترى أن العدد الأمثل للأبناء في الأسرة ثلاثة أطفال تصل نسبتهم بين شباب الريف إلى ٣٧٫٤٪ مقابل ٢٧٫٨٪ ، لدى شباب الحضر بالمحافظات (محل الدراسة) ، وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصل إليه استطلاع رأى أرياب الأسرة المصرية لعام ٢٠٠٧ الذي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، إذ تبين أن ٥١٪ يعتقدون أن العدد الأمثل للأبناء هو طفلان لكل أسرة ، بينما بلغت نسبة من يرون أن العدد الأمثل ثلاثة أطفال ٣٠٪^(٢) . كما أوضحت نتائج المسح السكاني الصحي ٢٠٠٥ أن متوسط العدد الأمثل للأطفال يبلغ ٢٫٩ طفل ، وهو عدد ثابت منذ الثمانينيات^(٤) (انظر الجدول ١٣) .

جدول (١٣)

آراء المبحوثين تجاه العدد المناسب للأبناء في الأسرة وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

العدد	الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	١٥	١٫٢	١٠	٢٫٥	٢٥	١٫٥
٢	٦٤٦	٥٠٫٧	٢٤١	٥٩٫٨	٨٨٧	٥٢٫٩
٣	٤٧٧	٣٧٫٤	١١٢	٢٧٫٨	٥٨٩	٣٥٫١
٤	١٠٨	٨٫٥	٣٠	٧٫٤	١٣٨	٨٫٢
٥ فأكثر	٢٨	٢٫٢	١٠	٢٫٥	٣٨	٢٫٣
الإجمالي	١٢٧٤	١٠٠	٤٠٣	١٠٠	١٦٧٧	١٠٠

لم تظهر النتائج فروقا على مستوى الاختلافات النوعية والعمرية لأفراد العينة (المحافظات محل الدراسة) فى تحديد العدد الأمثل للأبناء ، إذ أكدت الغالبية أن العدد الأمثل يتحدد فى طفلين أو ثلاثة أطفال على الأكثر (انظر الجداول ٩ و ١٠ و ١١ فى الملحق) .

ويعنى هذا أن العدد الأمثل للأبناء فى الأسرة المصرية من منظور شباب العينة (ريف ، حضر) ينحصر ما بين طفلين أو ثلاثة أطفال ، بينما تنخفض نسبة الآراء التى ترى أن العدد الأمثل يصل إلى أربعة أطفال أو أكثر ، ويعد هذا الاتجاه مؤشراً إيجابياً نحو خفض معدلات الإنجاب ، مما يؤثر بدوره فى خفض معدلات الزيادة السكانية .

التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا المقام هو : هل تتسق رؤية الشباب للعدد الأمثل للأبناء داخل الأسرة مع تفضيلاتهم الفعلية فى الإنجاب ، بمعنى عدد الأبناء المرغوب فيهم مستقبلاً ؟ إذ أحيانا ما يحدث انفصال فى الرؤى عند التعبير عن الرأى لموقف خارجى عن الفرد ، وبين الرؤية الفعلية للشباب التى تعبر عن مستقبلهم ، والتى تنبع من المفاهيم والمعتقدات التى تشكلوا ونشأوا عليها . فتشير نتائج الدراسة إلى أن تفضيلات الإنجاب لدى الشباب تنحصر بين طفلين أو ثلاثة على الأكثر ، فأكثر من نصف العينة كان العدد المفضل لديهم طفلين (٥٨٤٪) ، بينما ٢٦٧٪ يفضلون إنجاب ثلاثة أطفال . ولم تتجاوز نسبة من يفضلون أكثر من ثلاثة أبناء ١٣٪ من إجمالى أفراد العينة (المحافظات محل الدراسة) . (انظر الجدول ١٤) .

جدول (١٤)

العدد المفضل للأطفال طبقاً لرأى المبحوث وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

العدد	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
١	٢٤	١٠٩	١١	٢٧	٣٥	٢١
٢	٧٢٧	٥٧١	٢٥٣	٦٢٨	٩٨٠	٥٨٤
٣	٣٥٣	٢٧٧	٩٤	٢٣٣	٤٤٧	٢٦٧
٤	١٣٠	١٠٢	٣٧	٩٢	١٦٧	١٠٠
٥ فأكثر	٤٠	٣١	٨	٢٠	٤٨	٢٩

الإجمالى ١٢٧٤ ١٠٠٠ ٤٠٣ ١٠٠٠ ١٦٧٧ ١٠٠٠

ولم تظهر فروق واضحة فى تفضيلات الإنجاب لدى الشباب على مستوى الفروق الحضرية أو النوعية أو العمرية ، فالاتجاه الغالب ينحصر ما بين طفلين أو ثلاثة ، مما يؤكد الاتساق فى فكر الشباب واتجاهاتهم نحو خفض معدلات الإنجاب . (انظر الجداول ١٢ و ١٣ و ١٤ فى الملحق) .

أما عن الأسباب التى تدفعهم لاتخاذ هذا الاتجاه - الرغبة فى إنجاب طفلين - فإنها تتمثل فى القدرة على حسن تربيتهم ٧٢٨٪ على مستوى إجمالى الريف والحضر ، تليها القدرة على الإنفاق عليهم نظراً لارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتحقيق قدر مقبول من الرفاهية وتلبية لاحتياجات هؤلاء الأبناء ، وقد أكد على ذلك نصف أفراد العينة على مستوى الريف والحضر (انظر الجدول ١٥) .

جدول (١٥)

أسباب تفضيل هذا العدد من الأبناء - (أقل من ثلاثة) مع/البيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالي		الأسباب *
ك	%	ك	%	ك	%	
٧١٩	٥٤٠	١٩٩	٧٥٤	٧٢٨	٧٣٩	علشان أربيهم كويس
٥٠٣	٣٧٨	١٣١	٤٩٦	٥٠٩	٥٠١	علشان أقدر أصرف عليهم
٢٥	١٩	١	٤	٢٠	٢٠	علشان يكون لكل واحد مساحة فى البيت
٢٩	٢٢	٦	٢٣	٢٨	٢٨	أخـــــرى
-	٧٥١	-	٢٦٤	-	١٠١٥	عدد المستجيبين

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما فيما يتعلق بالاتجاه نحو تفضيل إنجاب ثلاثة أطفال أو أكثر ، فتمثلت الأسباب فى أن الأبناء عزوة للأسرة ، وظهر هذا السبب بنسبة أكبر لدى شباب الريف ٤٥٢٪ مقابل ٣٨٣٪ لشباب الحضر ، بينما أرجع البعض السبب فى تفضيل عدد أكبر من الأبناء مستقبلا إلى أنهم سند لبعضهم فى مواجهة الحياة ومصاعبها ٤٤٧٪ لشباب الحضر مقابل ٤١١٪ لشباب الريف (انظر الجدول ١٦) .

جدول (١٦)

أسباب تفضيل إنجاب أكثر من ثلاثة أطفال طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب*		الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	
العزوة	٧٦	٤٤٫٧	١٨	٤٠٫٠	٩٤	٤٣٫٧	
يكونوا سند لـ	٦٩	٤٠٫٩	٢١	٤٦٫٧	٩٠	٤١٫٩	
محدث ضامن الموت من الحيا	٩	٥٫٣	٨	١٧٫٨	١٧	٧٫٩	
أخـرى	٢٩	١٧٫١	٤	٨٫٩	٣٣	١٥٫٣	
عدد المستجيبين	١٧٠	-	٤٥	-	٢١٥	-	

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وبتحليل النتائج في ضوء الاختلافات النوعية والعمرية والتعليمية لأفراد العينة ، فلم تظهر اختلافات كبيرة حول تفضيلات الإنجاب ، إذ انحصرت بين طفلين وثلاثة أطفال ، وتمثلت أسباب التفضيل لإنجاب أقل من ثلاثة أطفال في القدرة على حسن تربيتهم والإنفاق عليهم لتحقيق مستوى معيشى مناسب يحقق احتياجاتهم . بينما الرغبة في إنجاب أكثر من ثلاثة أطفال ترجع إلى أن الأبناء عزوة وحماية للأسرة . (انظر الجداول ١٥ و١٦ و١٧ في الملحق) .

فترات المباشرة بين الولادات

عنيت الدراسة بالتعرف على رؤى الشباب من أفراد العينة وتصوراتهم نحو فكرة المباشرة بين فترات الحمل وأهمية هذا التباعد على صحة الأم والأبناء . إذ إن مؤشر المباشرة بين فترات الحمل (ثلاث سنوات أو أكثر) يمثل أحد المحددات التي تلعب دوراً مؤثراً في خفض معدلات الإنجاب . وقد أوضحت نتائج الدراسة إدراك شباب العينة من الجنسين بضرورة المباشرة بين فترات الحمل مدة تتراوح ما بين

سنتين وثلاث سنوات ، فنجد أن الفئة التي ترى ضرورة المباشرة بين الولادات
ثلاثة سنوات تبلغ نسبتهم ٤١٨٪ ، بينما ترى نسبة ٣١٥٪ أن الفترة المناسبة
بين الطفل والآخر سنتان ، ونسبة ضئيلة للغاية لا تتعدى ٣٥٪ ترى أن المباشرة
بين فترات الحمل لا تتجاوز سنة واحدة (انظر الجدول ١٧) .

جدول (١٧)

الفترة المناسبة للمباشرة بين فترات الإنجاب

الفترة	ك	٪
سنة	٥٨	٣٥
سنتان	٥٢٨	٣١٥
ثلاث سنوات	٦٨٩	٤١٨
أربع سنوات	٣٧٠	٢٢١
زى ما يريد ربنا	٣٢	١٩
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

أما عن أسباب اختيار الفترة أقل من ثلاث سنوات ، فترجع من منظورهم
إلى أنها فترة مناسبة بحيث تكون الأم قادرة على تحمل متاعب الحمل (٥٤٨٪)،
بينما ٤٤٧٪ اعتبروا هذه الفترة مناسبة لتمكن الأسرة من تربية الأبناء معاً
ولا تشعر الأم بالمتاعب فى تربيتهم (انظر الجدول ١٨) .

جدول (١٨)
أسباب اختيار الفترة (أقل من ثلاث سنوات)

الأسباب *	ك	%
الأطفال يتربوا مع بعض	٢٦٢	٤٤٫٧
علشان الأم تكون قادرة على تحمل الحمل	٣٢١	٥٤٫٨
أخــــرى	٤٦	٧٫٨
عدد المستجيبين	٥٨٦	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما الفئة التي اختارت الفترة ثلاث سنوات فأكثر للمباعدة بين فترات الحمل ، فترجع من منظورهم إلى أنها فترة كافية لحصول الأطفال على الرعاية والعناية المناسبة (٧٣٫٣٪) ، بينما ٤٥٪ أرجعت اختيار هذه الفترة للمحافظة على صحة الأم ، ونسبة ضئيلة لاتتعدى ٦٫١٪ رأّت أن اختيار هذه الفترة بسبب كثرة المصاريف المترتبة على الحمل والولادة ومتطلبات المواليد (انظر الجدول ١٩) .

جدول (١٩)
أسباب اختيار الفترة (ثلاث سنوات فأكثر)

الأسباب *	ك	%
للمحافظة على صحة الأم	٤٧٧	٤٥٫٠
كل طفل يأخذ كفايته من الرعاية	٧٧٦	٧٣٫٣
علشان المصاريف	٦٥	٦٫١
أخــــرى	١٨	١٫٧
عدد المستجيبين	١٠٥٩	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وبتحليل نتائج الدراسة فى ضوء الاختلافات البيئية والنوعية ، يظهر عدم وجود اختلافات واضحة فى رؤى الشباب (ذكور ، إناث) ، (ريف ، حضر) لتحديد الفترة المناسبة للمباعدة بين فترات الحمل والإنجاب . إذ إن الاتجاه الغالب نحو فترة ثلاث سنوات (انظر الجدول ١٨ فى الملحق) .

أما بالنسبة للفروق العمرية ، فتظهر النتائج أن الاتجاه نحو اختيار فترة ثلاث سنوات للمباعدة بين فترات الحمل تتبلور مع تقدم السن ، بمعنى أن فئة العمر من (٢٠-٣٠) سنة أكثر نضجا وإدراكا لأهمية التباعد بين فترات الحمل ؛ لذا فالنسبة الغالبة فى إطار هذه الفئة تتجه نحو اختيار فترة ثلاث سنوات بين كل طفل وآخر .

وفى هذا الإطار ، تشير بيانات دراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن ١٥٪ من الولادات تتم قبل مرور سنتين على إنجاب الطفل السابق ، وأن ١٩٪ من المواليد فى ريف الوجه القبلى فترة المباعدة بينهم وبين المولود السابق أقل من سنتين^(٥) .

من خلال ما تم استعراضه من نتائج للدراسة الحالية حول تبني الشباب لمفهوم الأسرة الصغيرة والعدد الأمثل للأبناء داخل الأسرة ، وتفضيلات الإنجاب كماً ونوعاً ، ومدى القناعة بفكرة المباعدة بين فترات الحمل ، يتضح أن هناك اتجاهاً إيجابياً لدى الشباب من أفراد العينة على مستوى (الريف ، حضر) نحو الأفكار والتصورات البناءة التى تعكس رؤية ناضجة وواقعية لأهمية خفض معدلات المواليد وتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة ، باعتبارها من المحددات الهامة التى تلعب دوراً فى الحد من الزيادة السكانية التى تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة من الخدمات المتاحة .

فقد أكدت غالبية أفراد العينة أن مفهوم الأسرة الصغيرة يعنى انحسار معدل المواليد ما بين طفلين أو ثلاثة على الأكثر ، بصرف النظر عن نوع المولود سواء كان ذكراً أم أنثى . وقد أدرك الشباب أن أحد عوامل خفض معدلات الإنجاب هو المباشرة بين فترات الحمل ؛ حتى تكون هناك فرصة كافية لتربية الأطفال وإعطائهم حقهم فى الرعاية الصحية والنفسية ، وكذلك الاهتمام بصحة الأم وعدم إجهادها بالحمل المتكرر . وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق واضحة فى رؤى الشباب من أفراد العينة تجاه السلوك الإيجابى وتفضيلاته باختلاف خصائصهم البيئية والعمرية والنوعية والتعليمية . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار^(٦) فى الدراسة التى أجراها ، إذ تبين أن السلوك الإيجابى لا يختلف كثيراً فى المحافظات الحضرية عن الوجه البحرى (حضر أو ريف) ، كما تتفق نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه الدراسة التى قام بها مجلس السكان الدولى لمعرفة أسباب تباطؤ معدلات الخصوبة فى مصر على عينة عشوائية من السيدات المتزوجات واللاتى سبق لهن الزواج ومجموعة من الشباب غير المتزوجين (ذكور وإناث) تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٢٩ سنة ، وتبين أن هناك إدراكاً واضحاً لمزايا الأسرة الصغيرة المكونة من طفلين ، وأن هناك درجة عالية من التقبل للفكرة ، ولكن هناك عديداً من التحديات التى تحول دون تحقيق هذا الهدف^(٧) .

ولكن التساؤل المطروح فى هذا المقام هو : هل هذا الاتجاه الإيجابى نسبياً الذى يتبناه الجيل الجديد (شباب عينة الدراسة الحالية) تجاه السلوك الإيجابى يتفق وأهداف الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر ؟ فى حقيقة الأمر يمكن القول إن هذا الاتجاه يتفق - بشكل جزئى - مع أهداف الخطة القومية للسكان . إذ إن الهدف هو الوصول إلى معدل إنجاب طفلين بحد

أقصى لكل أسرة ، ولايعنى هذا أن عدد السكان سيظل ثابتاً ، وإنما سيزيد بمعدل محدود . وتشير بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أنه بثبات متوسط عدد أطفال الأسرة المصرية عند ٣ أطفال من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالى ١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، أما إذا اكتفت الأسرة المصرية عام ٢٠٠٨ بطفلين فقط فسوف يصل عدد السكان إلى ١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٩^(٨) . من هذا المنطلق نؤكد على أن اتجاه شباب العينة نحو القناعة بمفهوم الأسرة الصغيرة وإدراك مزاياه يحقق - بشكل جزئى - أهداف الاستراتيجية القومية للسكان ؛ وذلك لعدم اقتناعهم بوجود فرق مؤثر لإنجاب طفلين أو ثلاثة ، وعدم وضوح الرؤية للنتائج السلبية المترتبة على ذلك ، سواء على المجتمع أو الأفراد أنفسهم . لذا يتطلب الأمر مزيداً من الجهد لدعم الأفكار والاتجاهات الإيجابية لدى الشباب ، باعتبارهم الطريق لتحقيق الهدف القومى المتمثل فى طفلين لكل أسرة ، وذلك من خلال برامج التوعية والإرشاد لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة ذات طفلين ، بصرف النظر عن النوع ، وأهمية التخطيط الإيجابى بهدف الحد من الزيادة السكانية .

رابعاً: الزواج المبكر

يعتبر الزواج المبكر للأنثى من أهم العوامل التى تزيد من معدلات الخصوبة ، وتعوق انخفاض معدل المواليد والوصول للمستهدف بشكل أسرع . فالزواج المبكر قبل ١٦ سنة ممنوع قانوناً ؛ نظراً لما أوضحتها البحوث الطبية والنفسية من آثار ضارة للزواج المبكر لاسيما للإناث ، حيث تتعرض الزوجة (الطفلة) لمخاطر الحمل والإنجاب قبل سن العشرين ؛ مما يشكل خطراً على حياتها وحياتها طفلها ، خاصة تحت تأثير العادات والتقاليد التى تطالب بسرعة الإنجاب بمجرد الزواج ، هذا بالإضافة إلى أن هذه المرحلة العمرية لم يكتمل فيها النضج البدنى

والنفسى ، مما يزيد من صعوبة مهمة الزوجة فى تحمل أعباء الأسرة والحمل والولادة ورعاية الأبناء^(٩) . وبالرغم من هذه التحذيرات ، فإن الإحصاءات والبيانات تشير إلى أن هناك نسبة ١٤٪ من الإناث قد تزوجن قبل سن ١٦ سنة وفقاً لبيانات المسح الديموجرافى الصحى عام ٢٠٠٠ ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار انتشار عادة الزواج المبكر فى المناطق الريفية ، ولدى الشرائح الدنيا فى المجتمعات الحضرية ، حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل سن ١٦ سنة فى الحضر تمثل ٨١٪ وترتفع أكثر من الضعف فى المناطق الريفية ١٨٧٪ ، وربما تصل إلى ثلاثة أضعاف فى ريف الوجه القبلى^(١٠) .

نظراً لأهمية هذه القضية وتأثيرها على تزايد النمو السكانى وارتفاع معدلات المواليد ، باعتبار أن الزواج المبكر يزيد من احتمال ارتفاع معدل خصوبة المرأة خلال الفترة التى تكون فيها قادرة على الإنجاب . لذا حاولت الدراسة التعرف على رؤى الشباب المعاصر تجاه فكرة الزواج المبكر وأضراره ، ومدى المعرفة بالسن الرسمى للزواج المحدد من قبل الدولة ، ورأيهم فى سن الزواج المناسب للذكر والأنثى ومبررات اختيار هذا السن .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة لا يوافقون على زواج البنت قبل سن ١٦ سنة بنسبة ٩٥٨٪ . وقد تمثلت أسباب عدم الموافقة - من منظورهم- فى أن الفتاة فى هذا السن المبكرة تكون غير قادرة على تحمل مسئولية الزواج وتربية الأبناء ، وذكر هذا السبب بنسبة ٦٤٦٪ ، كما أشار ٤٨٨٪ إلى أن الفتاة فى هذه المرحلة العمرية تكون غير مكتملة النضج البدنى . كما ترى نسبة ٣٤٪ أن هناك أضراراً صحية قد تصيب الفتاة فى هذه السن الصغيرة ينشأ عنها مشاكل صحية تؤثر فى قدرتها الإنجابية مستقبلاً .

أما الفئة الضئيلة التي وافقت على زواج الفتاة في هذه السن المبكرة ، فقد تمثلت مبررات موافقتها في أن الزواج سترة للبنت (٦٥٧٪) ، ونسبة ١٥٧٪ أرجعت ذلك إلى أن الزواج المبكر يزيد من فرصة الإنجاب لارتفاع معدل الخصوبة للبنت في هذه السن . بينما رأت نسبة ١٧٢٪ (من عينة شباب الريف) أن زواج البنت في هذه السن المبكرة فرصة للتخلص من مسئوليتها ، وهذه النتيجة تشير إلى أن هناك بعض الأفكار البالية المستمدة من الموروث الثقافي تنظر للفتاة - خاصة في الريف - على أنها عبء قد يجلب العار لأهلها ؛ لذا يفضل التخلص من تحمل مسئوليتها بالزواج ؛ غير مدركين للمتاعب والمشاكل التي يمكن أن تنجم من جراء هذا الزواج المبكر (انظر الجداول ٢٠ و ٢١ و ٢٢) . وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت إليه الدراسة التي أجراها المركز الديموجرافي من أن نسبة صغيرة ٤٪ من إجمالي الشباب التي شملتهم العينة يؤيدون الزواج المبكر للإناث (أقل من ١٧ أو ١٨ سنة) ، وتصل نسبة التأييد أدها بين شباب الحضر وأعلاها بين شباب الريف ، وتمثلت أسباب هذا التأييد في أن "جواز البنت سترة" ، "وأن البنت مخلوقة للزواج" ^(١١) .

جدول (٢٠)

الرأى فى زواج البنات قبل سن ١٦ وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

الاستجابة	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أوافق	٥٨	٤٦	١٢	٣٠	٧٠	٤٢
لا أوافق	١٢١٦	٩٥	٣٩١	٩٧	١٦٠٧	٩٥
الإجمالى	١٢٧٤	١٠٠	٤٠٣	١٠٠	١٦٧٧	١٠٠

جدول (٢١)

أسباب عدم الموافقة على زواج البنت قبل سن ١٦ وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالي				الأسباب *	
ك	%	ك	%	ك	%
١٧٤	١٤ر٣	٦١	١٥ر٦	١٧٤	١٤ر٣
٤٣٣	٣٥ر٦	١١٣	٢٨ر٩	٤٣٣	٣٥ر٦
٧٨٣	٦٤ر٤	٢٥٥	٦٥ر٢	٧٨٣	٦٤ر٤
٥٧٩	٤٧ر٦	٢٠٥	٥٢ر٤	٥٧٩	٤٧ر٦
٧٩	٦ر٥	٢٤	٦ر١	٧٩	٦ر٥
٢٥	٢ر١	١٥	٣ر٨	٢٥	٢ر١
١٢١٦	-	٣٩١	-	١٢١٦	-

* توجد إمكانية لاختيار أكثر من بديل .

جدول (٢٢)

أسباب الموافقة على زواج البنت قبل سن ١٦ وفقاً لاختلاف البيئة السكنية (لعينة المحافظات)

الريف الحضر الإجمالي				الأسباب *	
ك	%	ك	%	ك	%
٢٩	٦٧ر٢	٧	٥٨ر٣	٢٩	٦٧ر٢
١٠	١٧ر٢	١	٨ر٣	١٠	١٧ر٢
٦	١٠ر٣	-	-	٦	١٠ر٣
٥	٨ر٦	١	٨ر٣	٥	٨ر٦
١٠	١٧ر٢	-	-	١٠	١٧ر٢
١	١ر٧	١	-	١	١ر٧
٢	٣ر٤	٤	٣٣ر٣	٢	٣ر٤
٥٨	-	١٢	-	٥٨	-

* توجد إمكانية لاختيار أكثر من بديل .

وبالنظر إلى هذه النتائج في ضوء الاختلافات النوعية والعمرية ، يتضح عدم وجود فروق ذات مغزى بين الذكور والإناث في رؤيتهم للزواج المبكر ، إذ إن هناك رفضاً بالاجماع لهذه الفكرة ، وكذلك على مستوى الفروق العمرية . كما لم تظهر اختلافات في ترتيب أولويات المبررات المطروحة لهذا الرفض (انظر الجداول ٢٣ - ٢٨ في الملحق) .

وإذا كانت الدولة قد حددت السن الرسمية للزواج بـ ١٨ سنة بالنسبة للذكور و ١٦ سنة بالنسبة للإناث* ، وعدم السماح لمن هم دون هذه السن بالزواج . فبسؤال المبحوثين عن مدى معرفتهم بالسن الرسمي للزواج المحدد من قبل الدولة ، تبين أن النسبة الغالبة ليس لديهم دراية أو معرفة بالسن القانونية للزواج ، إذ بلغت نسبتهم ٨٢٪ من إجمالي مفردات العينة . بينما بلغت نسبة من يعرفون أن السن القانونية تتراوح ما بين ١٨-٢٠ سنة بالنسبة للفتاة بلغت ١٢٦٪. أما بالنسبة لمن لديهم معرفة بالسن القانونية لزوج الذكور ١٨ سنة بلغت نسبتهم ٦٨٪.

وقد ذكرت نسبة ٥٨٪ أن السن القانونية لزوج الذكور تتراوح بين ٢٠-٢٤ سنة . تعبر هذه النتيجة عن تباينات في استجابات المبحوثين وعدم المعرفة الصحيحة حول السن القانونية للزواج بالنسبة للذكور والإناث ، مما يؤكد على قصور في برامج التوعية والإرشاد الموجه للشباب حول القضايا المرتبطة بالزواج والإنجاب ، أو ربما تكون نتيجة عدم اهتمام الشباب أنفسهم بمعرفة هذه المعلومة ؛ باعتبارها لاتعنيهم ، أو لم يتعرضوا لموقف يدفعهم للاهتمام بمعرفتها ، مما يدل على ضعف الثقافة القانونية - بصفة خاصة - لدى الشباب من الجنسين (انظر الجداول ٢٣ و ٢٤) .

* نود التنويه بأن هذا البحث تم إجراؤه قبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ المعدل لقانون الطفل رقم (١٢ لسنة ١٩٩٦) والذي أضاف مادة جديدة برقم (٢ مكرراً) تنص على أنه "لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثمانية عشر عاماً ميلادية كاملة" .

جدول (٢٣)

مدى معرفة المبحوثين بالسن القانونية لزواج الإناث

سن الزواج للإناث	ك	%
١٧ - ٢٠	٢١١	١٢ر٦
٢١ - ٢٥	٦١	٣ر٦
أكثر من ٢٥	٢٤	١ر٤
لا يعرف	١٣٧٧	٨٢ر١
غير مبين	٤	٠ر٤
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

جدول (٢٤)

مدى معرفة المبحوثين بالسن القانونية لزواج الذكور

سن الزواج للذكور	ك	%
١٨ سنة	١١٤	٦ر٨
١٩ - ٢٤	٩٧	٥ر٨
٢٥ - ٣٠	٥٧	٣ر٤
أكثر من ٣٠ سنة	٣	٠ر٢
لا يعرف	١٣٧٧	٨٢ر١
غير مبين	٢٩	١ر٧
الإجمالي	١٦٧٧	١٠٠

أما عن السن المثلى للزواج لكل من الإناث والذكور من منظور شباب العينة ، فقد تمثلت في أن أنسب سن لزواج الأنثى يتراوح ما بين ٢٠ - ٢٤ سنة لدى نسبة ٦٨٣٪ (على مستوى الريف والحضر) ، أما من يفضلون زواج الفتاة قبل سن ٢٠ سنة فقد بلغت نسبتهم ٢١٢٪ على مستوى عينة الريف مقابل ١١٩٪ لعينة الحضر .

أما فيما يتعلق بأنسب سن لزواج الذكور ، فتشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة (على مستوى ريف وحضر المحافظات) يرون أن السن المناسبة تتراوح ما بين (٢٥- إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ٥٦٤٪. يلي ذلك من يفضلون زواج الذكور في سن ٣٠ سنة فأكثر بنسبة ٢٢٠٪ (على مستوى إجمالي ريف وحضر) . في مقابل ذلك نجد نسبة قليلة يفضلون زواج الذكور في بداية العشرينيات ١٥٤٪ على مستوى عينة الحضر ، بينما ترتفع قليلاً لعينة شباب الريف لتصل إلى ٢١٣٪. (انظر الجدولين رقمي ٢٥ و ٢٦) .

وفي إطار هذه المتغير- السن المثلى للزواج - تشير إحدى الدراسات التي أجريت على المجتمع السوري إلى أن السن المفضلة لتزويج الأبناء الذكور من منظور الشباب والآباء هو أقل من ٢٦ سنة على مستوى الريف ، أما الحضر فالسن المفضلة بعد ٢٦ سنة . أما السن المفضلة لتزويج الإناث على مستوى الريف والحضر في الفئة العمرية ١٦-٢٠ سنة (١٢) .

جدول (٢٥)

الرأى فى أفضل سن للزواج (للزوجة) وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالى						السن
ك		%		ك		
ك	%	ك	%	ك	%	
٣١٨	١٩.٠	٤٨	١١.٩	٢١٢	٢٧.٠	أقل من ٢٠
١١٤٥	٦٨.٣	٢٧٩	٦٩.٢	٨٦٦	٦٨.٠	- ٢٠
٢٠.٥	١٢.٢	٧٦	١٨.٩	١٠.١	١٢.٩	- ٢٥
٩	٥.٠	-	-	٩	٧.٠	٣٠ فأكثر
١٦٧٧	١٠٠.٠	٤٠٣	١٠٠.٠	١٢٧٤	١٠٠.٠	الإجمالى

جدول (٢٦)

الرأى فى أفضل سن للزواج (للزوج) وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالى						السن
ك		%		ك		
ك	%	ك	%	ك	%	
٢٠	١.٢	٤	١.٠	١٦	١.٣	أقل من ٢٠
٣٣٣	١٩.٩	٦٢	١٥.٤	٢٧١	٢١.٣	- ٢٠
٩٤٦	٥٦.٤	٢٣٣	٥٧.٨	٧١٣	٥٦.٠	- ٢٥
٣٧٨	٢٢.٥	١٠.٤	٢.٥	٢٧٤	٢١.٥	٣٠ فأكثر
١٦٧٧	١٠٠.٠	٤٠٣	١٠٠.٠	١٢٧٤	١٠٠.٠	الإجمالى

لقد استعرضنا فى السطور السابقة السن المثلى للزواج من منظور أفراد العينة ، ولكن هل يتفق والسن الفعلى للزواج لأفراد العينة من المتزوجين أو ممن سبق لهم الزواج ، أم أنها رؤية لما يجب أن يكون عليه العمر عند الزواج .

تشير النتائج إلى أن النسبة الغالبة من أفراد العينة لشباب الريف (المتزوجين ومن سبق لهم الزواج) تزوجوا فى الفئة العمرية من (١٥ - أقل من ٢٠ سنة) ٤٦,٣٪ مقابل ٢٩,٣٪ لشباب عينة الحضر ، أما المتزوجون فى الفئة العمرية (٢٠- أقل من ٢٥ سنة) فتبلغ نسبتهم ٤٧٪ لعينة شباب الحضر ، مقابل ٣٧,١٪ لعينة شباب الريف ، ونسبة من تزوجوا فى الفئة العمرية ٢٥- أقل من ٣٠ سنة ١٣,٧٪ على مستوى الريف والحضر .

وبالنظر إلى معدلات العمر عند الزواج لدى المبحوثين ، تبين أن شباب الريف يقبلون على الزواج فى سن مبكرة ، نظراً للتقاليد والعادات المتوارثة التى تدفع بزواج الشباب (ذكور ، إناث) فى سن مبكرة لحمايتهم ، وباعتبارها رمزاً للرجولة وتحمل المسئولية بالنسبة للرجل . وهذا الأمر يؤكد ضرورة الاهتمام بمزيد من التوعية للقضاء على الأفكار المتوارثة حول الزواج المبكر ؛ لما له من تأثير على امتداد فترة الخصوبة بالنسبة للإناث على وجه الخصوص (انظر الجدول ٢٧) .

جدول (٢٧)
عمر المبحوث عند الزواج وفقاً لاختلافات البيئة السكنية

العمر	الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٥	٢١	٢٥	٢	٠.٩	٢٣	٢٣
١٥ -	٣٨٤	٤٦٣	٦٣	٢٩٣	٤٤٧	٤٢٨
٢٠ -	٣٠٨	٣٧١	١٠١	٤٧٠	٤٠٩	٣٩١
٢٥ -	١٠٦	١٢٨	٣٧	١٧٢	١٤٣	١٣٧
٣٠ - ٣٥	١١	١٣	١٢	٥٦	٢٣	٢٣
الإجمالي	٨٣٠	١٠٠	٢١٥	١٠٠	١٠٤٥	١٠٠

ولقد تباينت آراء المبحوثين حول مدى ملائمة السن التي تزوجوا فيه . حيث يرى من تزوجوا قبل سن العشرين أن هذا الزواج كان مبكراً بسبب عدم قدرتهم على تحمل مسئولية الزواج والأسرة في هذه السن ، وقد بلغت نسبة من ذكروا هذا السبب ٦٢.٥% على مستوى الحضر تقابلها نسبة ٥١.٩% على مستوى عينة شباب الريف . بينما ذكرت نسبة ٣٦.٦% (على مستوى عينة شباب الريف والحضر) أن هذا الزواج كان بدافع من الأسرة وإصرارها على إتمام الزواج في هذه السن المبكرة . (انظر الجدول ٢٨) .

جدول (٢٩)

رأى المبحوثين في أسباب اعتبار سن زواجهم مناسباً وفقاً لاختلافات البيئة السكنية

الأسباب *					
الريف الحضر الإجمالي					
	ك	%	ك	%	
للقدره على تربية الأبناء	١٧٨	٢٩٦	٣٧	٢١٥	٢٧٨
لتحمل المسئولية والاستقرار	٣٢٥	٥٤١	٩٤	٥٤٧	٥٤٢
حماية النفس من الأخطاء	٣٤	٥٧	٥	٢٩	٥٠
لأنه سن النضج	١٧٢	٢٨٦	٥٨	٣٣٧	٢٩٨
لأنها مرحلة التعليم	٤٤	٧٣	٢٠	١١٦	٨٣
علشان الظروف المعيشية	٣٤	٥٧	١٢	٧٠	٦٠
للمتعة بالحياة بدري	٣٥	٥٨	٧	٤١	٤٤
علشان أكون كونت نفسى	٢٦	٤٣	٨	٤٧	٤٤
أخـــــــرى	٢٣	٣٨	٨	٤٧	٤٠
عدد المستجيبين	٦٠١	-	١٧٢	-	٧٧٣

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما النسبة - وإن كانت ضئيلة - التي تزوجت في الفئة العمرية بعد سن ٢٥ سنة ، فيرون أن زواجهم كان متأخراً ، وكان من الأفضل أن يتم في مرحلة عمرية أقل . فقد ذكر أكثر من نصف العينة بقليل ٦١.٠٪ أنه من الأفضل أن يتم زواجهم في مرحلة عمرية أقل ؛ حتى يكون الإنجاب في سن مبكرة ، ويمكن تربية الأبناء قبل التقدم في العمر (انظر جدول ٣٠) .

جدول (٣٠)

رأى المبحوثين فى أسباب اعتبار سن زواجهم متأخراً وفقاً لاختلافات البيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالى							
الأسباب *							
ك		%		ك		%	
٢٩	٦٠ر٤	٧	٦٣ر٦	٣٦	٦١ر٠	١٦	٣٣ر٣
٦	١٢ر٥	٢	١٨ر٢	٨	١٣ر٦	٤٨	٤٨
-	-	١١	-	٥٩	-	-	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

ولم تظهر النتائج اختلافات فى آراء المبحوثين وفقاً لاختلافاتهم النوعية والعمرية والتعليمية ، سواء على مستوى الريف أو الحضر .

خامساً: الموقف من الفحص الطبى قبل الزواج

يعد الفحص الطبى قبل الزواج من خدمات الصحة الإنجابية التى تقدمها وزارة الصحة والسكان للمقبلين على الزواج ، ضمن برامج الوقاية التى تضمن سرعة اكتشاف الأمراض واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أى مشاكل صحية يمكن أن تؤثر فى إنجاب أطفال أصحاء .

إلا أن هناك اعتقاداً خاطئاً تجاه فكرة الفحص الطبى سائداً بين فئات المجتمع ، وهو عدم أهمية اتخاذ هذه الخطوة إلا فى حالة زواج الأقارب تحسباً لإصابة الأبناء بالأمراض الوراثية ، أو أنه لا فائدة من هذا الفحص إلا فى اكتشاف حالات العقم . بالرغم من أن المعروف طبياً أن كثيراً من حالات العقم لا يمكن اكتشافها قبل الزواج . وتؤكد الآراء الطبية أهمية إجراء الفحص الطبى

قبل الزواج لكل المقبلين على الزواج ، سواء من الأقارب أو غيرهم ؛ لكي يطمئن راغبو الزواج على صحتهم الإنجابية ، إذ يفيد الفحص فى اكتشاف الأمراض الوراثية التى يمكن أن يصاب بها الأبناء فى حالة وجود تاريخ لهذه الأمراض فى الأسرة ، وكذلك الكشف عن الأمراض المزمنة المعدية وغير المعدية ، حيث إن اكتشاف هذه الأمراض يساعد على سرعة علاجها وحماية الطرف الآخر من الإصابة بها ، وتجنب تأثيرها على الأبناء^(١٣) .

يتضح مما سبق أهمية إجراء الفحص الطبى قبل الزواج ؛ لتجنب أى مشاكل صحية مستقبلية لأى من الطرفين (الزوجين) ، أو التأثير على إنجاب أطفال غير أصحاء . لذا حاولت الدراسة الكشف عن رؤية الشباب من أفراد العينة باختلافاتهم البيئية نحو فكرة الفحص الطبى ومدى القناعة بإجرائها مستقبلاً عند الإقدام على الزواج وأهميته من منظورهم .

تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة ٧٤٩٪ من أفراد العينة على مستوى الريف والحضر موافقون على فكرة إجراء الفحص الطبى قبل الزواج ، ويؤكد هذا على عدم وجود فروق فى رأى شباب الريف والحضر تجاه هذه الفكرة والقناعة بها . بينما نسبة ضعيفة للغاية لاتوافق على إجراء مثل هذا التدبير الوقائى (١٤٧٪) (انظر الجدول ٣١) .

جدول (٣١)

الرأى فى فكرة الفحص الطبى قبل الزواج وفقاً للاختلافات البيئية

الريف الحضر الإجمالى		الريف الحضر الإجمالى		الاستجابة	
ك	%	ك	%	ك	%
٧٤٩	١٢٥٦	٧٥٤	٣٠٤	٧٤٧	٩٥٢
١٤٧	٢٤٧	١٧١	٦٩	١٤٠	١٧٨
١٠٤	١٧٤	٧٤	٣٠	١١٣	١٤٤
١٠٠	١٦٧٧	١٠٠	٤٠٣	١٠٠	١٢٧٤

وقد تعددت أسباب التأييد لفكرة الفحص الطبى قبل الزواج ، إذ أشار ٤٣١٪ من أفراد العينة إلى أن هذا الفحص يفيد فى تجنب المشاكل بين الزوجين مستقبلاً . بينما ٤١٨٪ مؤيدون لفكرة الفحص الطبى وفائدته فى العلاج المبكر للأمراض التى من الممكن أن تسبب مشاكل بعد الزواج . وهناك نسبة ٢٤٦٪ من أفراد العينة - على مستوى الريف والحضر- ترى ضرورة إجراء هذا الفحص لأهمية الوضوح والصراحة بين الزوجين . وتذهب نسبة بسيطة (١٩٥٪) إلى أنه يمكن الاعتماد على الفحص الطبى فى معرفة قدرة كلا الطرفين على الإنجاب ، وإن كان الرأى الطبى يؤكد أن معظم حالات العقم لاكتشف بهذا النوع من الفحص الطبى قبل الزواج ، وإنما تتطلب فحوصات أكثر تطوراً (انظر الجدول ٣٢) .

جدول (٣٢)

أسباب الموافقة على فكرة الفحص الطبى قبل الزواج وفقاً لاختلافات البيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالى						الأسباب *
ك		%		ك		
%		%		%		
٢٤٦	٣٠٩	١٨٤	٥٦	٢٦٦	٢٥٣	للوضوح والصراحة بين الزوجين
٤٣١	٥٤١	٤٥٤	١٣٨	٤٢٣	٤٠٣	منعاً للمشاكل بين الزوجين
١٩٥	٢٤٥	١٨٤	٥٦	١٩٩	١٨٩	معرفة قدرة كل طرف على الإنجاب
٤١٨	٥٢٥	٤٢٤	١٢٩	٤١٦	٣٩٦	العلاج المبكر للأمراض التى يمكن تسبب مشاكل بعد الزواج
٢٤	٣٠	٣٦	١١	٢٠	١٩	أخـ
-	١٢٥٦	-	٣٠٤	-	٩٥٢	عدد المستجيبين

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما غالبية المعارضين لفكرة إجراء مثل هذا الفحص قبل الزواج ، فقد أرجعوا ذلك إلى عدم اقتناعهم بالفكرة وجدواها ٥٩١٪ من هذه الفئة على مستوى الريف والحضر ، أو خوفاً من عدم إتمام الزواج ووقوع المشاكل بين الطرفين بنسبة ٢٥٩٪ من إجمالى فئة المعارضين ، وإن كانت ترتفع بين أفراد عينة الحضر ٣٠٤٪ مقابل ٢٤٢٪ لأفراد عينة الريف . وأشارت نسبة ضئيلة بلغت ٨٩٪ إلى أن هذا الفحص ضرورى فى حالات زواج الأقارب فقط (انظر الجدول رقم ٣٣) .

جدول (٣٣)

أسباب عدم الموافقة على فكرة الفحص الطبي قبل الزواج وفقاً لاختلافات البيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالي						الأسباب *
ك	%	ك	%	ك	%	
٢٥٩	٦٤	٣٠٤	٢١	٢٤٢	٤٣	خوفاً من عدم إتمام الزواج
٨٩	٢٢	٧٢	٥	٩٦	١٧	الفحص مطلوب في حالة زواج الأقارب فقط
٥٩١	١٤٦	٥٥١	٣٨	٦٠٧	١٠٨	عدم الاقتناع بفكرة الفحص الطبي
١٤٢	٣٥	٢٠٣	١٤	١١٨	٢١	أخـــــرى
-	٢٤٧	-	٦٩	-	١٧٨	عدد المستجيبين

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وفيما يتعلق بمصادر معرفة المبحوثين بفكرة الفحص الطبي قبل الزواج ، فتشير نتائج الدراسة - على مستوى الاختلافات البيئية السكنية - أن التليفزيون هو المصدر الرئيسى للمعرفة بنسبة ٨٨.٩٪ ، يليه السماع من الأقارب بنسبة ١١.٩٪ . أما من وصلت إليهم الفكرة عن طريق مراكز تنظيم الأسرة أو الرائدة الريفية فلا تتعدى نسبتهم ٨.٨٪ ، و ٠.٥٪ على التوالي (على مستوى إجمالى العينة ريف وحضر) . (انظر الجدول ٣٤) .

جدول (٣٤)

مصادر معرفة فكرة الفحص الطبى قبل الزواج وفقاً لاختلاف البيئة السكنية

المصادر *	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
التليفزيون	١٠٠٢	٨٨٧	٣٣٤	٨٩٥	١٣٣٦	٨٨٩
الصحف	١٠٦	٩٤	٤٢	١١٣	١٤٨	٩٨
الكتب الثقافية	٢٨	٢٥	١٠	٢٧	٣٨	٢٥
مراكز تنظيم الأسرة	١١٢	٩٩	٢١	٥٦	١٣٣	٨٨
المنذوات	١٨	١٦	٥	١٣	٢٣	١٥
الرائدات الريفيات	٧	٦	-	-	٧	٥
الأقارب	١٢١	١٠٧	٥٠	١٣٤	١٧١	١١٤
الزائرات الصحيات	٢٤	٢١	٤	١١	٢٨	١٩
أخى	٣٨	٣٤	١٢	٣٢	٥٠	٣٣
عدد المستجيبين	١١٣٠	-	٣٧٣	-	١٥٠٣	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وبالنظر إلى هذه النتائج فى ضوء الاختلافات الديموجرافية (النوعية والعمرية) فلم تظهر فروق واضحة بين الذكور والإناث باختلافاتهم العمرية فى اتجاههم نحو فكرة الفحص الطبى وأسباب تأييد هذه الفكرة .
(انظر الجداول من ٢٩ إلى ٣٢ فى الملحق) .

والتساؤل الذى يثار فى هذا المجال هو ما مدى الاتساق بين اتجاهات الفرد وبين سلوكه الفعلى المعبر عن هذه الاتجاهات ؟ ، فمن المؤكد أن الاتجاه يتضمن مكونين أساسيين هما : المكون المعرفى الذى يشير إلى أفكار ومعتقدات الفرد عن موضوع الاتجاه ، والمكون السلوكى الذى يشير إلى ميل الشخص أو استعدادة للاستجابة نحو موضوع الاتجاه ، أى نواياه ومقاصده السلوكية أو مايقدر الفرد أنه سوف يفعله أو يقوم به نحو موضوع الاتجاه^(١٤) . ويعنى هذا أن سلوك الفرد نحو موضوع ما ليس محكوماً باتجاهاته إزاء هذا الموضوع فقط ، بل محكوم باعتبارات الموقف والسياق الاجتماعى الذى يوجد فيه الفرد ؛ ولذا حاولت الدراسة الكشف عن مدى الاتساق بين اتجاهات الشباب - سواء المتزوجون أو غير المتزوجين - نحو موضوع الفحص الطبى قبل الزواج ، وبين سلوكهم الفعلى تجاه موضوع الاتجاه . فبسؤال المتزوجين عن قيامهم بالفحص الطبى قبل الزواج تبين أن ٩٤٣٪ لم يقوموا بالفحص الطبى قبل الزواج ؛ وذلك يرجع لعدم معرفتهم بأى معلومات عن خدمة الفحص الطبى التى تقدمها مراكز تنظيم الأسرة ضمن خدمات الصحة الإنجابية لوزارة الصحة وقت إتمام زواجهم بنسبة ٦٠٧٪ ، بينما نسبة ٢٥٪ أرجعوا السبب لعدم أهمية الفحص الطبى قبل الزواج ، وكانت نسبة عدم المعرفة بين شباب عينة الريف أعلى من شباب عينة الحضر (٦٣٩٪ للريف مقابل ٤٨١٪ للحضر) . والنتيجة التى تلفت الانتباه أن نسبة ٣٢٪ من شباب الحضر يرون أن الفحص الطبى لافائدة من إجراءاته مقابل ٢٣١٪ للريف ، بالرغم من أن المتوقع أن يكون شباب الحضر أكثر عرضة للتوعية بأهمية إجراء مثل هذا الفحص من خلال مصادر

المعرفة المختلفة (انظر الجدولين ٣٥ و ٣٦) ؛ مما يدل على القصور فى نشر المعلومات حول الصحة الإنجابية والخدمات المقدمة من وزارة الصحة فى مراكز تنظيم الأسرة بالحضر ، أو من خلال مناهج التربية السكانية المقررة على الطلاب فى المراحل التعليمية ، وضعف الدور الإعلامى لرفع التوعية لدى الشباب تجاه هذه الموضوعات التى ترتبط بخدمات الصحة الإنجابية عامة .

جدول (٣٥)

مدى قيام المبحوث بالفحص الطبى قبل الزواج

الاستجابة	ك	%
نعم	٥٣	٥٧
لا	٨٧٧	٩٤٣
الإجمالى	٩٣٠	١٠٠

جدول (٣٦)

أسباب عدم الفحص الطبى قبل الزواج وفقاً لاختلاف البيئة السكنية لأفراد العينة (المحافظات)

الأسباب *	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
لم أكن أعرف عنه شئ	٦٣٩	٨٧	٤٨١	٥٣٢	٦٠٧	٤٤٥
كان ممكن يعطل الزواج	٣٦	١٤	٧٧	٥٠	٥٧	٣٦
ملوش داعى	٢٣١	٥٨	٣٢٠	٢١٩	٢٥٠	١٦١
أخـــــرى	١٠٩	٣٠	١٦٦	١٠٦	١٢١	٧٦
عدد المستجيبين	٦٩٦	١٨١	٨٧٧	-	-	٦٩٦

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما بسؤال غير المتزوجين ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي ثلثي العينة (٦٣٫٩٪) لديهم رغبة فى إجراء مثل هذا الفحص (على مستوى إجمالى العينة ريف - حضر) ، بينما أشارت نسبة ٢٤٫٤٪ إلى عدم الرغبة فى إجراء هذا الفحص مستقبلاً (انظر الجدول ٣٧) .

جدول (٣٧)

النية فى الفحص الطبى قبل الزواج وفقاً لاختلاف البيئة السكنية لأفراد العينة

الاستجابة	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أنوى القيام بالفحص	٢٨٦	٦٤٫٤	١١٨	٦٢٫٨	٤٠٤	٦٣٫٩
لا أنوى القيام بالفحص	١٠٥	٢٣٫٦	٤٩	٢٦٫١	١٥٤	٢٤٫٤
حسب رغبة الطرف الآخر	٤٣	٩٫٧	١٩	١٠٫١	٦٢	٩٫٨
أخـري	١٠	٢٫٣	٢	١٫١	١٢	١٫٩
الإجمالى	٤٤٤	١٠٠٫٠	١٨٨	١٠٠٫٠	٦٣٢	١٠٠٫٠

الخلاصة

فى إطار ، سعى البحث الحالى إلى التعرف على الاتجاهات والرؤى السائدة بين الشباب من الجنسين نحو المفاهيم والمعتقدات الخاصة بالزواج المبكر ، وتفضيلات الإنجاب ، ومفهوم الأسرة الصغيرة ، ومدى الإقبال على فكرة الفحص الطبى . وقد خلصت نتائج هذا الفصل إلى أن هناك شبه إجماع لدى الشباب - باختلاف الخصائص البيئية والنوعية والعمرية - على رفض فكرة الزواج المبكر لما له من أضرار نفسية وصحية واجتماعية على الأسرة والأم . وقد أكد أفراد العينة على أن السن المثلى للزواج هى ما بين عشرين وخمسة عشرين عاماً للإناث ، مقابل خمسة وعشرين إلى ثلاثين عاماً للذكور . أما فيما يتعلق بالعدد الأمثل للأبناء ، فكان التفضيل ما بين طفلين وثلاثة أطفال على أكثر تقدير ، إلا أن هذا الاتجاه لا يتفق والخطة القومية للسكان التى تسعى إلى نشر الاتجاه نحو إنجاب طفلين على الأكثر حتى نستطيع أن نصل إلى معدل الإنجاب الذى يحد من الزيادة السكانية عام ٢٠١٧ . لم تظهر النتائج اتجاهاً واضحاً لدى أفراد العينة - باختلاف خصائصهم البيئية والعمرية والنوعية والتعليمية - لتفضيل إنجاب الذكور ، مما يعنى أن هناك اتجاهاً إيجابياً لدى الشباب نحو ثقافة المساواة بين الجنسين . أما فيما يتعلق بمدى المعرفة بالسن الرسمية للزواج المحددة من قبل الدولة فاتضح ضالة المعرفة لأفراد العينة بتحديد سن رسمية لزوج الذكور والإناث ؛ مما يؤكد على ضرورة تقديم برامج مكثفة للتوعية والإرشاد بالقضايا المرتبطة بالزواج والإنجاب للشباب فى كافة القضايا ؛

للوصول إلى الاستفادة العظمى من هذه البرامج ؛ لتغيير فكر واتجاهات الشباب نحو الممارسات المرتبطة بالزواج .
وبالنسبة لفكرة الفحص الطبى قبل الزواج ، فقد أوضحت نتائج الدراسة اتجاها إيجابيا نسبيا لدى الشباب من الجنسين - باختلاف خصائصهم البيئية والعمرية والنوعية - لتأييد فكرة إجراء هذا الفحص ، ولكنها تحتاج لمزيد من التدعيم من أجل مزيد من الاستجابة لها .

المراجع

- ١ - مجلس الشورى : المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، التقرير النهائى للجنة الصحة والسكان والبيئة ، مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الثالث والعشرون ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ص ٤١ ، ٤٢ .
- ٢ - المرجع السابق ، ص ٤٢ .
- ٣ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ماذا لو اكتفت الأسرة المصرية بطفلين : تقارير معلوماتية، تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، السنة الأولى ، عدد (١٠) ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ٥ .
- ٤ - المرجع السابق ، ص ٦ .
- ٥ - عثمان ، ماجد ، طفلين لكل أسرة : فرصة حياة أفضل ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، يونيو ٢٠٠٨ ، ص ٣ .
- ٦ - المرجع السابق .
- ٧ - عبدالتواب ، نهلة ، نظرة متمعقة على أسباب تباطؤ الانخفاض فى معدلات الخصوبة فى مصر ، مجلس السكان الدولى ، ٢٠٠٤ ، فى مجلد المؤتمر القومى للسكان ٩ - ١٠ يونيو ٢٠٠٨ ، المجلس القومى للسكان ، ص ٦ .
- ٨ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ماذا لو اكتفت الأسرة المصرية بطفلين ، مرجع سابق ، ص ٣ .

- ٩ - شكرى ، علياء ، قضايا المرأة بين التراث والواقع ، دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى ، تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى ، الكتاب الثالث عشر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٦ .
- ١٠ - مخلوف ، هشام ؛ الشيشينى ، عزت ، السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، الواقع المصرى ، جمعية الديموجرافيين الاجتماعيين (ايدا) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٥ .
- ١١ - وزارة التخطيط والتنمية المحلية ، تقرير حالة السكان فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠ .
- ١٢ - حمد ، إسعاف ؛ الشيخ أبو على ، عصام ، المحددات الاجتماعية والثقافية للتمييز بين الذكور والإناث وعلاقتها بالسلوك الإنجابى ، القاهرة ، مؤتمر السكان الإقليمى العربى ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٧٦ - ٢٩١ .
- ١٣ - وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات ، مركز الإعلام والتعليم والاتصال ، الصحة الإنجابية ، س . ج ، ص ص ٦ - ٨ .

١٤ - Olson, J. M & Zanna, M.P. Attitudes and beliefs, In. Baron, R.M. Graziano, W.G., & Stanger, C. Social Psychology, Holt, Rinehart & winston, 1991, p. 196.

الفصل الرابع

الموروث الثقافي وقضية السكان *

مقدمة

تعد التنمية - فى أساسها - تغييراً وتغييراً ثقافياً ؛ ولذلك فإن العمل الواعى من أجل إحداث تغيير ثقافى فى مواجهة المشكلة السكانية يشكل أولوية حيوية لتحقيق التنمية البشرية المتوازنة . وبشكل عام ، فإن المشكلة السكانية فى جوهرها ثقافة ، فقرارات الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة لا يجب أن ينظر إليها كقرارات فردية معزولة عن الإطار الثقافى والاجتماعى والعادات والتقاليد التى يعيش فيها الزوجان ، ويمارسان فيه سلوكهما الإيجابى ؛ ولذلك فإن أى برنامج لايضع فى عين الاعتبار هذا الإطار الثقافى والاجتماعى الذى يعيش فيه الأفراد لن ينجح" ^(١) . فتنظيم الأسرة لايتعلق فقط بالأساليب الإجرائية ، ولكن أيضاً بالقيم الثقافية التى يعتنقها الفرد عند اتخاذ أى قرار خاص بالسلوك الإيجابى ^(٢) .

ويعنى هذا أن العوامل الثقافية تلعب دوراً كبيراً فى الحد من - أو زيادة - المشكلة السكانية ، وسنحاول فى إطار هذا الفصل التركيز على قضية تنظيم

* قام بكتابة هذا الفصل الدكتور أحمد عبدالموجود ، خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأسرة كآلية أساسية للحد من المشكلة السكانية ، من خلال رصد موقف الشباب من هذه القضية بأبعادها المختلفة ، ومفهومه عنها ، باعتبارهم القوة الإنجابية الأساسية فى المجتمع ، وتلعب القيم التى يعتنقونها دوراً هاماً فى استجاباتهم نحو تنظيم الأسرة ، والإنجاب من عدمه . ولذا يهدف هذا الفصل إلى الكشف عن البناء المعرفى والقيمى للشباب من خلال التعرف على موقفهم من بعض الأفكار والأمثال ذات الصلة بتنظيم الأسرة ، وقيمة الذكر والأنثى ، ومكانة ودور المرأة فى الأسرة والمجتمع ، وكثرة الإنجاب ، وغيرها من القضايا .

أولاً: تنظيم الأسرة بين الوعى بالمفهوم والممارسة

١- الوعى بالمفهوم

أوضحت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة بنسبة ٩٦,٢٪ على معرفة بتنظيم الأسرة ، بغض النظر عن المقصود بذلك ، بينما بلغت نسبة من لم يسمعوا عن تنظيم الأسرة من قبل ٣,٨٪ فقط على مستوى إجمالى عينة الدراسة . وتمثلت أهم مصادر هذه المعرفة فى جهاز التليفزيون بنسبة ٨٨,١٪ ، وهو مايتفق مع إحدى الدراسات التى أشارت إلى التليفزيون كمصدر رئيسى أساسى للمعرفة فى الحضر بنسبة ٧٩,٧٪ ، وفى الريف بنسبة ٧١,١٪^(٣)، ويرجع ذلك للبرامج العديدة وال فقرات المختلفة التى تتناول هذه القضية بشكل دائم ، وإن كان ذلك يمثل نجاحاً فى مجال التعريف بالمشكلة ، ويأتى بعد ذلك - وبفارق كبير - الوحدة الصحية بنسبة ٢٧٪ لإجمالى العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الريف لتبلغ ٣١,٢٪ ، حيث الاعتماد المتزايد على الوحدات الصحية عنه فى الحضر .

ويلى الوحدة الصحية كل من الراديو والأقارب بنسبة ١٠.٦٪ ، ١٠٪ على التوالى ، ثم باقى المصادر بنسب أقل كما هو موضح بالجدول رقم (١) . ومن الملاحظ أن من تعرفوا على تنظيم الأسرة من خلال الرائدة الريفية أو الزائرة الصحية بلغت نسبتهم ٤٠٪ فقط أغلبهم بالريف ، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً عند النظر إليها فى ضوء الدور المطلوب من هذه الرائدة أو الزائرة ، مما يعكس قصوراً فى القيام بهذا الدور .

جدول (١)

مصدر المعرفة بتنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

المصدر *	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
التليفزيون	١١١١	٨٧.٢	٣٦٧	٩١.١	١٤٧٨	٨٨.١
الراديو	١٣٠	١٠.٢	٤٧	١١.٧	١٧٧	١٠.٦
الوحدة الصحية	٣٩٨	٣١.٢	٥٥	١٣.٦	٤٥٣	٢٧.٠
الجيران	٩٩	٧.٨	٤١	١٠.٢	١٤٠	٨.٣
الأقارب	١٢١	٩.٥	٤٦	١١.٤	١٦٧	١٠.٠
الجرائد	٤٥	٣.٥	١٦	٤.٠	٦١	٣.٦
دور العبادة	١٩	١.٥	٦	١.٥	٢٥	١.٥
النسوة	٤٩	٣.٨	٣	٠.٧	٥٢	٣.١
الرائدة الريفية أو الزائرة الصحية	٧٠	٥.٥	٥	١.٢	٧٥	٤.٥
لم يسمع عنه	٤٣	٣.٤	٢٠	٥.٠	٦٣	٣.٨
أخرى	٢٠	١.٦	٦	١.٥	٢٦	١.٦
عدد المستجيبين	١٢٧٤	-	٤٠٣	-	١٦٧٧	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما عن المقصود بتنظيم الأسرة ، فقد أشار أكثر من نصف العينة إلى أنه يعنى "تحديد عدد الأولاد" وذلك بنسبة ٥٧٧٪ لإجمالى العينة ، وبنفس النسبة تقريبا على مستوى الريف والحضر ، أما من يرون أن تنظيم الأسرة يعنى "التنظيم بين فترات الحمل" فقد بلغت نسبتهم ٤٧٩٪ لإجمالى العينة ، وتعكس هذه النسب وعباً من أفراد العينة ببرنامج تنظيم الأسرة ، وهو ما سنحاول رصده من خلال التعرف على أسباب الفجوة ما بين الأفكار والسلوكيات الواقعية فى إطار هذا الفصل ، وقد أشارت نسبة ٨١٪ إلى أن تنظيم الأسرة يعنى أن يكون لدى الأسرة طفلين فقط ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٢) ، ولا تعكس هذه البنود اختلافات فيما يتعلق بإدراكهم لفلسفة برامج تنظيم الأسرة بقدر ما تعكس مدى استيعاب أفراد العينة للمعلومات المقدمة حوله ، وإن كان ذلك يؤثر - بلاشك - فى استجاباتهم نحو البرنامج .

جدول (٢)

مفهوم تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

المفهوم*	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحديد عدد الأولاد	٧٣٢	٥٧٥	٢٣٦	٥٨٦	٩٦٨	٥٧٧
التنظيم بين فترات الحمل	٦١٧	٤٨٤	١٨٦	٤٦٢	٨٠٣	٤٧٩
الواحد يكون عنده طفلين بس	٩٧	٧٦	٣٨	٩٤	١٣٥	٨١
أخـرى	٢٧	٢١	١٣	٣٢	٤٠	٢٤
عدد المستجيبين	١٢٧٤	-	٤٠٣	-	١٦٧٧	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

٢- الموقف النظري من تنظيم الأسرة

أشرنا فيما سبق إلى مدى وعى أفراد العينة بتنظيم الأسرة ، ولكن هل ينعكس هذا الوعي فى السلوك الفعلى لهم ؟ وفى هذا الصدد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٩٦٫٧٪ من إجمالى العينة توافق على تنظيم الأسرة ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٣) ، وهى نفس النسبة تقريبا التى سمعت من قبل عن تنظيم الأسرة ، كما أنها تتفق مع الدراسة التى أجريت حول المعرفة والاتجاهات والسلوك لدى الشباب نحو الصحة الإنجابية^(٤) .

جدول (٣)

مدى الموافقة على تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالى		الاستجابة	
ك	٪	ك	٪	ك	٪		
١٢٣٥	٩٦٫٩	٣٨٧	٩٦٫٠	١٦٢٢	٩٦٫٧	نعم	
٣٩	٣٫١	١٦	٤٫٠	٥٥	٣٫٣	لا	
الإجمالى ١٢٧٤		١٠٠٫٠		١٦٧٧		١٠٠٫٠	

وقد تركزت أسباب الموافقة على تنظيم الأسرة فى سببين أساسيين هما :
"القدرة على توفير الرعاية الكاملة للأبناء" ، و"الاهتمام بصحة الأم" بنسبة ٥١٫٤٪ و ٤٧٪ على التوالى .

ويأتى بعد ذلك الموافقة على التنظيم تحت ضغط وطأة الظروف المعيشية بنسبة ٢٨٥٪ ، ويؤكد ذلك على دور العوامل الاقتصادية فى التأثير على الاتجاه نحو تنظيم الأسرة ، انظر الجدول رقم (٤) .

جدول (٤)

أسباب الموافقة على تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *		الريف		الحضر		الإجمالى	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
للاهتمام بصحة الأم	٥٩٥	٤٨٢	١٦٧	٤٣٢	٧٦٢	٤٧٠	٤٧٠
للتقليل من الزيادة السكانية	١٨٢	١٤٧	٦٢	١٦٠	٢٤٤	١٥٠	١٥٠
للقدرة على توفير الرعاية الكاملة للأبناء	٦٣٥	٥١٤	١٩٩	٥١٤	٨٣٤	٥١٤	٥١٤
علشان تبقى فيه فترة بين كل حمل والتانى	١٦٣	١٣٢	٤٧	١٢٠	٢١٠	١٢٩	١٢٩
الظروف المعيشية تجبرنى على قبوله	٣٤٩	٢٨٣	١١٤	٢٩٥	٤٦٣	٢٨٥	٢٨٥
أخـــــرى	٩	٧	٤	١٠	١٣	٨	٨
عدد المستجيبين	١٢٣٥	-	٣٨٧	-	١٦٢٢	-	-

* توجد إمكانية لاختيار أكثر من بديل .

أما عن أسباب عدم الموافقة ، والتي بلغت نسبتها ٣٣٪ لإجمالى العينة ، فقد تركزت فى القول بتحريم الدين لفكرة تنظيم الأسرة ، والتي تعكس إما قصوراً فى قيام رجال الدين بدورهم على الوجه الأمثل ، أو فهما خاطئاً لموقف الدين من هذه القضية .

وفى هذا الصدد ، أشار ٧٦٤٪ من إجمالي ممن لا يوافقون على تنظيم الأسرة إلى أن "الخلفة والرزق ده بتاع ربنا" ، بينما أشار ١٨٢٪ إلى أن تنظيم الأسرة حرام" . ومن ناحية أخرى ، أشار ٩١٪ إلى أن السبب هو "الخوف من عدم الخلفة" ، وكانوا من الريفيين . ويوضح ذلك الجدول رقم (٥) .

جدول (٥)

أسباب عدم الموافقة على تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *	الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الخلفة والرزق ده بتاع ربنا	٣٠	٧٦٩	١٢	٧٥	٤٢	٧٦٤
لان تنظيم الأسرة حرام	٥	١٢٨	٥	٣١٣	١٠	١٨٢
الخوف من عدم الخلفة	٥	١٢٨	-	-	٥	٩١
أخـــــرى	٥	١٢٨	١	٦٣	٦	١٠٩
عدد المستجيبين	٣٩	-	١٦	-	٥٥	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وفى إطار سعى الدراسة الراهنة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والموقف من تنظيم الأسرة ، حاولت الدراسة التعرف على مدى موافقة أفراد العينة على تنظيم الأسرة رغم القدرة المادية على الإنفاق على الأبناء ، وعكست النتائج وعياً كبيراً من أفراد العينة بأهمية تنظيم الأسرة ، فقد وافق ٨٤٣٪ من إجمالي العينة على تنظيم الأسرة ، مقابل ١٥٧٪ لا يوافقون على التنظيم فى حالة المقدرة المادية للوالدين ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٦) ، وهذه

النسبة الأخيرة تشير إلى فئة من أبناء المجتمع مازالت تنظر إلى الإنجاب من منظور اقتصادى فردى إلى حد كبير ، بغض النظر عن الآثار المجتمعية المترتبة على كثرة الإنجاب ، ويؤكد ذلك أن هناك فئة فى المجتمع المصرى مازالت تحتاج إلى المزيد من التوعية بأهمية تنظيم الأسرة ، وخطورة المشكلة السكانية فى مصر وآثارها على مستقبل هذا البلد .

جدول (٦)

مدى الموافقة على تنظيم الأسرة فى حالة المقدرة المادية طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالى		الاستجابة
ك	%	ك	%	ك	%	
١٠٨٥	٨٥٫٢	٣٢٨	٨١٫٤	١٤١٣	٨٤٫٣	م
١٨٩	١٤٫٨	٧٥	١٨٫٦	٢٦٤	١٥٫٧	لا
الإجمالى ١٢٧٤		١٠٠٫٠		٤٠٣		١٠٠٫٠
١٦٧٧		١٠٠٫٠		١٠٠٫٠		

وبالنسبة لمن وافقوا على تنظيم الأسرة رغم المقدرة المادية للوالدين والبالغ نسبتهم ٨٤٫٣٪ ، فإن موافقتهم هذه ترجع إلى عدة أسباب لا تختلف كثيراً عن أسباب الموافقة على تنظيم الأسرة بشكل عام ، وكان فى مقدمة هذه الأسباب "الاهتمام بالأبناء ليس مادياً فقط" ، "المحافظة على صحة الأم" بنسب متقاربة بلغت ٤٦٫١٪ ، ٤١٫٥٪ على التوالى ، وإن كانت هذه الأسباب تتركز حول الأبناء والأم وضرورة الاهتمام بهما ، فإن هناك نسبة ليست بالقليلة اهتمت بالآثار الاجتماعية للمشكلة ، وبلغت هذه النسبة ٢٨٫٦٪ ترى ضرورة الالتزام

بتنظيم الأسرة لأنه "فائدة للمجتمع ككل" ، وتدلل هذه النسبة على الوعي بالآثار المجتمعية للمشكلة لدى نسبة ليست بالقليلة من أفراد العينة ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٧) .

جدول (٧)

أسباب الموافقة على تنظيم الأسرة في حالة المقدرة المادية طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *		الريف		الحضر الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك
عشاقان دى فائدة للمجتمع ككل	٣١٤	٢٨٫٩	٩٠	٢٧٫٤	٢٨٣٦
للمحافظة على صحة الأم	٤٤٨	٤١٫٣	١٣٨	٤٢٫١	٤١٥
الاهتمام بالأبناء ليس مادياً فقط	٤٩٩	٤٦٫٠	١٥٣	٤٦٫٦	٤٦٣١
أخـــــرى	٤٣	٤٫٠	١٣	٤٫٠	٤٠
عدد المستجيبين	١٠٨٥	-	٣٢٨	-	١٤١٣

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

٣- المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة

تناولنا فيما سبق بعض الموضوعات التى تعكس الوعي بفكرة تنظيم الأسرة وبعض الأفكار التى تكمن خلف سلوكيات أفراد العينة تجاه هذه القضية وآثارها على المشكلة السكانية ، وسنحاول فيما يلى التعرف على الوعي بمضمون هذه الفكرة من الناحية العملية ، والتى يجب أن تكون بناء على الممارسة الفعلية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة .

ويبدأ الوعي والإدراك الفعلى لمضمون فكرة "تنظيم الأسرة" من المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة ، "كما أن الوعي بوسائل تنظيم الأسرة هو الأساس لقرار استخدام وتحديد أى الوسائل المستخدمة" (٥) . وعكست نتائج الدراسة وعياً كبيراً بمعرفة هذه الوسائل ، إذ بلغت نسبة من لا يعرفون ١٦٪ فقط من إجمالي العينة ، مقابل ٨٣٪ يعرفون وسائل مختلفة لتنظيم الأسرة ، فى مقدمة هذه الوسائل الحبوب واللؤلؤ والحقن بنسب ٧٢٪ و ٦٤٪ و ٥٦٪ على التوالي ، وهى الوسائل التى يشيع الحديث عنها فى وسائل الإعلام وفى الوحدات الصحية ومراكز تنظيم الأسرة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الوسائل ترتبط جميعها بالمرأة وليس بالرجل . ويعكس ذلك موقفاً قيمياً شائعاً فى المجتمع المصرى من أن التنظيم يرتبط بالمرأة دون الرجل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تشير أغلب الدراسات إلى شيوع استخدام هذه الوسائل غالباً فى تنظيم الأسرة (٦) .

ويأتى بعد ذلك باقى الوسائل بنسب ضعيفة . ومن الملفت للانتباه وجود نسبة ١٧٪ فى الريف يعرفون "الكبسولة تحت الجلد" ، انظر الجدول رقم (٨) .

جدول (٨)

وسائل تنظيم الأسرة المعروفة لدى المبحوث طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالي		الوسائل *
ك	%	ك	%	ك	%	
٧١٠	٩٠.٥	٧٦٠	٣٠.٨	٧٢٣	١٢١٣	الحبوب
٦٤٢	٨١.٨	٦٣٥	٢٥.٦	٦٤٠	١٠٧٤	اللولب
٥٨٢	٧٤.١	٥١٦	٢٠.٨	٥٦٦	٩٤٩	القن
١٧٩	٢٢.٨	١٣٦	٥.٥	١٦٩	٢٨٣	كبسولة تحت الجلد
٣٥	٤.٥	٦٩	٢.٨	٤٤	٧٣	الواقى الذكري
٢	٠.٢	٥	٠.٢	٢	٤	الكريمات
٨	١.٠	٢	٠.١	٧	١١	فترة الرضاعة
١	٠.١	٣	٠.٣	٢	٤	فترة الأمان
٥	٠.٦	٩	٠.٩	٩	١٥	العزل
٢١٠	٢٦.٥	١٤٩	٦.٠	١٦١	٢٧٠	لا أعرف
٧	٠.٩	٤	٠.٤	٧	١١	أخري
١٢٧٤	٤٠.٣	١٦٧٧	٤٠.٣	١٦٧٧	٤٠.٣	عدد المستجيبين

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما عن مصدر الحصول على هذه الوسائل ، فقد أشارت نسبة ٦٨.٢٪ من إجمالي العينة إلى الوحدة الصحية كمصدر أساسي للحصول على هذه الوسائل ، وارتفعت هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٧٢.٢٪ ، بينما كانت في الحضر ٥٥.٦٪ ، وقد يرجع ذلك إلى أن الوحدة الصحية بالريف تعد هي الصورة أو النمط الأساسي لتقديم الخدمة الصحية على العكس من الحضر ، والذي تتنوع به صور تقديم الخدمة . ويأتي بعد ذلك الصيدلية بنسبة ٣١.٨٪ ، ويرجع ذلك إلى أن أغلب أفراد العينة قد أشاروا إلى أن الحبوب هي الوسيلة الأساسية لتنظيم الأسرة (٧٢.٣٪) ، والتي يتم الحصول عليها - في أحيان

كثيرة - من الصيدلية . ويأتى بعد ذلك الطبيب الخاص بنسبة ١٧٩٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الحضر عنها فى الريف ، وأخيراً تأتي باقى المصادر بعد ذلك بنسب أقل كما هو موضح بالجدول رقم (٩) ، والذي يتضح منه انخفاض نسبة من يعرفون مراكز الأمومة والطفولة كمصدر من مصادر توفير وسائل تنظيم الأسرة ، ويوضح ذلك مدى القصور فى التعريف بدور هذه المراكز على مستوى المحافظات محل الدراسة .

جدول (٩)

مصادر الحصول على وسائل تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

المصدر*	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الوحدة الصحية	٩٢٠	٧٢٢	٢٢٤	٥٥٦	١١٤٤	٦٨٢
طبيب خاص	٢٠٧	١٦٢	٩٣	٢٣١	٣٠٠	١٧٩
صيدلية	٣٨٨	٣٠٥	١٤٥	٣٦٠	٥٣٣	٣١٨
مراكز الأمومة والطفولة	٤٧	٣٧	٣٠	٧٤	٧٧	٤٦
جمعية خيرية	٤	٣	-	-	٤	٢
دور العبادة	١	١	١	٢	٢	١
لا أعرف	٨٨	٦٩	٣٥	٨٧	١٢٣	٧٣
أخرى	٢٠	١٦	٧	١٧	٢٧	١٦
عدد المستجيبين	١٢٧٤	-	٤٠٣	-	١٦٧٧	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وأما عن الموقف من استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة ، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى رفض ٧٥٣٪ من إجمالي العينة لهذه الفكرة ، ويوضح ذلك الجدول رقم (١٠) .

جدول (١٠)

مدى الموافقة على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالي		الاستجابة
ك	%	ك	%	ك	%	
٢٧٩	٢١٫٩	١٢٧	٣١٫٥	٤٠٦	٢٤٫٢	أوافق
٩٩١	٧٧٫٨	٢٧١	٦٧٫٢	١٢٦٢	٧٥٫٣	لا أوافق
٤	٣	٥	١٫٢	٩	٥٫٥	إلى حد ما
١٢٧٤	١٠٠٫٠	٤٠٣	١٠٠٫٠	١٦٧٧	١٠٠٫٠	الإجمالي

وقد ارتفعت هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٧٧٫٨٪ مقابل ٦٧٫٢٪ في الحضر ، وينبع ذلك من موقف قيمي يرتبط بمكانة الرجل والمرأة في الثقافة المصرية من ناحية ، والاعتقاد الشائع بأن المرأة وحدها هي المسئولة عن التنظيم من ناحية أخرى . ومن الجدير بالذكر أن نسبة كل من الذكور والإناث قد تساوت تقريباً في موقفها الراض لاستخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة ، إذ بلغت ٧٥٣٪ ، ٧٥٢٪ على التوالي [انظر الجدول (١) في الملاحق] .

وتركزت أهم أسباب الرفض لاستخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة فى التصور السائد لدى أفراد العينة بأنه من "الطبيعى أن الزوجة فقط هى اللى تستعمل الوسائل" ، رغم أن هذا التصور ليس له أى أساس من الصحة علمياً أو دينياً ، وإنما هو مفهوم ثقافى متوارث حول أدوار الرجل ومكانته فى المجتمع والأسرة أمام أدوار المرأة ومكانتها فى المجتمع والأسرة ، وبلغت نسبة من يرون ذلك ٥٣٣٪ لإجمالى العينة ، وفى نفس الإطار ترى نسبة ٢١٪ أنه من العيب أن يستخدم الرجل وسائل تنظيم الأسرة ، ومفهوم "العيب" هذا هو مفهوم ثقافى بالأساس يحدد من خلاله الفرد ما يمكن أن يقوم به أو يمتنع عنه من سلوكيات فى إطار ثقافة المجتمع .

ويرتبط السبب الثالث - أيضاً - بمفهوم الرجولة فى المجتمع ، وهو "أهمية احترام رغبة الزوج فى عدم الاستخدام" والذى يرتبط بأدوار كل من الذكر والأنثى بالمجتمع كما تحددها الثقافة . ويرتبط السبب الرابع بأحد أوجه القصور فى سياسة الإعلان عن وسائل تنظيم الأسرة ، إذ يرى ١٣٥٪ من إجمالى العينة "أنه لا توجد وسائل للرجال" ، وتأتى بعد ذلك باقى الأسباب بنسب أقل . ويوضح ذلك الجدول رقم (١١) .

جدول (١١)

أسباب عدم الموافقة على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *		الريف		الحضر الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك
احترام رغبة الزوج فى عدم الاستخدام	١٦٧	١٦٩	٤٣	١٥٩	٢١٠
لأنه يؤثر على استمتاع الزوج	٤٤	٤٤	٢٠	٧٤	٦٤
الطبيعى أن الزوجة فقط هى اللى تستعمل الوسائل	٥٤٠	٥٤٠	١٣٣	٤٩١	٦٧٣
لأنه فيه شبهة حرام	٢٨	٢٨	١٠	٣٧	٣٨
يسبب بعض المشاكل الصحية (الضعف الجسى)	٦٠	٦١	٢٥	٩٢	٨٥
لايوجد وسائل للرجال	١٣٣	١٣٤	٣٧	١٣٧	١٧٠
لأن عيب الرجل يستخدم الوسائل	٢١٣	٢١٥	٥٢	١٩٢	٢٦٥
أخـرى	٢٢	٢٢	١٩	٧٠	٤١
عدد المستجيبين	٩٩١	-	٢٧١	-	١٢٦٢

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما نسبة من وافقوا على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة ، فقد بلغت نسبتهم ٢٤٢٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الحضر لتصل إلى ٣١٪ مقابل ٢١٩٪ فى الريف ، وتشير النتائج إلى ارتباط هذه النسبة بالمستوى التعليمى لأفراد العينة ، فكلما ارتفع المستوى التعليمى كلما ارتفعت نسبة من وافقوا على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة ، ويدل على ذلك ارتفاع النسبة بين الحاصلين على تعليم فوق الجامعى إلى ٣٣٢٪ مقابل نسبة ١٦٣٪ لدى الأميين. وعلى العكس من ذلك ، كانت نسبة من رفضوا استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة تتناقص غالبا كلما ارتفع المستوى التعليمى [انظر الجول (٢) فى الملاحق] ، ويوضح ذلك أهمية التعليم فى رفع المستوى الثقافى ونشر الوعى وقدرته على تغيير العديد من المفاهيم الثقافية التقليدية التى تعوق تقدم المجتمع وتنميته فى

أحيان كثيرة ، وبالطبع يمكن لهذا الدور أن يزداد فاعلية إذا ماتم توجيهه التوجيه الصحيح .

وتمثلت أهم أسباب الموافقة على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة فى أن "الحياة الأسرية مشاركة" بين الزوجين بنسبة ٤٥٥٪ أغلبهم من العزاب بنسبة ٦٨٤٪ لإجمالى العزاب، [انظر الجدول (٣) فى الملاحق] ، ويوضح ذلك ظهور بعض المفاهيم الجديدة الخاصة بالمشاركة بين الأجيال الشابة والناطقة عن التعليم والتأثر بالمواد الإعلامية العديدة التى تتناول هذا الموضوع ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة فى إطار التوعية بمثل هذه القضايا ، أما السبب التالى فكان "المحافظة على صحة الزوجة" بنسبة ٤٩٣٪ أغلبهم من المتزوجين بنسبة ٥٦٦٪ لإجمالى المتزوجين ، وترتبط هذه الاستجابة بمدى الوعى بفائدة تنظيم الأسرة فى المحافظة على صحة الزوجة ، مع الوضع فى الاعتبار أن أغلب هؤلاء كن من الإناث بنسبة ٥٤٧٪ لإجمالى إناث العينة ، [انظر الجدول (٤) فى الملاحق]، وقد سجلت نسبة من يوافقون على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة فى حالة وجود موانع للاستخدام لدى الزوجة ١٢١٪ ، ويرتبط ذلك أيضاً بالمحافظة على صحة الأم . ويوضح ذلك الجدول رقم (١٢) . وقد يرجع ذلك إلى زيادة الوعى الصحى لدى بعض فئات العينة خاصة المتزوجين .

جدول (١٢)

أسباب الموافقة على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *		الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	
المحافظة على صحة الزوجة	١٤١	٥٠.٥	٥٩	٤٦.٥	٢٠٠	٤٩.٣	
الحياة الأسرية مشاركة	١٥٠	٥٣.٨	٧٥	٥٩.١	٢٢٥	٥٥.٤	
وجود موانع لدى الزوجة لاستخدام الوسائل	٣٥	١٢.٥	١٤	١١.٠	٤٩	١٢.١	
أخـــــرى	٥	١.٨	٢	١.٦	٧	١.٧	
عدد المستجيبين	٢٧٩	-	١٢٧	-	٤٠٦	-	

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما عن صاحب قرار تنظيم الأسرة ، فقد عكست النتائج وعيا كبيرا بأهمية المشاركة بين الزوجين فى هذا القرار ، فقد أشار ٨٠.٣٪ من أفراد العينة إلى أن "الزوج والزوجة معا" هما المسئولان عن هذا القرار ، ويعكس ذلك تغيرا كبيرا فى ثقافة المجتمع المصرى التقليدي ، والتي كانت تترك مثل هذه الأمور غالبا بيد الرجل وحده دون المرأة ، ويؤكد ذلك - فى الوقت نفسه - على نجاح بعض الجهود التي تؤكد على أهمية المشاركة بين الرجل والمرأة بشكل عام فى إدارة مختلف جوانب حياتهم ، ويعد هذا الموقف ترجمة حقيقية لنجاح هذه الجهود . وتساوت تقريبا نسبة العزاب والمتزوجين فى هذه الاستجابة ، إذ بلغت ٨١.٦٪ و٧٩.٧٪ على التوالي لإجمالي كل من العزاب والمتزوجين [انظر الجدول (٥) فى الملاحق] . كما تقاربت أيضا نسبة الذكور والإناث ، إذ بلغت ٧٥٪ و ٨٣.٣٪ على التوالي لإجمالي ذكور وإناث العينة [انظر الجدول (٦) فى الملاحق] .

ويأتى بعد ذلك من أشاروا إلى أن القرار بيد الزوج فقط بنسبة ١٤٢٪ ،
أغلبهم فى الريف بنسبة ١٤٤٪ لإجمالى عينة الريف ، ويلى ذلك من أشاروا إلى
أن القرار بيد الزوجة وحدها بنسبة ٦٤٪ ، وهى نسبة صغيرة إذا ما قورنت
بباقى النسب ، وتوضح -إلى حد ما- ضعف دور المرأة فى اتخاذ بعض
القرارات الحيوية المرتبطة بطبيعتها ودورها ومكانتها فى المجتمع والأسرة ، والتي
تعوقها الثقافة - فى بعض الأحيان - عن الحصول على بعض حقوقها الأصيلة .
وتعكس باقى النتائج تغيرا ثقافيا كبيرا فى المجتمع المصرى ، والذي تميز
لفترة طويلة من تاريخه بتدخل الحماة فى أدق تفاصيل حياة الأبناء ، سواء
كانت أم الزوج أو أم الزوجة ، ولكن تشير نتائج الدراسة إلى التراجع الكبير لهذا
الدور فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ، إذ لم تتعد نسبة من أشاروا إلى وجود دور
لهما فى اتخاذ قرار تنظيم الأسرة ٣٪ ، وهى نسبة صغيرة جدا توضح مدى
تراجع هذا الدور . ويوضح ذلك الجدول رقم (١٣) .

جدول (١٣)

صاحب قرار تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

صاحب القرار *		الريف		الحضر		الإجمالى	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	١٨٤	١٤٤	٥٤	١٣٤	٢٣٨	١٤٢	٢٣٨
الزوجة	٨٧	٦٨	٢٠	٥٠	١٠٧	٦٤	١٠٧
الأثنان معاً	١٠١٥	٧٩٧	٣٣١	٨٢١	١٣٤٦	٨٠٣	١٣٤٦
أم الزوج	-	-	١	٢	١	١	١
أم الزوجة	١	١	٢	٥	٣	٢	٣
أخى	١	١	١	٢	٢	١	٢
عدد المستجيبين	١٢٧٤	-	٤٠٣	-	١٦٧٧	-	١٦٧٧

* توجد إمكانية لاختيار أكثر من بديل .

٤ - تنظيم الأسرة، الممارسة بين الواقع والمستقبل

تناولنا فيما سبق مدى الوعى والموقف الفكرى من تنظيم الأسرة لدى أفراد عينة الدراسة ، وبتناول فيما يلى الموقف الواقعى من فكرة التنظيم ، وهل تتطابق الأفكار مع السلوكيات ، أم أن الواقع يعكس فجوة ما بين الموقفين . وفى هذا الإطار ، بلغت نسبة من يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة من المتزوجين ٧١٩٪ لإجمالى المتزوجين ، مقابل ٢٨١٪ لم يستخدموا وسائل تنظيم الأسرة ، ويوضح ذلك الجدول رقم (١٤) .

جدول (١٤)

مدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالى		الإستجابة
ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٥٨٨	٧٢٫٤	١٤٥	٧٠٫٠	٧٣٣	٧١٫٩	نعم
٢٢٤	٢٧٫٦	٦٢	٣٠٫٠	٢٨٦	٢٨٫١	لا
٨١٢	١٠٠٫٠	٢٠٧	١٠٠٫٠	١٠١٩	١٠٠٫٠	الإجمالى

وتركزت أهم أسباب عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى "الرغبة فى الإنجاب" ، إما لكونها حالات زواج حديث بنسبة ٣٧٫٨٪ ، أو للرغبة فى إنجاب طفل ثان بنسبة ٢١٪ ، وقد لا يتنافى ذلك مع الموافقة على تنظيم الأسرة ولكن بعد الإنجاب إما للمرة الأولى أو الثانية ، أى أن هذه الموافقة مستقبلية ، بمعنى

أن من لا يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة حالياً قد يستخدمونها فى المستقبل بعد إنجاب الطفل الأول أو الثانى ، وقد يفسر ذلك الفجوة فيما بين من يوافقون على استخدام وسائل تنظيم الأسرة ومن يستخدمونها بالفعل .

أما السبب الثانى وراء عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، فكان الاعتقاد بأنها تسبب مشاكل صحية" وذلك بنسبة ١٦ر١٪ ، وهى نسبة كبيرة توضح قصورا فى التعريف بالآثار الجانبية لهذه الوسائل وحقيقة أضرارها إن كانت لها ثمة أضرار ، وتلعب الأفكار والمعتقدات الثقافية دوراً فى هذا الرأى . ويوضح ذلك الجدول رقم (١٥) .

جدول (١٥)

أسباب عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *		الريف		الحضر الإجمالى	
	ك	ك	ك	ك	ك
لأننا متزوجين حديثاً	٧٩	٣٥٣	٢٩	٤٦ر٨	١٠٨
لأنها حرام	٥	٢٢	١	١٦	٢ر١
بتسبب مشاكل صحية	٣٦	١٦ر١	١٠	١٦ر١	٤٦
تكلفتها كثيرة	٤	١ر٨	-	-	٤
أحب ببقى عندى أولاد كثير	٨	٣٦	٣	٤ر٨	١١
لرغبة فى إنجاب طفل تانى	٥٠	٢٢ر٣	١٠	١٦ر١	٦٠
أخـــــرى	٥٩	٢٦ر٣	١٤	٢٢ر٦	٧٣
عدد المستجيبين	٢٢٤	-	٦٢	-	٢٨٦

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وبالنسبة لإمكانية استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى المستقبل لمن لا يستخدمونها حالياً من المتزوجين أو من غير المتزوجين ، أشار ٧٨٪ من أفراد العينة إلى عزمهم استخدامها فى المستقبل مقابل ٩٪ فقط يرفضون استخدامها ، فى حين لم يقرر بعد نسبة ١٢٪ موقفهم من استخدام هذه الوسائل ، ويوضح ذلك الجدول رقم (١٦) .

جدول (١٦)

مدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة مستقبلاً طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالى		الاستجابة
ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٧٨٨	٥٤٠	٧٧٩	٢٠١	٧٨٨	٥٤٠	نعم
٧٩	٥٤	١٢٠	٣١	٧٩	٥٤	لا
١٣٤	٩٢	١٠١	٢٦	١٣٤	٩٢	لم أقرر بعد
١٠٠٠	٦٨٦	١٠٠٠	٢٥٨	١٠٠٠	٩٤٤	الإجمالى

وكان أهم أسباب رفض استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى المستقبل هو الخوف من المشاكل الصحية ، ويرتبط ذلك بالقضية التى أشرنا إليها من قبل من أن هناك قصوراً فى التوعية الصحية بأنواع المختلفة من وسائل تنظيم الأسرة، ويرتبط السبب الثانى بالرغبة فى إنجاب عدد كبير من الأبناء بنسبة ٢١٢٪ ، وهو ما يشيع فى الثقافة الريفية على وجه الخصوص ، وأخيراً يأتى الفهم الخاطئ للدين الذى يعتبر استخدام وسائل تنظيم الأسرة حراماً بنسبة ١٢٩٪ ، وهو ما يحتاج مزيداً من التوعية لرجال الدين والدعاة أولاً ، وتزويدهم بالمعلومات

العلمية وإكسابهم مهارات الإقناع قبل اضطلاعهم بهذا الدور . ويوضح ذلك
الجدول رقم (١٧) .

جدول (١٧)

أسباب عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة مستقبلاً طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *	الريف		الحضر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بتسبب مشاكل صحية	٢٨	٥٢ر٨	١١	٣٤ر٤	٣٩	٤٥ر٩
الرغبة فى إنجاب أولاد كثير	١٢	٢٢ر٦	٦	١٨ر٨	١٨	٢١ر٢
لأنها حرام	٤	٧ر٥	٧	٢١ر٩	١١	١٢ر٩
أخرى	١٠	١٨ر٩	١١	٣٤ر٤	٢١	٢٤ر٧
عدد المستجيبين	٥٣	-	٣٢	-	٨٥	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

ثانياً: الثقافة السائدة حول الإنجاب

١- المسؤولية عن تحديد نوع المولود

اختلف الأمر كثيراً فى المجتمع المصرى لفترات طويلة من تاريخه حول قضية
المسئول عن تحديد نوع الجنين ما بين الرأى العلمى الذى يؤكد أن الرجل هو
المسئول عن تحديد نوع الجنين ، والاعتقاد الشعبى الراسخ بأن المرأة هى
المسئولة عن هذا التحديد ، وفيما بين الطرفين ينظر البعض إلى هذا الأمر من
منظور دينى بحث كنوع من التسليم بالقضاء والقدر ، على اعتبار أن الإنجاب -

فى حد ذاته - هبة من " يهبها لمن يشاء ، وليس من حق العبد الاعتراض على ذلك ، فكيف له أن يختار نوع الجنين بعد ذلك .
وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك وعياً لدى نسبة ٤٦٨٪ من مفردات عينة الدراسة بحقيقة كون الزوج هو المسئول عن تحديد نوع الجنين ، فى المقابل هناك نسبة ٦١٪ من إجمالى العينة يجهلون هذه الحقيقة العلمية كما أن هناك نسبة ٤١٣٪ يرون أن نوع الجنين "حاجة بتاعة ربنا" ، ويعنى هذا أن لا دخل للبشر فى تحديده ، وإنه من الأمور الإلهية ، كما تشير النتائج إلى أنه مازال هناك ٥٨٪ من إجمالى العينة يرون أن الزوجة هى المسئولة عن تحديد نوع الجنين ، رغم كل الجهود التى تبذل للتوعية بالمعلومات الصحيحة . ويوضح ذلك الجدول رقم (١٨) .

جدول (١٨)

المسئول عن تحديد نوع المولود طبقاً للبيئة السكنية

المسئول عن نوع المولود		الريف		الحضر		الإجمالى	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٧٠	٥٥	٢٧	٦٧	٩٧	٥٨	١٦٧٧	١٠٠.٠
٥٩١	٤٦٤	١٩٤	٤٨١	٧٨٥	٤٦٨	١٦٧٧	١٠٠.٠
٥٣٧	٤٢٢	١٥٥	٣٨٥	٦٩٢	٤١٣	١٦٧٧	١٠٠.٠
٧٦	٦٠	٢٧	٦٧	١٠٣	٦١	١٦٧٧	١٠٠.٠
١٢٧٤	١٠٠.٠	٤٠٣	١٠٠.٠	١٦٧٧	١٠٠.٠	١٦٧٧	١٠٠.٠

٢- القيم والتصورات المرتبطة بإنجاب الذكور

عكست استجابات المبحوثين موقفاً إيجابياً نحو إنجاب الذكور على عكس ما هو شائع فى الثقافة المصرية من حرص الزوجين - ولاسيما الزوج - على إنجاب الذكور ؛ على اعتبار أن الابن الذكر هو الامتداد الطبيعى للأب الذى يورث اسمه ويخلده ، بغض النظر عن وجود مبررات لهذا التخليد ، بجانب الحفاظ على الميراث داخل العائلة ، وبخاصة الأراضى وغيرها من الأسباب ، ويتضح هذا الموقف الإيجابى فى رفض ٩٣٫٢٪ من إجمالى العينة لتكرار الإنجاب لمن تلد إناثاً حتى تلد الذكور. ويوضح ذلك الجدول رقم (١٩) ، وهو الأمر الذى كان شائعاً لدى شريحة كبيرة فى المجتمع المصرى لفتترات سابقة ، ويتجاوز الأمر ذلك الحد أحيانا إلى الزواج من أخرى حتى تنجب الذكر ، وذلك بناء على اعتقاد آخر خاطئ ينسب إلى الزوجة تحديد نوع الجنين .

جدول (١٩)

مدى الموافقة على تكرار الإنجاب لمن تلد الإناث حتى تنجب الذكور طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالى		الاستجابة
ك	%	ك	%	ك	%	
٨٥	٦٧	١٢	٣	٩٧	٨	أوافق
١١٧٦	٩٢٫٣	٣٨٧	٩٦	١٥٦٣	٩٣٫٢	لا أوافق
١٣	١	٤	١	١٧	١	لا أعرف
١٢٧٤	١٠٠٫٠	٤٠٣	١٠٠٫٠	١٦٧٧	١٠٠٫٠	الإجمالى

ونبعت أهم أسباب عدم الموافقة عن الثقافة الدينية السائدة ، حيث أشار ٧١٣٪ من اجمالى العينة إلى أن ذلك الأمر "حاجة بتاعة ربنا" . ويأتى فى المرتبة الثانية رأى القائل بأن "البنت زى الولد مفيش فرق" بنسبة ٣٨٩٪ ، وهو الرأى الذى يعكس تغيراً ثقافياً كبيراً فى إحدى القيم التقليدية فى ثقافة المجتمع المصرى الذى كان ينظر دائماً إلى الذكر باعتباره أعلى مكانة فى المجتمع .

هناك بعد ذلك بعض الأسباب الأخرى لعدم الموافقة على تكرار الإنجاب من أجل إنجاب الذكر ، مثل : أن "البنات مرزوقين" ، أو أن "الإمكانات لاتسمح" بنسبة ٣٨٪ و ٣٦٪ على التوالى . وترتبط هذه الأسباب إما بالقيم الدينية أو بالإمكانات الاقتصادية ، والتي ربما يكمن خلفها رغبة ملحة فى إنجاب الذكر ، ولكن تراجعت هذه الرغبة أمام محدودية الإمكانات الاقتصادية . وأخيراً، تأتى استجابة "أن تحديد نوع المولود من الزوج" بنسبة ٣١٪ ، ورغم ضعف هذه النسبة فإنها تعكس وعياً معرفياً بالحقائق العلمية حول الإنجاب ، والذي يحتاج إلى مزيد من الجهد ، خاصة فى ظل مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية . ويوضح ذلك الجدول رقم (٢٠) .

جدول (٢٠)

أسباب عدم الموافقة على تكرار الإنجاب طبقاً للبيئة السكنية

الريف		الحضر		الإجمالى		الأسباب*
ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٨٤٢	٧١٦	٢٧٢	٧٠٣	١١١٤	٧١٣	دى حاجة بتاعة ربنا
٤٦١	٣٩٢	١٤٧	٣٨٠	٦٠٨	٣٨٩	البنت زى الولد مفيش فرق
٤٦	٣٩	١٣	٣٤	٥٩	٣٨	البنات مرزوقين
٣٩	٣٣	١٨	٤٧	٥٧	٣٦	الإمكانات لاتسمح
٣٤	٢٩	١٥	٣٩	٤٩	٣١	لان تحديد نوع المولود من الزوج
٣٤	٢٩	١٦	٤١	٥٠	٣٢	أخصرى
١١٧٦	-	٣٨٧	-	١٥٦٣	-	عدد المستجيبين

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

أما من وافقوا على تكرار الإنجاب رغبة في إنجاب الذكر ، فقد بلغت نسبتهم ٥٨٪ من إجمالي العينة ، وارتفعت هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٦٧٪ ، بينما انخفضت في الحضر لتصل إلى ٣٪ ، وتركزت أهم أسباب هذه الموافقة في أن "الأولاد عزوة" بنسبة ٥٨٪ من إجمالي الموافقين ، وقد ارتفعت هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٦١٪ ، بينما كانت في الحضر ٤١٪ ، ويأتى بعد ذلك "الحفاظ على اسم العائلة" ، "وأن الذكر سند لأخواته البنات" بنسبة ٣٣٪ و ٣٢٪ على التوالي . وتؤكد هذه الأفكار ما أشرنا إليه سابقاً من أهمية التركيز على الأبعاد الثقافية في المشكلة السكانية ضمن أى برنامج لتنظيم الأسرة ، حيث تلعب هذه الأبعاد دوراً محورياً في قبول أو رفض هذه البرامج ، والذي يرتبط بالأساس بتغيير الأفكار قبل تغيير السلوكيات . وقد ارتبطت باقى المبررات بنواح اجتماعية أيضاً ، مثل : "حماية الوالدين فى الكبر" ، أو "علشان الميراث" بنسبة ١٧٪ و ٨٪ على التوالي . ويوضح ذلك الجدول رقم (٢١) .

جدول (٢١)

أسباب الموافقة على تكرار الإنجاب طبقاً للبيئة السكنية

الأسباب *	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
علشان الأولاد عزوة	٥٢	٦١٢	٥	٤١٧	٥٧	٥٨٨
الحفاظ على اسم العائلة	٢٨	٣٢٩	٤	٣٣٣	٣٢	٣٣٠
سند لأخواته البنات	٢٩	٣٤١	٢	١٦٧	٣١	٣٢٠
حماية للوالدين فى الكبر	١٦	١٨٨	١	٨٣	١٧	١٧٥
علشان الميراث	٧	٨٢	١	٨٣	٨	٨٢
أخــــرى	٩	١٠٦	٢	١٦٧	١١	١١٣
عدد المستجيبين	٨٥	-	١٢	-	٩٧	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

٣- القيم والتصورات المرتبطة بدور ومكانة المرأة والإنجاب

حاولت الدراسة التعرف على المنظور الثقافى للشباب لبعض القضايا الهامة المرتبطة بالمرأة والإنجاب وتنظيم الأسرة ، حيث يلعب هذا المنظور دوراً كبيراً فى قبول أو رفض برامج تنظيم الأسرة المختلفة ، والتي قد تتعارض - أحيانا - مع العادات والقيم الثقافية المتوارثة .

وقد عكست آراء الشباب حول هذه الأفكار والقضايا وعياً مرتفعاً بأهمية المرأة وارتفاع قدرها فى المجتمع والأسرة ، والفهم الصحيح لدور كل من الرجل والمرأة فى إطار الأسرة ، مع ارتفاع الوعى الدينى والتسليم بقضاء " فى مسألة الإنجاب من عدمه ، أو إنجاب الإناث دون الذكور ، بالإضافة لتراجع قيمة الأبناء الذكور عن الإناث فى ظل التوعية المكثفة التى تحرص عليها وسائل الإعلام المختلفة حول هذه القضايا .

جدول (٢٢)

الموقف من بعض الآراء حول المرأة والإنجاب

الرأى	الموقف البيئة السكنية	أوافق لا أوافق %	لا أعرف %	الإجمالى %
سرعة الإنجاب بعد الزواج دليل الرجولة ريف أو الأنوثة	ريف	١٦ر٤	٧٩ر٧	٣ر٩
	حضر	١١ر٩	٨٤ر٩	٣ر٢
	إجمالى	١٥ر٣	٨٠ر٩	٣ر٨
المرأة اتخلقت لإنجاب الأطفال ريف	ريف	٩ر٣	٩٠ر١	٥ر
	حضر	٧ر٧	٩٢ر١	٢ر
	إجمالى	٨ر٩	٩٠ر٦	٥ر
الواحدة لازم تخلف كثير علشان لو لا قدر ريف * الطفل مات إخواته يعوضوها	ريف	٧ر٦	٩٢ر١	٣ر
	حضر	٥ر٥	٩٤ر-	٥ر
	إجمالى	٧ر١	٩٢ر٥	٤ر
العيال بتربط الراجل بأسرته علشان كده ريف الست لازم تخلف كثير	ريف	٦ر٩	٩٢ر٧	٤ر
	حضر	٥ر٢	٩٤ر٣	٥ر
	إجمالى	٦ر٥	٩٣ر١	٤ر
كثر العيال فائدة لأبوهم لأنهم مصدر رزق ريف	ريف	١٦ر-	٨٣ر١	٩ر
	حضر	١٤ر١	٨٥ر١	٧ر
	إجمالى	١٥ر٦	٨٣ر٦	٨ر
الست اللى بتخلف أولاد ذكور تبقى لها ريف كلمة فى أسرته	ريف	٨ر٧	٩٠ر٤	٩ر
	حضر	٧ر٩	٩١ر٨	٢ر
	إجمالى	٨ر٥	٩٠ر٨	٧ر
الست المفروض تنظم أسرته علشان ريف تحافظ على صحتها وجمالها	ريف	٨٨ر٨	١٠ر٧	٥ر
	حضر	٨٨ر٨	٩ر٩	١٢ر
	إجمالى	٨٨ر٨	١٠ر٥	٧ر

من أهم هذه الآراء التي حاولت الدراسة التعرف على الموقف منها هل "سرعة الإنجاب بعد الزواج تعد دليلاً على الرجولة أو الأنوثة" ؟ ولذلك يحرص الزوجان على إثبات ذلك في أسرع وقت . قبل أن يتساءل الأهل والأقارب عن سبب التأخير في الحمل ، ويمثل هذا السؤال تهديداً كبيراً لأى زوجين في بداية حياتهما وتعريضها للفشل ؛ مما يؤدي إلى ترسيخ فكرة سرعة الإنجاب في أذهانهم ، إلا أن نتائج الدراسة أشارت إلى رفض هذه الفكرة ، والاعتراض عليها بنسبة ٨٠.٩٪ ، ترتفع في الحضر لتصل إلى ٨٤٪ مقابل ٧٩.٧٪ في الريف ، مع الوضع في الاعتبار أن هذه النسبة كانت أقل نسبة رفض للمقولات التي طرحتها الدراسة مقابل ١٥.٣٪ يوافقون على تلك المقولة .

وترتبط المقولة الثانية بالنظرة إلى المرأة ودورها الإنجابي في الأسرة ، إذ يرفض ٩٠.٦٪ من إجمالي العينة المقولة التي تحصر دور المرأة داخل الأسرة في الإنجاب فقط ، ويعد ذلك تغيراً قيمياً هاماً لدى الشباب المصري حالياً ، يعكس - إلى حد بعيد - دور التعليم والإعلام في تغيير مثل هذه المقولة ، إلا أن ذلك يظل على مستوى الأفكار ، ولا يعكس المستوى الحقيقي للممارسة .

وترتبط المقولة الثالثة بالمعتقدات الدينية ودورها في زيادة أو الحد من الإنجاب . وقد عكست استجابات الباحثين درجة عالية من الوعي تجاه أهمية كثرة الإنجاب ؛ تحسباً لوفاة أحد الأبناء في المستقبل ، حيث رفضت هذه الفكرة بنسبة ٩٢.٥٪ من إجمالي العينة ، ترتفع في الحضر لتصل إلى ٩٤٪ مقابل ٩٢.١٪ في الريف .

وتتعلق المقولة الرابعة بفكرة ترسخت فى الثقافة المصرية حتى وقت قريب ، وهى هل مازال الأطفال هم الرابط الأقوى لاستمرار الحياة الزوجية ؟ وبقدر ما تحمل هذه الفكرة من نظرة متدنية للمرأة وتهميشاً لدورها وكيانها فى الأسرة أمام الرجل ، فإنها - أيضا - تحمل تهميشاً لأهمية الأطفال فى الأسرة ، حيث إن إنجابهم لم يكن من أجلهم فى حد ذاتهم ، وإنما لوظيفة يؤدونها فى الحفاظ على استمرار الزواج من عدمه ، وقد عكست استجابات المبحوثين تغيراً كبيراً فى هذه النظرة ، إذ رفض ٩٣٫١٪ من إجمالى المبحوثين هذه المقولة ، وهى أعلى نسبة رفض على مستوى المقولات المطروحة للبحث ، وتوضح مدى التغير الإيجابى الذى طرأ على ثقافة الشباب فى المجتمع المصرى .

وتعكس المقولة الخامسة رؤية اقتصادية بالأساس نحو إنجاب الأطفال ، وهل ينحصر الهدف الأساسى لهذا الإنجاب فى استغلال الأبناء فى العمل بهدف الحصول على المال ؟ ورفض ٨٣٫٦٪ من إجمالى العينة هذه المقولة ، ويرون فيها تحقيراً واستغلالاً للأبناء . ويحمل هذا الرفض تقديراً قيمياً مرتفعاً لأهمية الأبناء بدلاً من استغلالهم .

وترتبط المقولة السادسة بدور المرأة ومكانتها فى المجتمع من ناحية ، وأهمية الأنثى مقابل الذكر من ناحية أخرى ، وعكست استجابات المبحوثين تقديراً كبيراً لدور المرأة فى المجتمع ، وإعلاء لقدرها ، وعدم التمييز بين الأبناء ذكوراً أو إناثاً ، ويتضح ذلك فى رفض ٩٠٫٨٪ الربط بين مكانة المرأة فى الأسرة وإنجابها للذكور ، إذ يرون أنه لا علاقة بين الاثنين ، ويعكس ذلك الموقف مدى التغيير الثقافى الحادث بين الشباب (ذكوراً أو إناثاً) حول بعض الأفكار التقليدية

الراسخة فى الثقافة المصرىة التقلدىة ، والى ترتبط بارتفاع مكانة الذكر ، وىعد ذلك نجاحا ملموساً لبعض جهود التوعىة ، سواء من خلال التعلیم أو الإعلام وغيره من الوسائل .

وأخيراً ، تعكس المقولة السابعة رؤىة شدىة التحضر للمرأة ، كما تعكس وعىاً صحياً من الشباب بأثر تنظىم الأسرة للمحافظة على صحة المرأة ، إذ یرى ٨٨ر٨٪ من إجمالى العىنة أنه ىجب على المرأة تنظىم أسرتها من أجل المحافظة على صحتها وجمالها ، وىتفق ذلك مع ما أشار إلیه المبحوثون من قبل من أن تنظىم الأسرة ىحافظ على صحة المرأة . وىوضح ذلك الجدول رقم (٢٢).

وبشكل عام ، تعكس هذه المقولات تغىراً قىمياً كبیراً طراً على ثقافة الشباب فى المجتمع المصرى ، رىفه وحضره ، إذ ىعنى تغىر الأفكار فى جوهره تغىراً للقىم التى تعبر عنها هذه الأفكار ، والى تنعكس فى سلوكىات الأفراد بعد ذلك . وىدل هذا التغىر على نجاح الجهود المبذولة فى إطار القضاء على الأفكار المعوقة للتنمىة والتقدم فى المجتمع ، وهو ما ىجب الاستمرار فىه ، حتى تترسخ هذه التغىرات فى البناء القىمى لأبناء المجتمع .

٤ - العلاة بین عمل المرأة ومعدل الإنجاب

تشیر نتائج بعض البحوث السابقة إلى أن خروج المرأة للعمل ىؤثر فى اقتناعها وموافقتها على تنظىم الأسرة ، فى حىن كانت العلاة عكسىة بین الموافقة على تنظىم الأسرة وعدم المشاركة فى العمل^(٧) .

وعن العلاقة بين عمل المرأة ومعدل الإنجاب في دراستنا الراهنة ، ترى نسبة ٧٢.٥٪ من إجمالي العينة أن المرأة (اللى قاعدة فى البيت) تنجب أكثر ، بينما يرى نسبة ٨.٨٪ من أفراد العينة أن المرأة التى تعمل تنجب أكثر ، ويرتبط ذلك - بلاشك - بالوعى الذى يتحقق لها من خلال عملها هذا ، بالإضافة إلى قصر الفترة الزمنية المتاحة لها لرعاية الأبناء ؛ مما لايشجعها على المزيد من الإنجاب . كما ترتبط هذه العلاقة بنوع العمل الذى تعمله المرأة فكلما ارتقت المرأة فى السلم الوظيفى وكان ذلك لارتفاع المستوى العلمى والثقافى كلما قل عدد أبنائها غالباً ، والعكس صحيح إلى حد ما ، فالمرأة فى الأعمال الهامشية قد يكون لديها عدد كبير من الأبناء للمساعدة فى العمل ، ونتاجاً لمستوى ثقافى وتعليمى منخفض ، حيث تسود بعض القيم التقليدية المتوارثة التى تشجع على الإنجاب ؛ ولذلك نجد أن ٨.٨٪ من إجمالي العينة يرون أن المرأة التى تعمل تنجب أطفالاً أكثر ، وقد يرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن الأبناء مصدر للرزق ، وأنه كلما زاد عدد الأبناء زادت قوة العمل داخل الأسرة . وعلى الجانب الآخر ، ترى نسبة ١٨.٧٪ أنه لا توجد علاقة بين عمل المرأة ومعدل إنجابها . ويوضح ذلك الجدول رقم (٢٣) .

جدول (٢٣)

رأى المبحوث فى نمط السيدة اللى بتخلف كثير

الريف		الحضر		الإجمالى		الاستجابة
ك	%	ك	%	ك	%	
٩٣١	٧٣.١	٢٨٤	٧٠.٥	١٢١٥	٧٢.٥	اللى قاعدة فى البيت
١٠٧	٨.٤	٤١	١٠.٢	١٤٨	٨.٨	اللى بتشتغل
٢٣٦	١٨.٥	٧٨	١٩.٤	٣١٤	١٨.٧	ماتفرقش
١٢٧٤	١٠٠.٠	٤٠٣	١٠٠.٠	١٦٧٧	١٠٠.٠	الإجمالى

٥- القيم الإيجابية في الثقافة الشعبية

يعد إنجاب الأطفال بعامة ، والذكور بخاصة أمرا ذا قيمة أساسية كبرى في حياة الزوجين ، وليس من المبالغة في شيء أن نقول إنه أهم أمر في حياتهم ؛ لأنهم اليد العاملة التي تزيد من الكسب والرزق ومن دخل الأسرة . وهم مصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد اسمها . وهم كذلك موضوع التفاخر والزهو ؛ لأنهم يعبرون عن حيوية الزوج ورجولته الكاملة ، وعن خصوبة الزوجة الحقة . وإنجاب الأطفال - وبخاصة الذكور - يعد من أكبر دعائم التماسك بين الزوجين ، ومن أهم العوامل التي تثبت قدم الزوجة في حياتها الزوجية^(٨) .

وقد تناولت الدراسة بعض الأمثال الشعبية المعبرة عن الثقافة الشعبية ذات الصلة بالقيم الإيجابية للتعرف على موقف أفراد العينة من هذه الأمثال ، ويعكس موقفهم هذا مدى تأثرهم بهذه الثقافة من عدمه ، كما يعكس اختلافهم مع هذه الأمثال مدى التغيير الذي طرأ على موقفهم من ثقافة المجتمع المتوارثة ، ويتضح لنا ذلك من خلال ما يلي :

أ- الرأي في الأمثال الشعبية المرتبطة بالقيم

جدول (٢٤)

الموقف من الأمثال الشعبية المرتبطة بالقيم

الموقف البيئة السكنية	أوافق لا أوافق لا أعرف الإجمالي	المثال
ريف	٨٩٦	اللى خلف مامات
حضر	٨٦١	
إجمالي	٨٨٨	
ريف	٤٠٧	الست اللي مابتخلفش ضيفه
حضر	٢٨٥	
إجمالي	٣٧٨	
ريف	٣١٨	الست اللي مابتخلفش زى العيار اللي مايصيبش
حضر	٢٢٦	
إجمالي	٢٩٦	

من أشد ما يهابه الشاب والفتاة فى بداية حياتهما الزوجية هو تأخر الإنجاب ، الذى يتحول بعد فترة قصيرة إلى اتهام بالعقم أو اتهام بالعجز عن الحصول على تقرير الكفاءة الاجتماعية من أفراد المجتمع ، ويتم توارث هذه الفكرة جيلا بعد جيل ، بغض النظر عن تحديد الوقت المناسب لعملية الإنجاب فى ضوء ظروف الأسرة الاقتصادية ، والتي غالبا ماتكون غير مستقرة فى بداية حياة أغلب الشباب فى الوقت الحاضر فى ظل ظروف حياته أقل ماتوصف به أنها شديدة الصعوبة ، وقد يتطور الأمر - إذا تأخر الإنجاب - إلى الطلاق أو زواج الرجل بأخرى ، مما يعقد الأمور ، ويكدر صفو حياة الزوجة الأولى^(٩). ويوضح أول هذه الأمثال أن الإنجاب مساو فى قيمته لقيمة الحياة "اللى خلف مامات" ، بمعنى أن الإنجاب هو امتداد لحياة الوالدين ، وبدونه سرعان ماينتهون وتنتهى ذكراهم ، ويوافق على هذا المثل ٨٨٫٨٪ (٩١٫٩٪ إناث ، ٨٣٫٤٪ ذكور) من إجمالى العينة ، [انظر الجدول (٧) فى الملاحق] ، وتحمل هذه الموافقة موقفاً شديداً التحامل على الرجل أو المرأة العقيم رغم عدم تحملهما أدنى مسؤولية عن ذلك ، ويوضح - على الجانب الآخر - قوة القيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالإنجاب بشكل عام ، والتي تتسرب إلى البناء القيمي لأفراد المجتمع دون مقاومة تذكر .

ويركز المثلان الآخران على عقم المرأة ، وهى نقطة جديدة بالملاحظة ترجع لفترات زمنية بعيدة ، وهى ارتباط جميع الأمثال المرتبطة بالعقم بالمرأة دون الرجل ، وينبع ذلك من المسؤولية التى ألقاها المجتمع والثقافة والرجل - أيضا - على المرأة عن العقم ، دون أن يكون هناك أدنى مسؤولية على الرجل عن هذا

العقم حتى وإن كان هو المسئول ، وما زال المجتمع يكرس هذه الفكرة إلى الحد الذى لا يستطيع أى رجل التصريح - بسهولة - بعقمه ، وهو الأمر الذى يتطور - أحيانا- إلى رفض الزوج تطليق زوجته خوفاً من كشف حقيقة الأمر إذا ماتزوجت من آخر ، ويحتاج هذا الجزء من ثقافة المجتمع وفكر أبنائه المزيد من الجهود للتعامل مع مثل هذه الأمور بمزيد من الواقعية .

وقد بلغت نسبة الموافقة على المثل القائل بأن " الست اللى مابتخلفش ضيفة " ٣٧ر٨٪ (٤٢٩٪ إناث ، ٢٨ر٨٪ ذكور) ، [انظر الجدول (٧) فى الملاحق] ، ويحمل هذا المثل أكثر من مغزى ، من أهمها أنها قد تكون مثل الضيفة فى بيتها ؛ لأنها يمكن أن تغادره غير مأسوف عليها إذا لم تنجح فى الإنجاب خلال فترة زمنية غير محددة قد تطول أو تقصر حسب قدرة الزوج ومن قبله الأهل على تحمل هذا الوضع الذى لاتكون للزوجة أدنى مسئولية عنه ، وهو وضع شديد القسوة على المرأة بدون شك .

ويحمل المثل الآخر مغزى شديد المهانة للمرأة العقيم ، ويصفها بعدم الفائدة " الست اللى مابتخلفش زى العيار اللى مايصيبش " ورغم ارتفاع نسبة الرافضين لهذا المثل من الشباب والتى وصلت إلى ٦٧٪ (٦٣٪ إناث ، ٧٣ر٨٪ ذكور) [انظر الجدول (٧) فى الملاحق] ، فإن نسبة الموافقين عليه والتى وصلت إلى ٢٩ر٦٪ مازالت نسبة كبيرة تحمل موقفاً شديداً التحامل على المرأة العقيم ، ويحتاج هذا الجانب المزيد من الجهود من قبل رجال الدين فى المقام الأول بالإضافة إلى الإعلام والتعليم والتوعية الصحية ؛ حتى لاتتحمل المرأة ما لا يجب أن تحتمل فى هذا السياق . ويوضح ذلك الجدول رقم (٢٤) .

ب - قيمة الذكورة في الثقافة الشعبية

جدول (٢٥)

الموقف من الأمثال الشعبية التي تعلى من قيمة الابن الذكر

المثل	الموقف البيئة السكنية	أوافق لا أوافق %	لا أعرف %	الإجمالي %
يا ابن ابني يا ابني ، يا ابن بنتي يا ابن الناس	ريف حضر إجمالي	٥٦ ٤٤ر٤ ٥٣ر٢	٣٩ر٣ ٥١ر٦ ٤٢ر٣	٤ر٦ ٤ر- ٤ر٤
أم الغلام تستاهل الإكرام	ريف حضر إجمالي	٣٤ر٥ ٢٥ر١ ٣٢ر٢	٦١ر٦ ٧٠ر- ٦٣ر٦	٣ر٨ ٥ر- ٤ر١
لما قالوا ده ولد انشد حيلي واتسند ولما قالوا دى بنية اتهدت الحيطه عليه	ريف حضر إجمالي	٢٦ر٣ ٢٢ر٦ ٢٥ر٤	٧٠ر٢ ٧٣ر٧ ٧١ر-	٣ر٤ ٣ر٥ ٣ر٤
الأولاد تعمرو البنات تخرب	ريف حضر إجمالي	١٩ر٧ ١١ر٤ ١٧ر٧	٧٨ر٥ ٨٧ر١ ٨٠ر٦	١ر٨ ١ر٥ ١ر٧

شاع في الثقافة المصرية لفترات طويلة من تاريخها ارتفاع قيمة الذكور على الإناث ، وهو الأمر المستمر في الوجود حتى الآن ، وإن كان بشكل أقل حدة ، وفي نطاق بعض المجتمعات والثقافات الفرعية فقط ، فهناك منذ البداية نظرة متحيزة للذكر حتى من الأم إزاء أولادها ؛ وذلك لأن الذكر هو الذي يحمل اسم العائلة ، ويحافظ بالتالي على وجودها واستمرارها ، وذلك على العكس من الأنثى التي سوف تنتقل في آخر الأمر بالزواج إلى عائلة أخرى لكي يحمل

أبناؤها اسم تلك العائلة^(١٠). وتعكس الأمثال التي ورد ذكرها في هذا الجزء بعض الرؤى الحقيقية المعبرة عن موقف عينة الدراسة من موضوعات هذه الأمثال . ونلاحظ على الأمثال التي تعلق من قيمة الذكر أن موقف المبحوثين لم يتغير بشكل حاسم ، ويتضح ذلك من خلال نسب الموافقة أو الرفض لهذه الأمثال ، فقد وافق ٥٣٢٪ على المثل القائل " يا ابن ابني يا ابني ، يا ابن بنتي يا ابن الناس " (٥٤٣٪ إناث ، ٥١٣٪ ذكور) [انظر الجدول (٨) في الملاحق] ، وهي رؤية لا تتفق مع كثير مما قيل من قبل حول قيمة الأنثى مقابل قيمة الذكر ، فهذا المثل يعلى من قيمة الذكر على قيمة الأنثى ، وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٥٦٪ . ويربط المثل التالي بين مكانة الأم وإنجاب الذكور ، ويعلى من هذه المكانة في حالة نجاح الأم في إنجاب الذكور "أم الغلام تستاهل الإكرام" . ويوافق على هذا المثل ٣٢٢٪ مقابل ٦٣٦٪ لايوافقون عليه ، ويلاقى هذا المثل قبولا لدى شباب عينة الريف عنه لدى شباب عينة الحضر .

ويربط المثلان الثالث والرابع بالجدول رقم (٢٥) بين إنجاب الذكور والإناث ، ويعطيان الأفضلية لإنجاب الذكور على إنجاب الإناث ، ويركز المثلان على أضرار إنجاب الإناث مقابل فوائد إنجاب الذكور ، وتراجعت نسب الموافقة على هذين المثلين لتبلغ ٢٥٤٪ على المثل القائل "لما قالوا ده ولد إنشد حيلي واتسند ، ولما قالوا دى بنيه أتهدت الحيطه عليه" (٢٦٢٪ إناث ، ٢٤٪ ذكور) [انظر الجدول (٨) في الملاحق] . وهي نسبة لا تتناسب مع كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق المساواة بين الذكر والأنثى في المجتمع ، وتعكس حقيقة موقف الكثير من أفراد العينة الذين مازالوا يصرون على أفضلية الذكر على الأنثى ، رغم التأكيد على عكس ذلك في سياقات أخرى .

وجاءت بعد ذلك أكبر نسبة رفض لمثل " الأولاد تعمر والبنات تخرب " ، إذ بلغت نسبة الراضين لهذا المثل ٨٠.٦٪ . ويوضح ذلك الجدول رقم (٢٥) . (٧٩٢٪ إناث ، ٨٢٩٪ ذكور) [انظر الجدول (٨) فى الملاحق] ، وربما لعبت الألفاظ القوية والتضاد الشديد بين جزئى المثل دوراً فى ارتفاع هذه النسبة ، فقد يوافق البعض على النصف الأول للمثل ، ولكنه يضطر لرفضه كاملاً بسبب النصف الثانى الذى يربط بين إنجاب الإناث والخراب ، وهو ما يصعب على الكثيرين الموافقة عليه ، بغض النظر عن موقفهم من إنجاب الإناث .

ج- الأمثال الشعبية المرتبطة بالطفلة الأنثى

يقف المجتمع التقليدى من الأنثى ومنذ ولادتها موقفاً فيه كثير من التحيز ضدها ومحاباة الذكر على حسابها . وهذا الموقف هو المسئول - إلى حد كبير - عن الفجوة الاجتماعية الواسعة التى تفصل الآن بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة الإيجابية فى حياة المجتمع^(١١) . ولما كان إنجاب الإناث لا يُغنى أبداً عن إنجاب الذكور ، فإن الزوجة التى يقتصر إنجابها على الإناث يكون مركزها عند زوجها وأهل زوجها مزعزجاً غير مستقر ، وليس ببعيد أن تتحطم حياتها الزوجية بهذا السبب^(١٢) .

جدول (٢٦)

الموقف من الأمثال الشعبية المرتبطة بالطفلة الأنثى

المثل	الموقف البيئة السكنية	أوافق %	لا أوافق %	لا أعرف %	الإجمالي %
أبو البنات مرزوق	ريف	٨٥٢	١٢٧	٢١	١٠٠
	حضر	٨١٤	١٥٦	٣	١٠٠
	إجمالي	٨٤٣	١٣٤	٢٣	١٠٠
لما قالوا دى بنية قلت الحبيبة جاية تعجن وتخبز لى وتملا البيت مايه	ريف	٧٣	٢٣٦	٣٤	١٠٠
	حضر	٦٣	٣٣٣	٣٧	١٠٠
	إجمالي	٧٠	٢٥٩	٣٥	١٠٠
يامخلفه البنات ياشايلة الهم للممات	ريف	٤٢٧	٥٥	٢٢	١٠٠
	حضر	٤٠٩	٥٧١	٣	١٠٠
	إجمالي	٤٢٣	٥٥٥	٢١	١٠٠

تنوعت الأمثال التي تناولتها الدراسة ما بين النظرة الإيجابية لإنجاب الإناث والنظرة السلبية لذلك . وتركزت النظرة الإيجابية فى سعة الرزق لمن ينجب الإناث ، وهو اعتقاد شائع فى الثقافة المصرية ، بالإضافة إلى دور الابنة فى مساعدة الأم ، على العكس من الذكر ، والذي - حسب الثقافة المصرية - لا يجب أن يساعد فى الأعمال المنزلية ؛ لأن ذلك يحد من قدره ، ويشبهه بالإناث اللائى هن أقل قدراً فى نظر بعض أفراد هذه الثقافة ، وهو الأمر البعيد تماماً عن الصحة .

ويتفق ٨٤٣٪ (٨٨٨٪ إناث ، ٧٦٣٪ ذكور) من إجمالي العينة مع المثل القائل بأن "أبو البنات مرزوق" [انظر الجدول (٩) فى الملاحق] ، بينما يرفض ١٣٤٪ ذلك ، ويرون أنه لا توجد علاقة بين إنجاب الإناث وسعة الرزق ، وقد ينبع ذلك من رؤية دينية بالأساس .

أما المثل الآخر ، والذي يشير إلى " لما قالوا دى بنية قلت الحبيبة جاية ، تعجن وتخبزلى وتملا البيت مايه " وقد يكون هذا المثل رداً على المثل السابق الإشارة عليه ، والذي ينص على "لما قالوا ده ولد انشد حيلى واتسند ، ولما قالوا دى بنيه اتهدت الحيطه عليه " ، وإن صح ذلك فإنما يدل على قدم الخلاف حول قضية إنجاب الإناث . وبشكل عام ، يتفق ٧٠٦٪ (٧٧٥٪ إناث ، ٥٨٦٪ ذكور) من إجمالي العينة مع هذا المثل [انظر الجدول (٩) فى الملاحق] .

أما عن النظرة السلبية لإنجاب الإناث ، فيعكسها المثل القائل "يامخلفة البنات ياشايلة الهم للممات" ، وبلا شك يسيء هذا المثل كثيراً للأنثى بهذا التصوير ، ولكن الذى يسيء إليها أكثر هو نسبة من يوافقون على هذا المثل والتي بلغت ٤٢٣٪ (٤٩٧٪ إناث ، ٢٩٣٪ ذكور) مقابل ٥٥٪ (٤٨٩٪ إناث ، ٦٧١٪ ذكور) لا يتفقون معه [انظر الجدول (٩) فى الملاحق] . ويعنى ذلك أنه مازال هناك الكثير من أبناء المجتمع يحملون قيماً لا تتناسب مع الجهود المبذولة تجاه تصحيح وضع المرأة فى مصر ، والخطير فى الأمر أن هذه الأفكار وإن كانت كامنة فى عقول حاملها إنما هى تعبر - فى الوقت ذاته - عن حقيقة موقف هؤلاء من الأنثى بشكل عام ، والابنة بشكل خاص ، وهو موقف - بلا شك - يحتاج إلى المزيد من التوجيه والتصحيح .

د - الأمثال الشعبية المرتبطة بكثرة الأبناء

جدول (٢٧)

الموقف من الأمثال الشعبية المرتبطة بكثرة الأبناء

المثل	الموقف البيئة السكنية	أوافق لا أوافق %	لا أعرف %	الإجمالي %
من كثر ولاده قل زاده	ريف	٤٢٫٨	٥٤٫٤	٢٫٨
	حضر	٤٢٫٠	٥٣٫١	٤٫٠
	إجمالي	٤٢٫٨	٥٤٫١	٣٫١
الراجل الخايب خلفته كتير	ريف	٤٢٫٣	٥٤٫١	٣٫٤
	حضر	٣٦٫٧	٥٨٫٨	٤٫٥
	إجمالي	٤١٫٠	٥٥٫٢	٣٫٦

أشرنا فيما سبق إلى نظرة بعض أفراد المجتمع إلى كثرة الأبناء كعزوة ، وهو الأمر الذى يتنافى تماماً مع سياسة تنظيم الأسرة . وحاولت الدراسة التعرف على رؤية أفراد العينة تجاه كثرة الإنجاب ، وهى الرؤية التى عبرت عن رفض نسبي لهذا الأمر ، وإن لم يكن رفضاً حاسماً إلى حد كبير ، فقد جاءت نسب القبول قريبة إلى حد ما من نسب الرفض . وعلى سبيل المثال ، نجد أن نسبة الراضين لمثل "من كثر ولاده قل زاده" بلغت ٤١٪ (٤٩١٪ إناث ، ٦٢٫٨٪ ذكور) [انظر الجدول (١٠) فى الملاحق] ؛ وذلك إما لأسباب دينية لا تربط بين الإنجاب وقلة الرزق ، وإما لأنها ترى فى كثرة الأولاد "عزوة" مطلوبة ، بل وتزيد من دخل الأسرة .

ويرى المثل الآخر "الراجل الخايب خلفته كتير" أن كثرة الإنجاب تكون - أحياناً - ناتجة عن سوء إدارة الزوج لأسرته ، وبالتالي ينجب أطفالاً بكثرة دون

أن يكون لديه أى تخطيط تجاه مستقبل هؤلاء الأطفال ، وبالتالي تكون كثرة الإنجاب أحد مظاهر هذه الإدارة السيئة للحياة ، ولا يتفق ٥٥٢٪ (٥٢٤٪ إناث ، ٦٠٢٪ ذكور) مع هذا المثل ، [انظر الجدول (١٠) فى الملاحق] .
ومجمل القول إن كثرة إنجاب الأبناء ولاسيما الذكور من الأمور التى مازالت تحمل لدى البعض جانباً من القيم البالية المتوارثة ، التى تتطلب قدراً من التغيير فى النظرة إلى قضية الإنجاب .

٦- موقف الشباب من العودة إلى زيادة الإنجاب

لاستكمال الرؤية حول موقف الشباب من قضايا الإنجاب المختلفة ، نحاول - هنا - أن نتعرف على رؤية هؤلاء الشباب لزيادة الإنجاب فى الوقت الحاضر ، وهل يرون أن هناك اتجاهاً نحو هذه الزيادة حالياً أم لا ؟
وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة ٤٨٨٪ يرون أن عدم تحديد عدد المواليد لكل أسرة هو حرية شخصية متروكة لهذه الأسرة ، وهو أمر يتنافى مع سياسات الدولة منذ سنوات عديدة ، كما يتنافى مع كل ما تنادى به برامج تنظيم الأسرة ، حيث لا تعود أضرار المشكلة السكانية على أصحاب الأسر الكبيرة فقط ، بل يعانى منها جميع أفراد المجتمع . وفى الحقيقة ، أن هذه الرؤية تحتاج إلى مزيد من التأمل بعد كل ما بذل من جهود للتوعية بآثار المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة على المجتمع .
وعلى الجانب الآخر يرى ٤٤١٪ من إجمالى العينة أن هذا الاتجاه نحو زيادة الإنجاب غير موجود على أرض الواقع ، وغالباً ما يرجع الشباب هذا إلى

الظروف الاقتصادية السيئة التي لا تسمح بزيادة عدد الأبناء ، بالإضافة إلى
الحرص على حسن تربية وتنشئة الأبناء ، وهو ما يتنافى مع كثرة العدد .
ويوضح ذلك الجدول رقم (٢٨) .

جدول (٢٨)

موقف الشباب من العودة إلى زيادة الإنجاب

الريف		الحضر		الإجمالي		الاستجابة *	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٤٤٧	٥٧٠	٤٤٧	٥٧٠	٤٤٧	٥٧٠	الاتجاه ده مش موجود	
٤٨٠	٦١١	٤٨٠	٦١١	٤٨٠	٦١١	دى حريية شخصية	
٢٧	٣٥	٢٧	٣٥	٢٧	٣٥	التأثر ببعض الأفكار السائدة فى بعض الدول العربية	
٢٠	٢٦	٢٧	١١	٢٢	٣٧	النشأة فى أسرة صغيرة العدد	
٥٣	٦٧	٣٥	١٤	٤٨	٨١	النشأة فى أسرة كبيرة العدد	
٤٦	٥٩	٦٧	٢٧	٥١	٨٦	أخـــــرى	
-	١٢٧٤	-	٤٠٣	-	١٦٧٧	عدد المستجيبين	

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

ثالثاً: الدين ودوره فى صياغة الإطار المعرفى للشباب نحو تنظيم الأسرة

يلعب الدين - كأحد مكونات الثقافة - دوراً كبيراً فى توجيه سلوكيات أفراد المجتمع ، إذ إنه الإطار المرجعى الأساسى لتحديد المسموح والممنوع ، والحلال والحرام ، والواجب والمكروه ، وهكذا يعيش الفرد دائماً فى هذا الإطار الذى يشكل أفكاره وسلوكياته تجاه كل ما يتعلق بحياته .

ويمكن القول بأن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية قد لعب دوراً ملحوظاً في ارتفاع معدلات الإنجاب في المجتمع المصري ، ولذا فإنه يعد من الحواجز الهائلة التي تحول دون نجاح برامج تنظيم الأسرة^(١٣) . ويلعب الخطاب الديني دوراً هاماً في تشكيل وجدان وقيم الأسرة المصرية نحو عدد الأطفال المرغوب ، ويبدو من الأهمية بمكان أن يراعى الخطاب الديني - فيما يتعلق بالقضية السكانية - أن استمرار مستويات الإنجاب الحالي سيؤدي إلى الوصول بعدد السكان إلى حدود غير آمنة^(١٤) .

ومن أهم المعتقدات الخاطئة التي تتعلق بتنظيم الأسرة والدين هو الاعتقاد بتحريم الدين لتنظيم الأسرة ، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة ذلك^(١٥) ، ولكن ما يهمننا هو إدراك الشباب لهذه العلاقة بين الدين وتنظيم الأسرة ، ومفهومهم لهذه العلاقة ، وموقفهم منها ، وأسباب ذلك الموقف بالإضافة لأهم مصادر تكوين رؤيتهم لهذه القضية .

١- موقف الشباب من تحريم تنظيم الأسرة

عكست استجابات المبحوثين وعياً دينياً كبيراً بعدم تحريم تنظيم الأسرة ، ويتضح ذلك من خلال رؤية ٨٤٪ من إجمالي العينة إلى تنظيم الأسرة باعتباره حلالاً ، وهي نسبة عالية بلا شك ، ولكنها لا تعنى أن هؤلاء الأفراد ينظمون الأسرة أو سوف ينظمون في المستقبل ، ولكنه يعنى - بالأساس - أن برامج التوعية التي ركزت على توضيح هذه العلاقة بين تنظيم الأسرة والدين قد نجحت إلى حد بعيد . وعلى الجانب الآخر يرى ٩٨٪ فقط أن تنظيم الأسرة حرام . ويوضح ذلك الجدول رقم (٢٩) .

جدول (٢٩)

موقف الشباب من تحريم تنظيم الأسرة

الريف		الحضر		الإجمالي		الاستجابة	
ك	%	ك	%	ك	%		
٩٣	١١٩	٤٦	١١٤	١٦٥	٩٨	تنظيم الأسرة حرام	
٨٤٤	١٠٧٥	٣٣٦	٨٣٤	١٤١١	٨٤١	تنظيم الأسرة حلال	
٦٣	٨٠	٢١	٥٢	١٠١	٦٠	لا أعرف	
الإجمالي		١٢٧٤	١٠٠٠	٤٠٣	١٠٠٠	١٦٧٧	١٠٠٠

٢- أسباب الموافقة على تحريم تنظيم الأسرة

تعكس الموافقة على تحريم تنظيم الأسرة نوعاً من التواكلية وتبرئة الذات وإرجاع مسألة الإنجاب كاملة إلى "مشيئة" ، وقد ذكر ذلك نسبة ٦٩,٧٪ من إجمالي الموافقين على التحريم ، وفي نفس الإطار هناك نسبة ١٧,٦٪ يرون أن لكل مولود رزقه ، وبالتالي فلا حاجة لتنظيم الأسرة خوفاً من الفاقة ، ويربط هؤلاء تنظيم الأسرة بالفقر وحده ، دون الاهتمام بالجوانب الصحية للأم أو بانعكاس المشكلة السكانية على المجتمع بأكمله ، وهي نظرة قاصرة إلى حد بعيد . ويوضح ذلك الجدول رقم (٣٠) .

ومن الجدير بالذكر أن هناك نسبة ١٢,١٪ من إجمالي من يوافقون على التحريم يرجعون هذه الموافقة إلى أحاديث بعض رجال الدين الذين يحرمون ذلك ، وهو واقع يعاني منه الإعلام في الآونة الأخيرة بعد ما امتلأت القنوات الفضائية ببعض رجال الدين الذين يطلقون تحريماتهم في العديد من القضايا التي تحتمل

أكثر من رأى ، وللأسف الشديد تؤثر آراؤهم هذه فى العديد من المواطنين البسطاء ، وتساهم فى تكوين موقفهم فى العديد من القضايا ، مثل قضية تنظيم الأسرة . ويعنى ذلك أنه على رجال الدين مسئولية هامة فى تصحيح مثل هذه المفاهيم حول الحلال والحرام فى قضية تنظيم الأسرة ، والتميز بينها وبين تحديد النسل على سبيل المثال حيث تكون لدى بعض الأفراد منذ فترة طويلة رابط قوى بين تحديد النسل وتنظيم الأسرة باعتبارهما مترادفين رغم الاختلاف البين بينهما .

جدول (٢٠)

أسباب الموافقة على تحريم تنظيم الأسرة

الأسباب *		الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	
عشان دى مشيئة ربنا	٨٤	٧٠.٦	٣١	٦٧.٤	١١٥	٦٩.٧	
كل مولود بييجى برزقه	٢٢	١٨.٥	٧	١٥.٢	٢٩	١٧.٦	
رجال الدين بيقولوا كده	١٤	١١.٨	٦	١٣.٠	٢٠	١٢.١	
ربنا ما بيتعماندش	٢١	١٧.٦	٦	١٣.٠	٢٧	١٦.٤	
أخى	٦	٥.٠	٤	٨.٧	١٠	٦.١	
عدد المستجيبين	١١٩	-	٤٦	-	١٦٥	-	

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

٣- أسباب عدم الموافقة على تحريم تنظيم الأسرة

عكست أسباب الموافقة على أن تنظيم الأسرة حلال وعباً دينياً وصحياً كبيراً لدى أفراد العينة ، وكان السبب الرئيسى لهذه الموافقة هو المحافظة على صحة الأم بنسبة ٤١٩٪ ، ويعكس ذلك نجاحاً ملحوظاً للتوعية الصحية بفوائد تنظيم الأسرة ، وإن كانت مازالت تحتاج إلى مزيد من الجهود للتغلب على بعض المفاهيم الخاطئة ذات الصلة بتنظيم الأسرة ، ولكن الجيد فى الأمر أن هذه النسبة تعى جيداً كيف أن الحفاظ على صحة الإنسان هو أولوية لجميع الأديان . ويأتى بعد ذلك من يربطون بين الدين والحياة الجيدة ، باعتبار أن عدم تنظيم الأسرة غالباً ما يقود إلى ظروف حياتية سيئة ، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية القاسية للكثير من فئات الشعب المصرى . وكانت نسبة هؤلاء ٣٣٢٪ لإجمالى الموافقين على أن تنظيم الأسرة حلال .

وترى نسبة ٣٠٧٪ أن تنظيم الأسرة حلال ؛ لأن التحريم يتعلق بمنع الإنجاب وليس التنظيم ، ويعكس ذلك فهما صحياً ووعياً بالفارق بين المفهومين ، ويأتى بعد ذلك من يرون أن تحريم تنظيم الأسرة إنما ينبع من الفهم الخاطئ للدين بنسبة ٢١٥٪ ، وتعنى هذه النسبة أن هناك نجاحاً لجهود التوعية الدينية الصحيحة ، وإن كان مازال يحتاج إلى مزيد من التثقيف لتصحيح المفاهيم الخاطئة ونشر المفاهيم الصحيحة ، ولا يمكننا أن نغفل قوة دور الدين فى قبول أو رفض أى سلوك أو فكر . ويوضح ذلك الجدول رقم (٣١) .

جدول (٣١)

أسباب عدم الموافقة على تحريم تنظيم الأسرة

الأسباب *		الريف		الحضر		الإجمالي	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٤٦١	٤٢٩	١٣٠	٣٨٧	٥٩١	٤١٩		
٣٦٨	٣٤٢	١٠١	٣٠١	٤٦٩	٣٣٢		
٣١٣	٢٩١	١٢٠	٣٥٧	٤٣٣	٣٠٧		
٢٣٤	٢١٨	٧٠	٢٠٨	٣٠٤	٢١٥		
٥٠	٤٧	٢١	٦٣	٧١	٥٠		
١٠٧٥	-	٣٣٦	-	١٤١١	-		

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

٤- مصادر المعرفة الدينية حول تنظيم الأسرة

حاولت الدراسة التعرف على مصادر تكوين المعرفة الدينية حول تنظيم الأسرة ، وأتى في مقدمة هذه المصادر الوسيلة الأكثر تأثيراً في البشر منذ سنوات عديدة ألا وهي التلفزيون بنسبة ٨٣٢٪ ، ولا تدانيه أى وسيلة أخرى في التأثير . وقد أشرنا من قبل إلى شيوع البرامج والقنوات الدينية الفضائية التي تتناول كل القضايا ذات الصلة بالدنيا والدين ، وخاصة القضايا الخلافية التي من الممكن أن تجذب أكبر عدداً من المشاهدين ، مع تحفظنا على بعض ما يذاع على هذه القنوات من آراء تعد خلافاً أو اجتهادية بعض الشيء ، وتعد هذه القنوات هي المصدر الرئيسي لتكوين موقف الأفراد حول تنظيم الأسرة ، سواء بالتحليل أو بالتحريم ؛ ويرجع ذلك إلى حرص هذه القنوات على تقديم مختلف الآراء والتوجهات ، بل إن بعضها يحرص كثيراً على تقديم الخلاف منها .

وأتى بعد ذلك الكتب الدينية كمصدر لهذه المعرفة بنسبة ١٢٤٪ ، ويرتبط هذا المصدر - بلاشك - بمستوى تعليمى وثقافى معين ، يليه الأهل والجيران بنسبة ١١٩٪ و ١٠٣٪ على التوالي . ويلى ذلك العديد من المصادر بنسب أقل . ويوضح ذلك الجدول رقم (٣٢) . ويلفت انتباهنا هنا ما هو جدير بالملاحظة ، وهو أن دور العبادة أتت فى المرتبة الخامسة بنسبة ٨٪ ، وهى نسبة قليلة جداً إزاء قضية من أهم قضايا المجتمع التى تحتاج إلى التوعية الدينية الصحيحة ، مما يتطلب ضرور توعية رجال الدين بأهمية تناول أبعاد هذه القضية ، من خلال الخطب والعظات فى دور العبادة .

جدول (٣٢)

مصدر المعرفة الدينية حول تنظيم الأسرة

المصدر *		الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	ك	٪	ك	٪	ك	٪
التليفزيون	٩٩٥	٨٣٣	٩٩	٣١٦	٨٢٧	١٣١١	٨٣٢
الكتب الدينية	١٤٦	١٢٢	١٤	٥٠	١٣١	١٩٦	١٢٤
الصحف	٨٤	٧-	٨	٢١	٥٥	١٠٥	٦٧
دور العبادة	١٠٩	٩١	١٠	٢٤	٦٣	١٣٣	٨٤
الأصدقاء	٧٣	٦١	٧	٣٢	٨٤	١٠٥	٦٧
الجيران	١١٥	٩٦	١١	٤٧	١٢٣	١٦٢	١٠٣
الأهل	١٣٨	١١٦	١١	٥٠	١٣١	١٨٨	١١٩
المدرسة	٤٣	٣٦	٤	١٣	٣٤	٥٦	٣٦
رائدات ريفيات	١٠	٨	١	-	-	١٠	٦
زائرات صحفيات	٢٢	١٨	٢	-	-	٢٢	١٤
مراكز تنظيم الأسرة	٥٤	٤٥	٤	١٣	٣٤	٦٧	٤٣
أخرى	٣٢	٢٧	٣	١٢	٣١	٤٤	٢٨
عدد المستجيبين	١٢٧٤	-	-	٤٠٣	-	١٦٧٧	-

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وفى نفس الإطار حاولت الدراسة التعرف على مدى استشارة أفراد العينة لرجال الدين فيما يتعلق بقضية تنظيم الأسرة ، سواء تمت الاستشارة بالفعل أو يمكن حدوثها فى المستقبل ، ومن المعروف أن رجل الدين يمثل أحد الزعامات غير الرسمية وقادة الرأى فى المجتمع ، والذي كثيرا ما يلجأ إليه الأفراد لاستشارته فيما يختلفون حوله ، ورغم ذلك جاءت النسبة ضعيفة إلى حد ما ، وبلغت ٢٦,٢٪ مقابل ٧٣,٨٪. لم يستشيروا رجال الدين ولا ينوون ذلك . ويوضح ذلك الجدول رقم (٣٣) ، ويعد ذلك تراجعاً كبيراً فى دور ومكانة رجل الدين فى المجتمع المصرى ، ولكن لهذا أسبابه ، وربما من أهمها - كما أشرنا من قبل - انتشار البرامج والقنوات الدينية الفضائية التى تناقش كل الموضوعات الممكنة تقريبا ، وبالتالي توفر مختلف المعلومات التى يحتاجها الفرد ؛ ولذا لا يحتاج إلى المشورة المباشرة من رجل الدين مثلما كان الحال من قبل .

جدول (٣٣)

مدى استشارة رجال الدين فى موضوع تنظيم الأسرة

الإجمالي	الريف		الحضر		الإجمالي	الاستجابة
	ك	٪	ك	٪		
٣٢٨	٢٥٧	٧٨	١١٢	٢٧,٨	٤٤٠	نعم
٩٤٦	٧٤٣	٢٠٣	٢٩١	٧٢,٢	١٢٣٧	لا
١٢٧٤	١٠٠٠	٢٧٤	٤٠٣	١٠٠٠	١٦٧٧	الإجمالي

الخلاصة

فى إطار تناول مفهوم تنظيم الأسرة فى أذهان الشباب ، وعلاقته بالممارسة الفعلية وكذلك الثقافة السائدة لديهم حول الإنجاب وما يتضمنه من أفكار وتصورات ترتبط بالإنجاب ، ومكانة المرأة ، والقيم الإيجابية فى الثقافة الشعبية ، أبرزت نتائج الدراسة إدراك الشباب لأهمية تنظيم الأسرة ؛ الأمر الذى سيؤدى استمراره إلى خفض معدلات الإنجاب فى المستقبل ، وبالتالي الحد من المشكلة السكانية ، إلا أن استجاباتهم حول العديد من موضوعات الدراسة أكدت على أنهم يحملون القيمة وعكسها فى الوقت ذاته ، وبالتالي ينعكس ذلك على أفكارهم وسلوكياتهم المتناقضة أحياناً .

وقد عكست استجابات الباحثين - مع الوضع فى الاعتبار أنهم جميعاً من الشباب - تغييراً ثقافياً كبيراً فى كثير من عناصر الثقافة التقليدية الراسخة المرتبطة بصحة المرأة ومكانتها فى الأسرة ، وتفضيل الذكور على الإناث والتفاخر بكثرة الإنجاب ، إذ لعبت الظروف الاقتصادية دوراً أساسياً فى تغيير بعض هذه المفاهيم ، خاصة بعد عمل المرأة وصعوبات تربية الأبناء ، بجانب الدور الحيوى الذى يلعبه الإعلام والتعليم فى تعديل العديد من المفاهيم الخاطئة ، وخاصة ما يتصل منها بتنظيم الأسرة .

كما عكست النتائج - أيضاً - بعض أوجه القصور فيما يتعلق بالتوعية الصحية والدينية بتنظيم الأسرة بقضاياها المختلفة ، وهو ما يحتاج إلى مزيد من الجهد من أجل تنمية المجتمع وتقدمه ، ورفع مستوى معيشة أبنائه ، الأمر الذى تعوقه زيادة الإنجاب .

ويمكن بلورة أهم النتائج على النحو التالي :

- مثل التليفزيون المصدر الرئيسى للمعرفة بتنظيم الأسرة بشكل عام ، وينطبق ذلك على معلومات أفراد العينة ، سواء كانت معلومات علمية أو صحية أو دينية وخلافه .
- أكدت نتائج الدراسة الفهم والوعى الصحيح بمفهوم تنظيم الأسرة ، بالإضافة للوعى الصحى حول آثاره على صحة الأم ، ويؤكد ذلك نجاح جهود التعريف بالبرنامج من مختلف جوانبه ولو بشكل جزئى ، ولكن لا يعكس نجاح جهود تغيير الأفكار والقيم بنفس القدر ، فما زالت هناك فجوة بين المعرفة والتطبيق ، لدى بعض مفردات عينة الدراسة .
- ارتفعت نسبة الموافقة على تنظيم الأسرة كفكرة حتى وصلت إلى ٩٦٧٪ ، فى حين كانت نسبة من يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة بالفعل ٧١٩٪ ، وترجع الفجوة بين الرقمين إما للزواج الحديث أو للرغبة فى إنجاب طفل ثان ، مع عزمهم على استخدامها فى المستقبل بنسبة ٧٨٥٪ لإجمالى من لا يستخدمونها حالياً ، بالإضافة إلى قصور المعرفة لدى بعض أفراد العينة حول هذه الوسائل .
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفراد العينة على معرفة كبيرة بوسائل تنظيم الأسرة المختلفة ، ومصادر الحصول عليها ، بغض النظر عن استخدامها فعلياً ، ويدل ذلك على وعى كبير من أفراد العينة يؤكد نجاح جهود الإعلان عن المشكلة ، ولكن يتناقض ذلك - بشكل كبير - مع رفضهم لاستخدام الزوج

لهذه الوسائل بنسبة ٧٥٣٪ ، وهو الجانب الذى مازالت تحكمه الثقافة من سلوكياتهم حتى الآن .

● أوضحت نتائج الدراسة تراجع قيم تفضيل الذكور على الإناث ، وهو الأمر الذى يدل على التغيير الثقافى وارتفاع الوعى لدى أفراد العينة ، فقد رفض ٩٣ر٢٪ من إجمالى العينة تكرار الإنجاب لمن تلد إناثا حتى تنجب الذكر ، وعكست أسباب هذا الرفض وعياً دينياً كبيراً من أفراد العينة . وفى الوقت نفسه ، عكس الموقف من بعض الأمثال الشعبية التى تعلق من قيمة الذكر تراجعاً كبيراً فى هذه النسبة ، إلا أنه مازالت هناك قيمة أكبر للذكر فى بعض المواقف التى عكستها هذه الأمثال . وهذا ما يعنى أن الجزء الثقافى فى برنامج تنظيم الأسرة مازال يحتاج إلى الكثير من الجهد ؛ حتى يستطيع البرنامج تحقيق النجاح المنشود .

● عكس الموقف من العديد من الأمثال الشعبية تغيراً فى القيم الثقافية التقليدية الخاصة بالعقم وإنجاب الإناث وكثرة الإنجاب ، وهو تغير إيجابى إلى حد كبير ، يدل على ارتفاع مكانة المرأة وقدرها فى الأسرة والمجتمع ، ويرفع من قدر الإناث - بشكل عام - فى ظل الإنجازات العديدة التى حققتها المرأة فى المجتمع المصرى فى العقود الأخيرة ، بالإضافة إلى رفض كثرة الإنجاب بنسب كبيرة إلى حد ما ، وهو ما يؤكد نجاح البرامج التثقيفية المختلفة فى تغيير بعض المفاهيم التقليدية تغييراً جزئياً يحتاج إلى الاستمرارية ؛ حتى تتغير هذه المفاهيم تماماً وتترسخ المفاهيم الجديدة .

• أشارت نتائج الدراسة إلى الوعي الدينى الكبير لدى أفراد العينة ، إذ رفض أغلبهم اعتبار تنظيم الأسرة حراماً بنسبة ٨٤ر١٪ ، وهو ما يوضح ارتفاع الوعي الدينى لديهم . ومن الجدير بالذكر أن الفهم الصحيح لموقف الدين يمكن أن يلعب دوراً كبيراً فى التجاوب مع سياسة تنظيم الأسرة ، كما أكدت النتائج أهمية التليفزيون فى هذا السياق كمصدر من مصادر المعرفة الدينية .

ويقودنا كل ما سبق إلى الإشارة إلى أهمية تفعيل البرامج والحملات الإعلامية فى التليفزيون والإذاعة والصحافة حول قضية تنظيم الأسرة بعد ما تراجمت كثيراً هذه الحملات فى الآونة الأخيرة ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة التنويهات وإنتاج بعض الأعمال الدرامية عن المشكلة ، على أن تركز هذه الأعمال على الأبعاد الثقافية والدينية والصحية للقضية ، وأن يتم التواصل بلغة يستطيعون فهمها ويمكن أن تؤثر فيهم ؛ وذلك للقضاء على القصور الحالى فى فهم أبعاد المشكلة ، مع الوضع فى الاعتبار "أن هناك حدوداً لدور وسائل الإعلام وقنوات الاتصال المباشر" ، ويرتبط ذلك بالعوامل والمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمجتمع نفسه^(١٦) .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإنه من الأهمية بمكان تطوير الخطاب الدينى داخل المساجد والكنائس ، بحيث يؤكد على المعلومة الصحيحة ، ويفند المعلومة الخاطئة ، ويمزج فى ذلك ما بين المعلومة الدينية والمعلومة الصحية ، وهو ما يتطلب التوعية الكافية لرجال الدين فى البداية قبل اضطلاعهم بهذه المهمة القومية . كما يجب أن تتضمن المقررات الدراسية بعض المواد وثيقة الصلة

بالمشكلة السكانية بشكل عام ، ويتنظيم الأسرة بشكل خاص . وبلاشك يمكن أن يلعب ذلك دوراً هاماً فى تغيير الكثير من الأفكار والقيم التقليدية الخاطئة أو المعوقة للتنمية ، شرط أن يتغير المضمون المعرفى للتعليم عن المضمون الحالى .

المراجع

- ١ - جامعة الأزهر ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، المجلس القومى للسكان ، دور الزوج فى القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية داخل الأسرة ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٦ .
- ٢ - خليل ، توحيدة ، البيئة الثقافية المساندة للمرأة - من أجل أسرة صغيرة وصحة أفضل ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، يونيو ٢٠٠٨ ، ص ٤١ .
- ٣ - جامعة الأزهر ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، المجلس القومى للسكان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ .
- ٤ - عبدالجواد ، ثريا ؛ الضبع ، ماهر عبدالعال ، المعرفة والاتجاهات والسلوك لدى الشباب نحو الصحة الإنجابية ومدى الاستفادة من الخدمات المقدمة منها فى مجتمعاتهم ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٤ .
- ٥ - خليل ، فاطمة ؛ عبدالرحمن ، فاطمة ، اتجاهات استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٣ ، السكان بحوث ودراسات ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، العدد (٧١) ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٥١ .
- ٦ - مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- المجلس القومى للسكان ، جامعة أسيوط : دراسة المعرفة والاتجاهات والسلوك تجاه الصحة الإنجابية بين المراهقين والشباب فى محافظة أسيوط ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٩٨ ، ص ٤٣ .
- جامعة الأزهر ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، المجلس القومى للسكان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

- ٧ - دسوقي ، منى عبدالعال سيد ، عمل المرأة فى الريف المصرى وعلاقته بالأبعاد الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، دراسة فى محافظات كفر الشيخ والمنوفية وبنى سويف ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩٨ .
- ٨ - دياب ، فوزية ، القيم والعادات الاجتماعية ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .
- ٩ - المرجع السابق ، ص ٣١٠ .
- ١٠ - أبو زيد ، أحمد ، فى القيم النسائية الإيجابية فى الموروثات الثقافية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية ، تحديات الحاضر ، آفاق المستقبل ، القاهرة ، ١٨ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .
- ١١ - المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- ١٢ - دياب ، فوزية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٠ .
- ١٣ - لؤلؤ ، مصطفى ، أنماط التراث الشعبى المتصلة بالمشكلة السكانية فى مصر ، دراسة ميدانية لقريتين مصريتين ، القاهرة ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .
- ١٤ - الحزب الوطنى الديمقراطى ، رؤية حزبية - المشكلة السكانية فى مصر ، القاهرة ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ٥ .
- ١٥ - للمزيد من التفاصيل حول موقف الإسلام والمسيحية من تنظيم الأسرة يمكن الرجوع إلى :
 - وزارة الصحة والسكان : رسائل صحة الأسرة من منظور الدين الإسلامى والمسيحى ، القاهرة ، وزارة الصحة والسكان ، د . ت .
 - الأنبا موسى ، الأنبا يوانس : تنظيم الأسرة - وجهة نظر مسيحية ، القاهرة ، أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية بالكنيسة القبطية الارثوذكسية ، د . ت .
- ١٦ - عبدالمجيد ، لىلى ، السياسات الإعلامية الخاصة بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة فى مصر ، تحليل للواقع ورؤية للمستقبل ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، يونيو ٢٠٠٨ ، ص ٢٥ .

الفصل الخامس

قضية السكان وسياسات المواجهة*

مقدمة

تعد المشكلة السكانية فى مصر من أخطر المشاكل التى تواجه مسار التنمية ؛ لعدم تناسب الموارد المتاحة مع التزايد السريع فى النمو السكانى ، حيث تلتهم الزيادة السكانية مايتحقق من نمو اقتصادى ، بما يشكل تهديداً لجهود التنمية ، وحيثاً دون تحقيق حياة أفضل للأجيال القادمة ، وتستند اتجاهات النمو السكانى - بصورة أساسية - إلى قاعدة الموروث الثقافى ، وتتحدد من خلالها القيم والأفكار والتصورات والعادات الاجتماعية التى تتفاعل بدورها مع التطورات الاقتصادية السائدة ، وتشكل فى مجملها الدائرة التى تحدد الأبعاد المختلفة للأوضاع السكانية ، سواء مايتعلق منها باتجاه رفع معدلات الخصوبة أو خفضها^(١) .

ويحتاج التصدى الجاد لمواجهة مشكلة التزايد السكانى إلى ضرورة تبنى سياسات واستراتيجيات فعالة لضبط النمو السكانى .

* قامت بكتابة هذا الفصل الأستاذة الدكتورة وفاء مرقس ، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات السكانية الهادفة إلى خفض معدلات الإنجاب تلجأ في هذا السبيل إلى برامج تركز - بصورة مباشرة - على تنظيم الأسرة ، إلى جانب برامج أخرى تنموية ؛ بهدف التأثير في السلوك الإنجابي بصورة غير مباشرة . وتشير إلى ذلك العديد من التجارب العالمية في مجال التعامل مع القضية السكانية ، وسنعرض لبعض هذه التجارب فيما يلي :

التجارب العالمية في التعامل مع القضية السكانية

١- تجربة الصين

على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته الصين وانعكاساته على الدخل القومي ، فإن هذا التقدم لم يستطع أن يواكب النمو السريع لسكانها ، وبدا أن التنمية الاقتصادية وحدها لا تحل المشكلة السكانية ، وأنه لا بد من التماس العلاج بالتدخل في الأوضاع الديموجرافية ، وتمثلت الإرهاسات الأولى لمواجهة تلك المشكلة فيما أعلنه الاتحاد الديموجرافي للنساء الصينيات عام ١٩٥٣ من أنه على أهبة القيام بدعاية واسعة من أجل تحديد النسل ؛ لأن الاستمرار في إنجاب الأطفال بدون حساب أمر غير مقبول^(٢) .

ويمكن القول بأن تبني الصين لبرنامج تنظيم الأسرة يرجع تاريخه إلى الحملة الأولى لتنظيم الأسرة التي أعلنت عام ١٩٥٦ ، ثم الحملة الثانية عام ١٩٦٢ ، ثم جاءت الحملة الثالثة عام ١٩٧١ مستهدفة الوصول بعدد السكان إلى ١.٢ مليار نسمة عام ٢٠٠٠ ، حيث دعت إلى الاكتفاء بطفلين في الحضر وثلاثة أطفال في الريف، تحت شعار (أجل - طول - قتل) ، بمعنى تأجيل الزواج،

مع التوصية بتأخير سن الزواج فى الحضر إلى ٢٥ سنة للإناث و ٢٨ سنة للذكور . وتخفيض الحد الأدنى لسن الزواج فى الريف إلى ٢٣ سنة للإناث و ٢٥ سنة للذكور . أما الإطالة ، فتعنى أن تطول الفترة الزمنية بين إنجاب الطفل والذى يليه ما بين ٣ - ٤ سنوات فى الريف والحضر، ثم التقليل بمعنى إنجاب عدد أقل من الأبناء بحد أقصى طفلين فى الحضر وثلاثة فى الريف ، إلا أن هذه السياسة السكانية قد بالغت فى الأهداف الكمية ، مما جعل من الصعب تحقيقها . وفى عام ١٩٨٤ بدأت المرحلة الحالية للسياسة السكانية وتنظيم الأسرة فى الصين ، والتي تقوم على السماح لكل أسرة بإنجاب طفل واحد فقط ، مع السماح لسكان الريف بإنجاب الطفل الثانى تحت شروط معينة ، كأن يكون الطفل الأول معاقاً ، وتعديل الشعار المعلن إلى (أجل - قتل - أفضل) ، وتعنى كلمة أفضل رفع نوعية السكان عن طريق رفع مستوى الصحة والتعليم .

والجدير بالذكر أن الصين لم تضع تشريعات على المستوى القومى بخصوص تنظيم الأسرة . وإنما تم تطبيق البرنامج على مستوى المقاطعات ، حيث اختلفت أهداف البرنامج من مقاطعة لأخرى طبقاً للأوضاع والظروف الاجتماعية والاختلاف فى معدل النمو ومعدلات الإنجاب والكثافة لكل مقاطعة ، الأمر الذى أدى إلى أن تضع كل مقاطعة التزامات برامج تنظيم الأسرة الخاص بها بما يتلاءم مع ظروفها وأوضاعها^(٣) .

وقد تطلب تطبيق السياسة الجديدة فى الصين أعمال حزمة من الحوافز الإيجابية والسلبية . أما الحوافز الإيجابية ، فكان أهمها منح الوالدين فى المدن علاوة تتراوح ما بين ٥٪ و ٨٪ من الأجر الأسبوعى ، ويستمر ذلك حتى يصل عمر

الطفل الوحيد إلى ١٤ عاماً. وفي الريف ينال الوالدان نقاطاً زائدة في العمل على أساس شهري ، أما في الكميونات الريفية فيحصل الطفل على حصة من الحبوب تساوي حصة البالغين ، كما يخصص له ما بين ١٥ - ٢ حصة من المساحة التي تعطى كمزارع خاصة . وفيما يتعلق بالإسكان ، تخصص للأسرة ذات الطفل الواحد مساحة تساوي ما يخصص للأسرة ذات الطفلين ، كما تحظى الأسرة بمعاملة أفضل عند التقدم بطلب مسكن عام في المدينة . أما بالنسبة للصحة والتعليم ، فتعطى الأم إجازة أمومة تزيد أسبوعين بأجر مدفوع ، كما تعطى أولوية مطلقة في تلقي الرعاية الصحية للطفل ، وفي القبول بدور الحضانة والمدارس ، كذلك يعفى الطفل الوحيد من الرسوم الدراسية بالتعليم الابتدائي والإعدادي . وأما بالنسبة للعمل ، فيعطى الطفل الوحيد أولوية مطلقة في العمل الذي يرغبه عند بلوغه سن العمل ، كما يمنح الوالد معاشاً إضافياً .

أما بالنسبة للحوافز السلبية لمن يخالفون القرار وينجبون طفلاً آخر ، فعليهم أن يعيدوا العلاوات أو نقاط العمل التي حصلوا عليها ، وأما من ينجب طفلاً ثالثاً فتتخفف أجورهم ١٠٪ ولا ينقلون إلى مساكن أكبر ، وهذه الأسرة التي لديها أكثر من طفلين لا تتلقى أى مساعدة ، حيث تواجه مصاعب مادية . هذا بالإضافة إلى أن الأسرة عليها أن تدفع مقابل الرعاية التي تقدم للأم ، وثمان التموين الذي يخصص للطفل الثالث الذي يحرم بدوره من الرعاية الصحية المجانية ومن الأفضلية في التعليم والعمل . وقد كان لتلك السياسة وتوابعها تأثيرات عديدة على كل من السلوك الإنجابي وانخفاض الخصوبة .

وتجدر الإشارة إلى أن الصين لم تعالج مشاكلها السكانية عن طريق تحديد النسل فقط ، بل سارت في طريق دفع عجلة التنمية إلى الأمام ،

واستطاعت أن تحقق فى السنوات الأخيرة معدلات قياسية فى نمو الناتج القومى
تفوق معدلات النمو السكانى .

٢- تجربة إيران

نجحت إيران فى فترة زمنية قياسية لانتجاوز ١٥ سنة فى تخفيض مستويات
الإنجاب من ٦هـ طفل إلى ٢١ طفل لكل سيدة فى سن الإنجاب ، وقد ساهم
الموقف الإيجابى لرجال الدين وإباحتهم استخدام وسائل تنظيم الأسرة - ومن
بينها التعقيم - فى رفع الحواجز النفسية والثقافية لقبول فكرة تنظيم الأسرة ،
هذا إلى جانب وجود بعض العناصر الإيجابية فى السياسات الحكومية ، مثل :
التنمية الريفية ، والاهتمام بتحسين الصحة ، والاهتمام بالتعليم ولاسيما تعليم
الإناث ، كما أصبح برنامج التعليم السكانى جزءاً لايتجزأ من النظام التعليمى
بإدخال مادة التربية السكانية فى المناهج الدراسية فى كافة المستويات
التعليمية ، هذا إلى جانب إلزام المقبلين على الزواج ببرنامج محاضرات خاصة
بتنظيم الأسرة ، تحت رعاية وإشراف الحكومة قبل حصولهما على عقد الزواج ،
والتأكيد من خلاله على مسئولية الزوج المقبل على الزواج إلى جانب الزوجة عن
تنظيم أسرته ، وقد كان لذلك كله أكبر الأثر فى إحداث التغيير المنشود فى خفض
معدلات الإنجاب .

وقد كان التركيز فى التجربة الإيرانية على إدخال برنامج تنظيم الأسرة
ضمن مخططها التنموى عام ١٩٨٩ ، وقد ركز البرنامج على ثلاثة أهداف رئيسية
تتضمن تشجيع المباحدة بين كل حمل لتصل إلى ٣-٤ سنوات ، وعدم تشجيع
الحمل للسيدات أقل من ١٨ سنة وأكبر من ٣٥ سنة ، إلى جانب تحديد حجم

الأسرة بثلاثة أطفال فقط . وفى عام ١٩٩٣ أصدر المجلس التشريعى قانون تنظيم الأسرة الذى ألغى غالبية الحوافز الاقتصادية للأسر الكبيرة ، وقصر توفير المزايا الاجتماعية على الأطفال الثلاثة الأوائل للزوجين ، كما أولى القانون اهتماماً خاصاً بالحد من وفيات الأطفال وتشجيع تعليم المرأة وعملها ومد مظلة التأمينات وإعانات التقاعد لتشمل جميع الآباء والأمهات ، حتى لا يكون الاتجاه نحو إنجاب مزيد من الأبناء كوسيلة للتأمين والدعم عند التقدم فى السن^(٤) .

٣- تجربة تونس

تعد التجربة التونسية ، نموذجاً لتبنى سياسة وبرنامج حكومى للحد من الإنجاب ، حيث حددت أربع ركائز أساسية فى مواجهة المشكلة السكانية بها ، تمثلت فى : الدعم السياسى ، ووضع إطار تشريعى لحل القضية ، ومساندة السلطة الدينية ، وتعبئة المجتمع المدنى . وقد تضمنت خططها التنموية أهدافا سكانية محددة ، حيث وضعت برنامجا قوميا للتنظيم العائلى ، وهيات له المناخ المناسب بإنشاء قاعدة قانونية وهياكل إدارية ، وقدمت له الدعم السياسى . فعلى الصعيد القانونى ، صدر قانون جديد للأحوال الشخصية أعطى المرأة حقوقها بالكامل ، وألغى تعدد الزوجات والطلاق من جانب واحد ، وحدد العمر الأدنى عند الزواج بسبعة عشر عاما للأنثى ، وعشرين عاما للذكر ، هذا بالإضافة إلى إباحة التعقيم والإجهاض حتى الشهر الثالث ، وحصر الانتفاع بالتعويضات العائلية لثلاثة أطفال فقط . كما أكد على أن التعليم إجبارى حتى سن ١٦ سنة ، مما أدى إلى انخفاض مستوى الأمية ، كما ركزت التشريعات على المساواة بين الجنسين فى العمل . وتحديد سن العمل بـ ١٥ سنة . وقد واكب هذا تأييد

السلطة الدينية لبرامج تنظيم الأسرة . وعلى الصعيد الإدارى ، شكلت الحكومة التونسية عام ١٩٧٣ الديوان القومى للتنظيم العائلى والعمران البشرى ، بحيث يتولى تنفيذ مهمة برنامج التنظيم العائلى وتطبيق سياسة الدولة فى المجالات السكانية ، كذلك أنشئ مجلس أعلى للعمران البشرى ، كما أوجد فى كل منطقة إدارية مجلس خاص يتابع برامج العمل ، ثم تغير اسم الديوان ليصبح الديوان القومى للأسرة والعمران البشرى بضم عدد من الإدارات على المستوى المركزى والإقليمى ، وأصبح لكل ولاية مركز خاص بها ، يشرف على تنظيم الأسرة فى الولاية ، ويدرس الاحتياجات ويعمل على تلبيتها ، هذا إلى جانب وجود فرق متنقلة لتقديم خدمات تنظيم الأسرة لسكان القرى البعيدة عن المركز . وقد دعمت الحكومة التونسية هذا الهيكل الإدارى بمركز لإعداد الكوادر مهمته الأساسية تأهيل مقدمى الخدمات بمختلف تخصصاتهم ، لنشر الخدمة على نطاق واسع وتحسينها وتطوير نوعيتها . هذا ، إلى جانب إنشاء معهد للبحوث والدراسات ؛ بهدف إجراء البحوث والمسوح الديموجرافية والاجتماعية والسلوكية وكذلك البحوث الطبية والبيولوجية ، بهدف وضع مرجعية علمية للبرنامج الوطنى لتنظيم الأسرة وتطوير البحوث فى الميادين التى لها أولوية خاصة ، كما كان هناك اهتمام - أيضاً - بالبحوث ذات الطابع التقيومى لمتابعة سير البرنامج وتقيوم الأنشطة التى يتم تنفيذها .

وانطلاقاً من اقتناع ثابت بأن التحول المنشود فى السلوكيات لابد له من استراتيجيات وبرامج ذات خصوصية فى مجال الإعلام والتثقيف والاتصال ، وضعت تونس منظومة إعلامية تهدف أساساً إلى تقيوم الأنشطة والبرامج

الإعلامية والتثقيفية المنفذة للوقوف على مواطن القوة والضعف فيها ، ووضع وتنفيذ خطط عمل لكل فئة ذات أولوية ، وخاصة الرجال والشباب والأسر الريفية ، إلى جانب استنباط طرق وأساليب مبتكرة لتوصيل المعلومة ، ووضع آليات متابعة وتقييم دورى متواصل ، واستخدام الأنشطة التثقيفية والإعلامية المنفذة لتقنيات وأساليب متعددة ، مثل التثقيف الفردى عن طريق الزيارات المنزلية ، والتثقيف الجماعى بمراكز الصحة الأساسية ومراكز التجمعات الخاصة بالرجال والنساء والشباب ، كما تم توظيف القنوات الإعلامية الجماهيرية ؛ حتى تساند هذه الاتصالات المباشرة وتدعمها ^(٥) .

كما - تم أيضاً - إدخال مادة العمران البشرى فى برامج التأهيل والبحث فى كليات الطب ومدارس الصحة العمومية . كما بدأت تونس بتنفيذ برنامج للتسويق الاجتماعى لوسائل تنظيم الأسرة ، بهدف اشتراك القطاع الخاص من الصيدلة والأطباء فى عمليات التوعية والترويج لوسائل تنظيم الأسرة ، كما كلف هذا الديوان القومى بتحقيق الأهداف الديموجرافية التى تضمنتها الخطة التنموية ^(٦) .

وقد وضعت تونس **ثلاثة برامج خاصة بالصحة الإنجابية تتمثل فى :**

١ - برنامج **"تثقيف الرجال"** عبر المدرسين وأصحاب النفوذ الأدبى فى محاولة لتثقيف الرجل وتوعيته بمدى مسؤليته فى المحافظة على صحة أسرته ، وقد تم تدعيم البرنامج بإشراك أصحاب النفوذ الأدبى المتواجدين فى المناطق الريفية ، مثل "عمد" القرى ، وكذلك المعلمون العاملون بالمناطق النائية ؛ وذلك لتبليغ الرسالة وحث

الرجال على سلوك إيجابي منظم ، وإشراكهم فى اتخاذ القرار فيما يتعلق بالصحة العائلية والإيجابية ، وأحدث هذا البرنامج نتائج إيجابية بتطوير أنشطة الدعوة بصفة عامة ، وتلك الموجهة للرجل بصفة خاصة .

٢ - برنامج " الإحاطة بالشباب " الذى ثبت من خلاله أن طريقة التوعية والتثقيف للشباب بواسطة شباب مثلهم لها جدواها، فقد خلقت ديناميكية فى الأوساط الشبابية ، ومكنت من توسيع رقعة التثقيف ، بحيث أصبح كل شاب نواة إعلام وإشعاع .

٣ - برنامج " النهوض بالصحة العائلية والإيجابية " فى مناطق الظل (المناطق المحرومة) ، وكان الهدف منه تحسين مستوى المعيشة لقاطنى المناطق الريفية المنعزلة فى عدة جهات من الجمهورية التونسية ، وإقحامهم فى الدورة التنموية ؛ مما استدعى إنشاء صندوق التضامن الوطنى كآلية لمكافحة الفقر بهذه المناطق ، وأسفر البرنامج عن إحراز تقدم فى مؤشرات التغطية الصحية واستعمال وسائل منع الحمل .

وتجدر الإشارة إلى أن تلك السياسات التى انتهجتها الدول التى حققت نجاحات فى مجال الحد من النمو السكانى تحمل فى مضامينها عوامل نجاحها ، والتى تتمثل فى ضرورة تبنى برنامج تنظيم أسرة قوى وفعال يصل إلى المجتمعات والفئات المستهدفة حيث أماكن تواجدها ، وكذلك أهمية الدعم

الكامل من قبل رجال الدين وتبنيهم لقضية السكان وتنظيم الأسرة . هذا ، إلى جانب ضرورة الارتقاء بأوضاع المرأة من حيث التعليم والعمل والارتقاء بسن الزواج ، بالإضافة إلى الارتقاء بالنظام المؤسسى المسئول عن مواجهة المشكلة السكانية وتولى مسئولية متابعة تنفيذ السياسات والبرامج التى من شأنها تحقيق الوضع السكانى المستهدف ، والتقييم المستمر للأداء ، مع الأخذ فى الاعتبار أهمية تفعيل نظام الحوافز الإيجابية والسلبية فى مواجهة قضية ارتفاع معدلات الإنجاب^(٧) .

كما تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكامل ما بين التنمية والمتغيرات السكانية يسهم ولا شك فى تعميق التأثيرات المشتركة بينهما ، ويؤدى إلى الإسراع فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية المطلوبة . وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التى أجريت حول تأثيرات كل من البرامج الإنمائية وبرامج تنظيم الأسرة فى الخصوبة - وأبرزها تلك الدراسة التى أجريت على ٩٤ دولة نامية - على أن مستوى الانخفاض فى الإنجاب يصل إلى أدنى حد له فى الدول التى تجمع ما بين البرامج الإنمائية وبرامج تنظيم الأسرة ، إذ تصل نسبة التغير فى مستوى الإنجاب إلى ٣٠٪ مقارنة بحوالى ٢٠٪ فقط فى الدول التى اعتمدت على برامج تنظيم الأسرة وحدها ، ويعنى هذا أن مجموعة العوامل المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج تنظيم الأسرة تسير جنبا إلى جنب بصورة فعالة للغاية ، وأن برامج تنظيم الأسرة لن تؤتى ثمارها مالم تتم فى إطار عملية التنمية الشاملة .

وجدير بالذكر أن مصر تعد من الدول التي كان لها موقف رسمي أعلن تجاه قضية الإنجاب وتنظيم الأسرة منذ الستينيات بإعلان رئيس الجمهورية فى الميثاق عام ١٩٦١ ضرورة خفض معدلات المواليد من خلال تنظيم الأسرة ، وإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة وجهازه التنفيذى فى منتصف الستينيات .

وفى هذا الإطار ، يمكن رصد أربع وثائق ، وهى :

- وثيقة السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ .
- وثيقة السياسة القومية للسكان ١٩٨٦ .
- وثيقة الاستراتيجية السكانية ١٩٩٢ - ٢٠٠٧ .
- وثيقة السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات ٢٠٠٢ - ٢٠١٧ .

وتهدف **وثيقة السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات ٢٠٠٢ - ٢٠١٧**

إلى الوصول بمعدل الخصوبة إلى معدل الإحلال ٢ر١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ كهدف قومى .

وقد تضمنت تلك الوثيقة عدة استراتيجيات نوعية ؛ بهدف خفض معدلات

الإنجاب ، وهى :

- # استراتيجية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .
- # استراتيجية صحة الطفل والحفاظ على حياته .
- # استراتيجية التعليم ومحو الأمية .
- # استراتيجية تحسين وضع المرأة .
- # استراتيجية المراهقين والشباب .

- # استراتيجية دعم وحماية الأسرة .
- # استراتيجية الإعلام والتعليم والاتصال .
- # استراتيجية حماية البيئة .
- # استراتيجية إعادة توزيع السكان .
- # استراتيجية تقليل التفاوتات بين المجموعات السكانية .
- # استراتيجية دعم المعلومات والبحوث .

وقد استندت تلك الوثيقة إلى المبادئ التالية :

- # إقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب لأطفالها ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن ، وذلك فى نطاق ثقافة المجتمع وتعاليمه الدينية .
- # عدم استخدام الإجهاض والتعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة .
- # إقرار حق المواطن فى الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر داخل مصر أو خارجها .
- # الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة بتنظيم الأسرة ، وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والإكراه ، والتى تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية .
- # تنمية الإنسان من كافة الجوانب لتحقيق رفاهته ورفع قدراته الإنتاجية .
- # اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ وإدارة البرامج السكانية .
- # تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فى إدارة وتنفيذ البرامج السكانية .

* إقرار حق الإنسان فى التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، دونما تمييز ، وبما يتفق مع الشرائع السماوية .

* الإقرار بأن الأسرة هى وحدة المجتمع الأساسية ، ومن ثم ينبغى تعزيزها ، وحققها فى الحصول على الحماية والدعم اللازمين .

* تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين ، ورفع قدرات المرأة ، والقضاء على الممارسات الضارة ضد الإناث بجميع أشكالها .

* تعتبر السياسات والأهداف المتصلة بالسكان جزءاً لا يتجزأ من منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يتمثل هدفها الرئيسى فى تحسين نوعية الحياة ، ومن ثم - وكخط استراتيجى - يتعين إدماج الاهتمامات السكانية فى الاستراتيجيات الإنمائية والتخطيط وعملية اتخاذ القرار ، وتخصيص الموارد على جميع المستويات وفى جميع المناطق من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادى المطرد فى سياق التنمية المستدامة^(٨) .

وقد تم تحديث السياسة السكانية بحيث تلائم متطلبات المرحلة القادمة ، ووضعت الخطة الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ تم فيها تحديد المحاور والاستراتيجيات والأهداف المحددة والفرعية ، وكذلك تحديد أدوار الوزارات والهيئات وكافة الجهات المشاركة فى تنفيذها؛ حتى يمكن تحقيق الهدف والوصول بمعدل الإنجاب الكلى إلى ٢,٤ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٢ كهدف قومى والوصول بمعدل الإنجاب الكلى إلى معدل الإحلال وهو ٢,١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ كهدف استراتيجى .

رؤى الشباب حول المشكلة السكانية فى مصر

التساؤل المثار هنا : إلى أى حد أسهمت هذه السياسات والاستراتيجيات السكانية وبرامجها المختلفة فى تكوين رؤية واضحة وإدراك واع لدى الشباب بوجود مشكلة سكانية ، وعلاقة تلك المشكلة بما يعانىه المجتمع من العديد من المشاكل الناجمة عن الزيادة المطردة فى السكان ، وهل هناك أساليب وآليات جديدة مقترحة من قبل الشباب لمواجهة المشكلة السكانية وخفض معدلات تلك الزيادة السكانية ؟ . وهذا ماسنحاول إلقاء الضوء عليه من خلال استعراض أسباب المشكلة السكانية فى مصر ، وتداعياتها، وآليات مواجهتها فى فكر الشباب .

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى تأكيد غالبية مفردات العينة على أن مصر تعاني من مشكلة سكانية بنسبة ٩٦٫٩٪ على مستوى عينة الدراسة ، مع ملاحظة عدم وجود فوارق تذكر ما بين الريف والحضر ، حيث بلغت النسبة فى الحضر ٩٦٫٥٪ مقابل ٩٧٪ فى الريف ، ويوضح ذلك الجدول (١) .

جدول (١)
مدى وجود مشكلة زيادة فى السكان فى مصر من وجهة نظر المبحوث طبقاً للبيئة السكنية

الاستجابة	الريف		الحضر		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٢٣٦	٩٧٫٠	٣٨٩	٩٦٫٥	١٦٢٥	٩٦٫٩
لا	٢٠	١٫٦	١١	٢٫٧	٣١	١٫٨
لا أعرف	١٨	١٫٤	٣	٠٫٧	٢١	١٫٣
الإجمالى	١٢٧٤	١٠٠	٤٠٣	١٠٠	١٦٧٧	١٠٠

وقد تباينت الأسباب الكامنة وراء تلك الزيادة السكانية من وجهة نظر الباحثين ، وكان من أهمها زيادة الإنجاب التي احتلت المرتبة الأولى بين أسباب المشكلة بنسبة ٨٨١٪ من عينة الدراسة ، تليها فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٩٢٪ عدم الوعى بالآثار المدمرة للزيادة السكانية حالياً ومستقبلاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع والتردى الواضح فى مستوى المعيشة ، وإجهاض كل المحاولات التنموية من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق العائد المرجو منها .

أما السبب الثالث من وجهة نظر الباحثين ، فيكمن فى الجهل والفقير بنسبة ٢٤٦٪، إذ يرتبط ارتفاع معدلات الإنجاب بالفقر ، حيث تلجأ الأسر الفقيرة فى - أغلب الأحيان - إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء والدفع بهم لسوق العمل من أجل الحصول على دخل الأسرة ، كما يرتبط ارتفاع معدلات الإنجاب - أيضاً - بانتشار الأمية ، وانخفاض المستويات التعليمية ، ومايصاحبه من انغلاق فكرى وافق محدود ، والتشبث بأفكار وتصورات تعلى من القيم المرتبطة بالزواج المبكر ، وإنجاب الكثير من الأبناء كعزوة ، وتفضيل إنجاب الذكور ، وغيره من القيم التى تشجع على كثرة الإنجاب . وعلى صعيد آخر ، ترى نسبة ٩٤٪ من عينة الدراسة أن سوء استخدام الموارد يعد - أيضاً - سبباً فى وجود مشكلة سكانية مستتدين فى آرائهم إلى نجاح التجربة الصينية فى حسن استخدام مواردها البشرية ووقوفها ضمن مصاف الدول المتقدمة رغم ضخامة حجم سكانها [ويوضح ذلك الجدول (٢)] .

جدول (٢)
أسباب الزيادة السكانية من وجهة نظر المبحوث
طبقاً للبيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالي		الأسباب	
ك	%	ك	%
١٤٣٢	٨٨ر١	١٠٩٤	٨٨ر٥
١٠٨	٦٦	٨٥	٦٩
١٣٨	٨ر٥	١٠٦	٨٦
٤٧٥	٢٩ر٢	٣٦١	٢٩ر٢
١١٢	٦٩	٩٤	٧٦
١٥٣	٩ر٤	١١٧	٩ر٥
٣٩٩	٢٤ر٦	٣٠٩	٢٥ر٠
٥٥	٣ر٤	٤٦	٣٧
٣٦	٢ر٢	٢٣	١ر٩
- ١٦٢٥		- ١٢٢٦	

أما فيما يختص برؤية المبحوثين للعلاقة بين زيادة عدد السكان والعديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، فقد أوضحت النتائج أن ما يقرب من ٩٠٪ من عينة الدراسة يرون أن هناك علاقة وثيقة ما بين الزيادة السكانية والمعاناة من مشكلة البطالة ، ويتفق في ذلك مفردات عينة كل من الريف والحضر بنسبة ٨٩ر٩٪ و ٨٨ر٦٪ على التوالي . وقد احتلت مشكلة انخفاض مستوى المعيشة المرتبة التالية من حيث ارتباطها بالتزايد في عدد السكان ، حيث سجلت نسبة ٨٨ر٧٪ دون فروق تذكر ما بين الريف والحضر . أما المشكلة التي احتلت المرتبة الثالثة ، فتمثلت في تدهور مستوى الخدمات من صحة وتعليم وإسكان مسجلة نسبة ٨٦ر٩٪ بفارق طفيف ما بين الريف والحضر ، بواقع ٨٧ر٨٪ في الريف

مقابل ٨٤ر١٪ فى الحضر . وقد احتلت مشكلة انتشار الجريمة والفساد كأثر من آثار من الآثار المترتبة على التزايد من عدد السكان المرتبة الرابعة بنسبة ٨٨ر٧٪ و ٨١ر٦٪ على التوالي ، هذا مقابل انخفاض نسبة من يرون أن هناك علاقة ما بين التزايد فى أعداد السكان والتلوث البيئى إلى ٧٣ر٠٪ من مفردات عينة الدراسة [انظر الجداول أرقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) بالملحق] . وإن كان من الملاحظ أنه لاتوجد فروق تذكر ما بين استجابات عينة الريف وعينة الحضر .

أما فيما يتعلق برؤية الشباب لآليات مواجهة المشكلات السكانية التى يعانى منها مجتمعنا ، فقد أوضحت النتائج الميدانية أن هناك ميلاً لدى نسب كبيرة من مفردات عينة الدراسة على مستوى كل من الريف والحضر إلى الأخذ بأساليب التوعية بمزايا الأسرة الصغيرة ، لاسيما بين الشباب فى مراحل التعليم المختلفة ، وكذلك توعية المقبلين على الزواج بأهمية تنظيم أسرهم من أجل حياة أفضل لهم ولأبنائهم ، هذا إلى جانب تأكيد مفردات عينة الدراسة على ضرورة تحسين خدمات مراكز تنظيم الأسرة لتلبى احتياجات المجتمع المستهدف ، وبدرجة عالية من الجودة فى تقديم الخدمة . وفى المقابل ، هناك رفض واضح لفكرة تطبيق الحوافز السلبية على الأسر التى تنجب عددا كبيرا من الأبناء .

وقد ظهرت شدة الرفض لفكرة التعقيم الإجبارى - باعتبارها فكرة مرفوضة دينيا - حيث سجلت نسبة الراضين لها ٨١ر٠٪ على مستوى عينة الدراسة بواقع ٨٦ر١٪ فى الحضر و ٨٠ر١٪ فى الريف ، بينما سجلت نسبة من يوافق عليها ٦ر١٪ على مستوى عينة الدراسة . أما الحوافز السلبية الأخرى ،

مثل توقيع غرامة على كل من ينجب أكثر من طفلين ، فقد وافقت عليها نسبة ٢٥٦٪ من إجمالي عينة الدراسة ، بينما لم تلق قبولاً لدى نسبة ٧٣٪ من إجمالي عينة الدراسة ، بواقع ٧٢٪ في الريف مقابل ٧٦٪ في الحضر .

وكذلك لم تحظ فكرة الحرمان من التعليم الحكومي للأبناء بعد الطفل الثالث إلا بموافقة ١٥٪ فقط ، في حين رفضتها نسبة ٨٤٪ من عينة الدراسة ، مع ملاحظة التفاوت ما بين نسبة عدم الموافقة بين الريف والحضر بواقع ٨٣٪ في الريف مقابل ٨٨٪ في الحضر [انظر جداول أرقام (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) بالملحق] .

أما فيما يتعلق بمقترحات مفردات عينة الدراسة لمواجهة الزيادة السكانية ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن من لديهم مقترحات أخرى بشأن مواجهة المشكلة السكانية لا تتجاوز نسبتهم ربع عينة الدراسة (٢٤٪) .

وقد تركزت مقترحاتهم في ضرورة توجه الطاقات البشرية للعمل والإنتاج ، وذلك بنسبة ٤١٪ ، تليها تدمير الصحراء وبناء المدن الجديدة بنسبة ٤٠٪ ، وكذلك استصلاح الأراضي للزراعة بنسبة ٣٩٪ ، إلى جانب حسن استخدام الموارد بنسبة ١٨٪ ، ويوضح ذلك الجدول (٣) .

جدول (٣)

أهم المقترحات لمواجهة الزيادة السكانية من وجهة نظر المبحوث طبقاً للبيئة السكنية

الريف الحضر الإجمالي				المقترحات *	
ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٦٨	٢٨,٢	٣٩	٤٢,٩	١٢٩	٤١,٧
١٦٣	٣٦,٣	٣٧	٤١,٩	١٢٦	٤٠,٤
٧٤	١٩,٦	٢٠	١٧,٩	٥٤	١٨,٤
١٥٨	٣٠,٤	٣١	٤٢,٢	٢٧	٣٩,٢
٤٠٣	-	١٠٢	-	٣٠١	-

الخلاصة

لاشك أن حصاد السياسات والاستراتيجيات والبرامج السكانية والجهود المبذولة للحد من النمو السكاني عبر الفترات الزمنية المتعاقبة قد أسفر عن تكوين رؤية واضحة وإدراك واعٍ في أذهان المصريين بوجود مشكلة سكانية في مصر ، وهذا ما أوضحتها الدراسة الحالية من أن غالبية مفردات عينة الدراسة من الشباب من المناطق الحضرية والريفية في المحافظات - محل الدراسة - قد أكدوا على أن مصر تعاني من مشكلة سكانية . وقد رصدت نتائج الدراسة الأسباب الرئيسية وراء معاناة مصر من الزيادة السكانية ، جاء في مقدمتها زيادة معدلات الإنجاب ، مع عدم الوعي بأهمية تنظيم الأسرة في الحد من النمو السكاني ، بالإضافة إلى انتشار الفقر مصحوباً بالأمية وانخفاض المستوى التعليمي وماينجم عنهما من ضيق الأفق والانغلاق الفكري وعدم وضوح الرؤية والتمسك بالعديد من الأفكار والتصورات والقيم المشجعة على كثرة الإنجاب .

وقد برزت - بوضوح - العلاقة القوية ما بين الزيادة العددية في السكان وبعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري ، جاء على رأسها مشكلة البطالة ، ومايرتبط بها من انخفاض في مستوى المعيشة ، وكذلك تدهور مستوى المرافق والخدمات الناتج عن الضغط المتزايد عليها ، وانخفاض نصيب الفرد منها .

وعلى صعيد الرأي في الحلول المطروحة عالمياً لمواجهة ارتفاع معدلات الإنجاب ومايترتب عليه من تزايد في معدلات النمو السكاني ، فقد كان هناك

تأييد واضح لضرورة الاهتمام بتحسين خدمات تنظيم الأسرة المقدمة وتوعية المقبلين على الزواج بأهمية تنظيم أسرهم ، إلى جانب الاهتمام بتوعية الشباب بمزايا الأسرة الصغيرة . وعلى صعيد آخر ، كان هناك رفض قاطع لفكرة تطبيق الحوافز السلبية المتمثلة فى توقيع غرامة على من ينجب أكثر من طفلين والحرمان من التعليم الحكومى المجانى بدءاً من الطفل الرابع ، وكذلك رفض اللجوء إلى التعقيم الإجبارى استناداً إلى تحريمه شرعاً .

وفى المقابل ، تركزت الحلول المقترحة للمشكلة السكانية فى مصر من قبل مفردات عينة الدراسة فى ضرورة توجيه الطاقات البشرية الموجودة للعمل والإنتاج ، مع إمكانية استغلال هذه الطاقات فى تعمير الصحراء واستصلاح الأراضى ، هذا إلى جانب التركيز على حسن استخدام الموارد المتاحة .

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المقترحات التى أوردتها مفردات عينة الدراسة كأساليب لمواجهة مشكلة السكان فى مصر إنما تعكس توجهاً واضحاً نحو اعتبار قضية السكان فى مصر ليست قضية زيادة فى عدد السكان بقدر ما هى قضية عدم استغلال هذه الزيادة العددية كقوة بشرية فى النهوض بالمجتمع ، هذا بالإضافة إلى إمكانية أن تكون تلك المقترحات بمثابة محاولة لتصحيح الوضع الراهن للمشكلة التى يعانون وطأتها فى الواقع الحالى ، دونما نظرة مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه الحال فى المستقبل ما لم ينخفض معدل المواليد ومعدلات النمو السكانى عما هو عليه الآن .

المراجع

- ١ - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) ، السياسات السكانية في الوطن العربي ، برنامج التربية السكانية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٨٩ - ١٤٩ .
- ٢ - عبد الحكيم ، محمد صبحي ، التجربة السكانية في الصين ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ص ٥٧ - ٦١ .
- ٣ - مجلس الشورى ، المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، التقرير النهائى للجنة الصحة والسكان والبيئة ، دور الانعقاد الثالث والعشرون ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٥٣ .
- ٤ - المرجع السابق ، ص ١٤٤ ، ١٥٠ .
- ٥ - المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
- ٦ - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) ، السياسات السكانية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
- ٧ - مجلس الشورى ، المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .
- ٨ - مخلوف ، هشام ؛ الشيشيني ، عزت ، السكان والصحة الإنجابية في تنظيم الأسرة ، الواقع المصرى ، جمعية الديموجرافيين الاجتماعيين (إيدا) ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٤٣ - ٥١ .

الختاتمة والتوصيات

يمثل المناخ الثقافى السائد فى المجتمع رافدا من الروافد المؤثرة - بصورة فعالة - فى تشكيل القيم الاجتماعية الخاصة بالمجتمع بصفة عامة ، والاتجاهات الإيجابية بصفة خاصة . ومن ثم ، فإن نجاح الجهود الرامية إلى خفض مستويات الإنجاب وضبط النمو السكانى تتطلب توفير البيئة المناسبة والداعمة لتقبل ثقافة الأسرة الصغيرة ، لاسيما بين شريحة الشباب من المتزوجين أو المقبلين على الزواج ، باعتبارهم أكثر فئات المجتمع امتلاكا للطاقات والقدرات وأكثر القوى الاجتماعية قدرة على تقبل التغيير والأخذ بزمام المبادرة ، كما أنهم أكثر الفئات تحملا لأعباء التحولات الكونية الراهنة .

وإذا شاء المجتمع إحداث تغيير حقيقى فى قضية السكان ، فإن التأكيد على تبنى مدخل التنمية الثقافية يعد مطلبا لا سبيل إلى تجاهله ؛ لأن الإصلاح الفكرى يأتى فى المقدمة كى يمهّد الطريق لمحاول التنمية الأخرى ويسهل عملية تنفيذها .

وتسعى هذه التنمية الثقافية إلى إعادة صياغة الفكر باتجاه مفهوم الزواج والإنجاب ، وقيمة الأبناء وكل ما يرتبط بقضية السكان .

ومن هنا برزت أهمية رصد مكونات الثقافة الخاصة بالإنجاب لدى شريحة الشباب ؛ سعيا نحو الكشف عن منظومة القيم والأفكار والتصورات التى تسهم

فى تشكيل فكر الشباب نحو قضية الإنجاب ، ومحددات هذا الفكر ، والعوامل الفاعلة فيه من أجل إمداد صانع القرار برؤية شاملة للأبعاد الثقافية لقضية السكان بما يسهم فى صياغة منظومة فاعلة ، تتصدى للاتجاهات السلبية ، وتدعم الاتجاهات الإيجابية ؛ من أجل تحقيق المستهدف من جهود الحد من النمو السكانى .

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة تشير إلى العديد من المؤشرات التى تعبر عن اتجاه ايجابى لدى الشباب نحو الأفكار والتصورات البناءة التى تعكس رؤية ناضجة - إلى حد ما - لأهمية تبني مفهوم الأسرة الصغيرة ، ورفض فكرة الزواج المبكر ، وكذلك الاتجاه نحو تبني ثقافة المساواة بين الأبناء من الجنسين . وقد أكدت غالبية مفردات عينة الدراسة على أن مفهوم الأسرة الصغيرة يعنى إنجاب طفلين أو ثلاثة أطفال ، بغض النظر عن نوع المولود (ذكر أم أنثى) ، ومن ثم يمكن القول بأنه مازال هناك عدم وضوح فى الرؤية بوجود فروق مؤثرة ما بين إنجاب طفلين وإنجاب ثلاثة أطفال ، إلا أن النتائج تشير إلى تفضيل شباب الريف لإنجاب ثلاث أطفال أكثر من شباب الحضر .

أما فيما يتعلق بفكرة الزواج المبكر ، فقد أوضحت النتائج أن معظم مفردات عينة الدراسة لا يوافقون على زواج البنت قبل ١٦ سنة ؛ وعيا منهم بأن البنت فى هذه السن تكون غير قادرة على تحمل مسئولية الزواج وتربية الأبناء ، إلى جانب عدم اكتمال نضجها البدنى فى مثل هذه السن ، وكذلك وجود احتمالات مرتفعة لتعرضها لأضرار صحية كنتاج لهذا الزواج المبكر .

وعلى الرغم من قناعة معظم مفردات العينة بعدم زواج البنت فى سن صغيرة ، فإن نسبة كبيرة منهم ليس لديها دراية بالسن القانونية للزواج بالنسبة للرجل والفتاة ، مما يدل على ضعف الثقافة القانونية لدى الشباب .

وتشير نتائج الدراسة إلى أن شباب الريف أكثر إقبالا على الزواج فى سن صغيرة سواء للذكور أو الإناث عن شباب الحضر .

أما فيما يتعلق بفكرة الفحص الطبى قبل الزواج ، فتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اتجاهًا إيجابيًا نسبيًا لدى الشباب لتأييد فكرة إجراء هذا الفحص ، وإن كان الأمر يحتاج إلى مزيد من التوعية فى هذا الشأن لتحقيق معدل إقناع أكبر .

أما بخصوص مدى المعرفة بتنظيم الأسرة ، فقد أوضحت الدراسة أنه مازال هناك البعض من الشباب - وإن كانوا قلة - ليس لديهم دراية بتنظيم الأسرة أما الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة ، فهى على معرفة بتنظيم الأسرة ، بغض النظر عن المقصود منه ، هذا مع ملاحظة تساؤل الدور الذى تقوم به الرائدات الريفيات والزائرات الصحيات كمصدرين من مصادر المعرفة بتنظيم الأسرة .

وعلى الرغم من تقبل الكثيرين لفكرة تنظيم الأسرة ، فإن هناك اعتقادًا شائعًا بأن المرأة هى وحدها المسئولة عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، حيث قوبلت فكرة استخدام الرجل لوسائل تنظيم الأسرة بالرفض من نسبة كبيرة من مفردات عينة الدراسة . ويعزى هذا الرفض إلى موقف قيمي يرتبط بمكانة الرجل والمرأة فى الثقافة المصرية . ومن اللافت للنظر أن هذا الرفض كان من قبل الذكور والإناث على حد سواء ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك بعضًا من مفردات عينة الدراسة لا يعرفون بوجود وسائل خاصة بالرجال . وقد ارتبطت الموافقة على استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة بارتفاع المستوى التعليمى ؛ مما يوضح أهمية التعليم فى نشر الوعى وثقافة المشاركة بين الزوجين ، وقدرته على تغيير العديد من المفاهيم التقليدية المتوارثة التى تعوق حركة التقدم فى المجتمع .

أما فيما يتعلق بالثقافة السائدة حول الإنجاب ، فتشير النتائج إلى أن هناك نسبة كبيرة لاتوافق على تكرار الإنجاب من أجل إنجاب الذكر ، الأمر الذى كان شائعاً فى بعض الثقافات حتى وقت قريب .

أوضحت نتائج الدراسة - أيضاً- أن هناك درجة ما من الوعى بمكانة المرأة فى الأسرة والمجتمع ، حيث أكدت نسبة كبيرة من مفردات عينة الدراسة رفضهم لبعض المقولات الخاصة باعتبار سرعة الإنجاب بعد الزواج دليلاً على الرجولة أو الأنوثة ، وكذلك النظر إلى دور المرأة فى الأسرة على أنه يقتصر على الإنجاب فقط ، هذا إلى جانب عدم قبول فكرة ارتباط مكانة المرأة فى الأسرة بإنجاب الذكور .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تأكيد أغلب مفردات عينة الدراسة على عدم تفضيل الأبناء الذكور على الإناث والاتجاه نحو تبني ثقافة الأسرة الصغيرة ، إلا أنه مازال راسخاً فى وجدان البعض فكرة إعلاء قيمة الذكر ، من خلال الميل نحو تأييد الأمثال الشعبية التى تعلق من قيمة الذكر على حساب الأنثى ، وأغلب هؤلاء من الإناث المتزوجات ، ذوى التعلم المتوسط ، ممن هم فى الفئة العمرية ما بين ٢٠-٣٠ عاماً وأغلبهم من غير العاملات .

وقد أبرزت النتائج - أيضاً - وعياً دينياً لدى الكثيرين بعدم تحريم استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، إلا من قلة مازالت تعتقد فى تحريم الدين لهذه الوسائل وأغلبهم من الذكور الأميين أو من يعرفون مجرد القراءة والكتابة ، من ذوى المهن الحرفية وغير العاملين وربات البيوت ، وتتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٢٩ عاماً ، لذا قد تتسم آراءهم بنوع من التواكلية ، وتبرئة الذات ، وإرجاع مسألة الإنجاب برمتها إلى مشيئة .

أما فيما يتعلق بموقف الشباب المباشر من قضية السكان فى مصر ، فقد أوضحت النتائج تأكيد غالبية مفردات عينة الدراسة على أن مصر تعاني من مشكلة سكانية ، ويأتى فى مقدمة أسبابها ارتفاع معدلات الإنجاب ، وكذلك الفقر والجهل ، وما يرتبط بهما من عدم الوعى بالآثار المدمرة للزيادة السكانية على الأوضاع المعيشية حالياً ومستقبلاً . وقد أكد معظم مفردات عينة الدراسة على أن مشكلة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة من أبرز المشكلات المرتبطة بالزيادة السكانية فى مصر . وأن التوعية بمزايا الأسرة الصغيرة – لاسيما لفئة الشباب – وتوعية المقبلين على الزواج بأهمية تنظيم أسرهم ، إلى جانب تحسين مستوى تقديم خدمات الصحة الإنجابية ، تعد من أهم آليات مواجهة المشكلة دون الحاجة إلى اللجوء إلى استخدام الحوافز السلبية لإجبار الأسر على الحد من الإنجاب .

التوصيات

- ١ - دعم الأفكار البناءة حول تنظيم الأسرة ومفهوم الأسرة الصغيرة بين فئات الشباب المتزوجين وغير المتزوجين ، وذلك من خلال :
 - أ - استثمار طاقات الشباب من خلال التثقيف والإعداد الجيد حول الموضوعات المرتبطة بالقضية السكانية ليكونوا نواة إعلام وإشعاع بين الأوساط الشبابية فى المجتمع لنقل الأفكار والقيم الإيجابية التى من شأنها تدعيم الاتجاه نحو المفاهيم البناءة لقضايا الزواج والإنجاب والتى تسهم بدور فعال فى تحقيق النتائج المرجوة من الجهود المبذولة للحد من الزيادة السكانية .

- ب - تفعيل دور الرائدات الريفيات والزائرات الصحيات لإقناع الجمهور المستهدف من برامج تنظيم الأسرة بتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة - بمعنى الاكتفاء بطفلين كحد أقصى لكل أسرة - والتوعية بكيفية الاستفادة القصوى من خدمات تنظيم الأسرة .
- ج - صياغة استراتيجية إعلامية متكاملة مستحدثة وغير مباشرة قادرة على تعديل الاتجاهات والسلوك والأفكار المرتبطة بالقضايا السكانية مع التوظيف الأمثل للدراما التليفزيونية التي تعد أكثر الوسائل تأثيراً في فكر واتجاه الأفراد .
- د - زيادة الحملات الإعلامية لتوعية الشباب بأهمية تنظيم الأسرة ، وانتشار المعرفة بالوسائل المختلفة واستخدامها الصحيح ، وتصحيح الأفكار الخاطئة والشائعة المرتبطة بها ، ودعم فكرة المبادعة بين الولادات ، وبيان أخطار الحمل المتكرر على صحة الأم والطفل ، وكذلك دعم فكرة مشاركة الزوج فى استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، وبتث أفكار تقلل من تأثير بعض الموروثات الثقافية التي تعوق الجهود المبذولة للحد من الزيادة السكانية مثل : الزواج المبكر ، إعلاء قيمة الابن الذكر ، والنظر للأبناء كعزوة .
- هـ - ضرورة زيادة المساحة المخصصة لبرامج تنظيم الأسرة والبرامج السكانية بحيث تستطيع هذه البرامج اختراق السياج الثقافى الاجتماعى للبيئة المصرية بشكل يتناسب مع مختلف الفئات المستهدفة جغرافيا واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً مع مراعاة تقديم هذه البرامج فى مواعيد ترتفع بها كثافة الاستماع والمشاهدة .

و - إعادة صياغة الخطاب الدينى (المساجد - الكنائس) بما يؤكد على المشاركة المجتمعية للتصدى للمشكلة السكانية من خلال الدعوة لبرامج تنظيم الأسرة بما يتماشى مع تعاليم الدين وذلك من خلال :
◊ الاهتمام بالبرامج التدريبية والتأهيلية للدعاة من أجل تفعيل دور رجال الدين فى الدعوة لتنظيم الأسرة وتصحيح الأفكار الخاطئة بالإنجاب والزواج المبكر .

◊ إدخال برامج التربية السكانية ضمن المقررات الأساسية لتأهيل رجال الدين الإسلامى والمسيحى ، وذلك حرصاً على تخريج جيل أكثر تفهماً لأبعاد المشكلة السكانية وأكثر اقتناعاً بالأهداف القومية فى مجال التصدى للمشكلة .

◊ توفير آلية لدعم الصلة بين الدعاة القائمين بالعمل وإمدادهم بالمعلومات الحديثة التى تساهم فى تأكيد اقتناعهم ، وتمكنهم من الرد على التساؤلات التى تطرح عليهم فى إطار هذا الموضوع .

٢ - العمل على رفع درجة الوعى بالمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة ، والتفكير فى إيجاد الحلول لها ، والتركيز على تبنى الأفكار التى من شأنها ترشيد السلوك الإنجابى للزوجين عن قناعة بأن مفهوم الأسرة الصغيرة يحقق مصالحها الخاصة ، ويعود بالفائدة على أبناء الجيل وتنمية المجتمع .

٣ - وضع نظام للحوافز يشجع على الالتزام بمفهوم الأسرة الصغيرة القائمة على طفلين ، وتؤدى إلى زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة .

- ٤ - دعم التنسيق والتعاون بين الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ السياسات السكانية ، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة خاصة بهذه المشكلة .
- ٥ - إنشاء نظام متابعة فعال لتقييم العمل والإنجازات مستقلاً عن الجهات القائمة على تنفيذ البرامج السكانية بما يسمح بالتقييم الموضوعى والتصحيح المستمر لمسار العمل تفاعلياً للسلبيات وتعظيماً للإيجابيات .
- ٦ - تفعيل الإجراءات الخاصة برفع سن الزواج إلى ١٨ سنة .
- ٧ - ضرورة اعتبار الفحص الطبى قبل الزواج والتزام الزوجين بحضور دورات تدريبية للإعداد للزواج من الشروط الأساسية لإتمام عقد الزواج .

مراجع البحث

- أبو زيد ، أحمد ، القيم النسائية الإيجابية فى الموروثات الثقافية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية ، تحديات الحاضر ، آفاق المستقبل ، القاهرة ، ١٨ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ .
- أبو زيد ، جيهان ، الشباب العربى والقيمة فى ظل العولمة ، المؤتمر العربى الأول لصحة الأسرة والسكان ، القاهرة ، ١٣ - ١٦ مايو ٢٠٠٦ ، المجلد الثالث ، جامعة الدول العربية .
- حمد ، إسعاف ؛ الشيخ أبو على ، عصام ، المحددات الاجتماعية والثقافية للتمييز بين الذكور والإناث وعلاقتها بالسلوك الإنجابى ، القاهرة ، مؤتمر السكان الإقليمى العربى ، ١٩٩٦ .
- الأنبا موسى ، الأنبا يوانس : تنظيم الأسرة - وجهة نظر مسيحية ، القاهرة ، أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية بالكنيسة القبطية الارثوذكسية ، د . ت .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تطور وضع المرأة فى قوة العمل فى عصر مبارك ، السكان بحوث ودراسات ، عدد ٦٧ ، ٢٠٠٣ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم مؤشرات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، مايو ٢٠٠٨ .
- الحزب الوطنى الديمقراطى ، رؤية حزبية - المشكلة السكانية فى مصر ، القاهرة ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، سبتمبر ٢٠٠٣ .
- البشرى ، طارق ، القيم والمفاهيم السائدة فى المجتمع العربى ، المعاصرة بين العالمين العربى والإسلامى ، ندوة الثقافة العربية ، الواقع وآفاق المستقبل ، ١-٢ .
- القلبنى ، فاطمة يوسف ، قيم التنشئة الاجتماعية كما تعكسها قصص وحكايات الأطفال ، دراسة لعينة ريفية حضرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٧ .
- المجلس القومى للسكان ، مشروع التنمية المؤسسية ، وحدة إدارة البحوث ، استمرارية البرنامج السكانى فى ضوء قرب انتهاء المعونات الأجنبية ، التقرير النهائى ، ٢٠٠٦ .
- المجلس القومى للسكان ، الخطة الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٧ - ٢٠١٧ ، إبريل ٢٠٠٧ .
- المجلس القومى للسكان ، جامعة أسيوط : دراسة المعرفة والاتجاهات والسلوك تجاه الصحة الإيجابية بين المراهقين والشباب فى محافظة أسيوط ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٩٨ .

- جامعة الأزهر ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، المجلس القومي للسكان ، دور الزوج في القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية داخل الأسرة ، القاهرة ، المجلس القومي للسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٣ .
- حجازى ، مجدى ، ثقافة المخدرات لدى الشباب ، ورقة مقدمة لمجلس بحوث الإدمان ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، غير منشورة .
- حليم ، نادية وآخرون ، المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية ، المركز الديموجرافى بالقاهرة ، ٢٠٠٦ .
- حليم ، نادية وآخرون : تقييم السياسة السكانية فى مصر ، مجلد رقم (١) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- حليم ، نادية وآخرون ، تقييم السياسة السكانية فى مصر ، تطوير البرامج والمشروعات السكانية، مجلد رقم (٢) ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- حليم ، نادية وآخرون : تقييم السياسة السكانية فى مصر ، مجلد رقم (٣) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- حليم ، نادية وآخرون ، التناول الإعلامى للمشكلة السكانية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث السكان ، ١٩٨٣ .
- خليل ، توحيدة ، البيئة الثقافية المساندة للمرأة - من أجل أسرة صغيرة وصحة أفضل ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، يونيو ٢٠٠٨ .
- خليل ، فاطمة ؛ عبدالرحمن ، فاطمة ، اتجاهات استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٣ ، السكان : بحوث ودراسات ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، العدد (٧٨) ، يوليو ٢٠٠٥ .
- دسوقى ، منى عبدالعال سيد ، عمل المرأة فى الريف المصرى وعلاقته بالأبعاد الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، دراسة فى محافظات كفر الشيخ والمنوفية وبنى سويف ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ .
- دياب ، فوزية ، القيم والعادات الاجتماعية ، القاهرة . دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .
- شكرى ، علياء ، قضايا المرأة بين التراث والواقع ، دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى ، تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى ، الكتاب الثالث عشر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .
- عبدالنواب ، نهلة ، نظرة متمعقة على أسباب تباطؤ الانخفاض فى معدلات الخصوبة فى مصر ، مجلس السكان الدولى ، ٢٠٠٤ ، مجلد المؤتمر القومى للسكان ٩ - ١٠ يونيو ٢٠٠٨ ، المجلس القومى للسكان .
- عبدالجواد ، ثريا ؛ الضبع ، ماهر عبدالعال ، المعرفة والاتجاهات والسلوك لدى الشباب نحو الصحة الإنجابية ومدى الاستفادة من الخدمات المقدمة منها فى مجتمعاتهم ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ٢٠٠٤ .

- عبد الحكيم ، محمد صبحى ، التجربة السكانية فى الصين ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات .
- عبدالعزيز ، حسين ، المشكلة السكانية فى مصر ، الأبعاد والجوانب المختلفة للنمو السكانى ، مشروع السياسات السكانية ، يونيو ٢٠٠٣ .
- عبدالمجيد ، لىلى ، السياسات الإعلامية الخاصة بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة فى مصر ، تحليل للواقع ورؤية للمستقبل ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، يونيو ٢٠٠٨ .
- عثمان ، ماجد ، طفلين لكل أسرة : فرصة حياة أفضل ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، يونيو ٢٠٠٨ .
- غامرى ، محمد حسن ، ثقافة الفقر ، القاهرة ، المركز العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .
- غلاب ، السيد ؛ حلیم ، نادية وآخرون : الفكر السكانى فى مصر : تاريخه وتطوره ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- لؤلؤ ، مصطفى ، أنماط التراث الشعبى المتصلة بالمشكلة السكانية فى مصر ، دراسة ميدانية لقرينتين مصريتين ، القاهرة ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ليلة ، على ، ثقافة المخدرات : البحث عن نموذج تحليلى موجه ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ديسمبر ، ٢٠٠٣ .
- مجلس الشورى ، المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، التقرير النهائى للجنة الصحة والسكان والبيئة ، دور الانعقاد الثالث والعشرون ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٥٣ .
- مخلوف ، هشام ؛ الشيشينى ، عزت ، السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، الواقع المصرى ، جمعية الديموجرافيين الاجتماعيين (ايدا) ، ٢٠٠٦ .
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ماذا لو اكتفت الأسرة المصرية بطفلين : تقارير معلوماتية ، تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، السنة الأولى ، عدد (١٠) ، أكتوبر ٢٠٠٧ .
- مغيث ، أنور ، الثقافة بين الحداثة والتحديث ، من أوراق ندوة غير منشورة ، المجلس الأعلى للثقافة ، يناير ٢٠٠٧ .
- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية (يوندباس) ، السياسات السكانية فى الوطن العربى ، برنامج التربية السكانية ، ١٩٩٢ .
- نجيب ، كمال ، تطوير منظومة التربية العربية من أجل تمكين الشباب ، جامعة الدول العربية ، إدارة السياسات والهجرة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- هلال ، أمال ، قيم العمل والتنمية الشاملة ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٣٩ ، عدد ٣ سبتمبر ٢٠٠١ .

- وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات ، مركز الإعلام والتعليم والاتصال ، الصحة الإنجابية ، س . ج .
- وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات ، ٢٠٠٢ .
- وزارة التخطيط والتنمية المحلية ، تقرير حالة السكان فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- وزارة الصحة والسكان : رسائل صحة الأسرة من منظور الدين الإسلامى والمسيحى ، الجزء الثانى ، القاهرة ، وزارة الصحة والسكان ، د . ت .
- Foster, George M., Traditional Societies and Technological Change, Harper & Row Publishers, New York, 1973, pp. 103-104.
- Olson, J. M & Zanna, M.P. Attitudes and beliefs, In. Baron, R.M. Graziano, W.G., & Stanger, C. Social Psychology, Holt, Rinehart & winston, 1991, p. 196.